القسم الأول

القطاعات النسائية الحزبية،
قراءة في المقررات الحزبية والقطاعية

لا ينفصل تناول القطاعات النسائية للأحزاب السياسية عن الإشكالية العامة لهذا البحث وهي ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيليتها الباهتة في مراكز القرار السياسي. تشكل هذه التنظيمات حلقة وصل بين السياسي والنسائي، فهي من جهة تشكل هيئات سياسية تابعة تنظيميا وإيديولوجيا للحزب الذي تنتمي إليه وتحمل اسمه، مما يجعلها معنية بكل القضايا المطروحة عليه، ومن جهة ثانية تعتبر تنظيمات خاصة بالنساء تضم المنتميات للحزب بحيث تشكل المسـألة النسائية محور اهتمامها. فلا وجود للقطاعات النسائية إلا ضمن الإطار التنظيمي العام للأحزاب السياسية التي تنتمي إليها، لذلك ينبغي أن تعكس دراستها هذه الازدواجية والتداخل الكبير بين ما هو نسائي وما هو سياسي.

تعد القطاعات النسائية واحدة من أولى التنظيمات النسائية المغربية رغم أن تاريخ تأسيسها يتزامن أحيانا مع تاريخ تأسيس جمعيات وتنظيمات نسائية في مجالات مختلفة. نلاحظ أن هذه التنظيمات تقتسم معها الاهتمام ذاته أي المسألة النسائية في مختلف أبعادها الثقافية والسياسية والاجتماعية، لكنها لا تتوفر على شروط الممارسة السياسية لأن عملها محدد بقوانينها الداخلية التي تلزمها بالعمل الاجتماعي أو التنموي أو الحقوقي. أما القطاعات النسائية فهي هيئات حزبية بالدرجة الأولى تتبنى التصورات الفكرية والإيديولوجية للأحزاب التي تنتمي إليها وتخضع لقوانينها الداخلية، كما أنها مطالبة باتخاذ نفس المواقف السياسية التي تتخذها تلك الأحزاب في كافة المجالات وتدافع عنها بما فيها المواقف المتخذة من المسألة النسائية، لذلك فهي تنظيمات سياسية أولا ونسائية ثانيا. فهل تمارس النساء داخل القطاعات النسائية العمل السياسي بالشكل الذي يمارسه الرجل في باقي الأجهزة الحزبية، أم أنها تكتفي بالاهتمام بالقضايا النسائية؟ بمعنى آخر هل يجب التعامل معها كهيئات سياسية بما أنها تابعة للأحزاب، أم يجب التعامل معها كهيئات نسائية ما دام محور اهتماماتها هو المسألة النسائية، أم اعتبارها فضاءات يتقاطع فيها السياسي مع النسائي؟

وقع الاختيار في هذا البحث على ستة أحزاب، يتعلق الأمر بحزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التقدم والاشتراكية، التجمع الوطني للأحرار، حزب العدالة والتنمية. فلماذا هذه الأحزاب من ضمن ستة وعشرين حزبا متواجد في المغرب[1]؟

كانت الظاهـرة الحزبية في المغرب محـط اهتمـام الكثير من الباحثـين الأجـانب منـهـم والمغاربة منذ الخمسينات من القرن الماضي.[2] وقد أنجزت في

[1]- أنجز هذا البحث في الفترة التي كان عدد الأحزاب ستة وعشرين حزبا، ما بين 1996 -2004.
[2] - Rezette, R. : *Les partis politiques Marocains*, Paris, 1955.

هذا الإطار أبحاث كثيرة خاصة في مجال الدراسات القانونية في الجامعات المغربية والأجنبية انصبت جلها على مسألة الانتخابات والأحزاب السياسية وعلاقاتها بالنظام الملكي، ركزت بالأساس على الأحزاب الوطنية والاتجاهات الماركسية، في حين نسجل اهتماما متزايدا بالتيارات الإسلامية في العقدين الأخيرين.[3]

تحكمت في اختيار عينة البحث ثلاثة عوامل أساسية وهي:

العامل التاريخي

تأسست الأحزاب التي تشكل عينة البحث في فترات زمنية مختلفة تراوحت ما بين مرحلة ما قبل الاستقلال ونهاية التسعينيات، وفي ظروف تاريخية وسياسية متباينة. شملت العينة نموذجين من الأحزاب الوطنية التي لعبت دورا أساسيا في الحياة السياسية المغربية قبل الاستقلال وبعده وظلت تحتل الصدارة من حيث امتدادها الجماهيري وحضورها الوازن في الحياة السياسية، وهما حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. ثم نموذجين عن الأحزاب المنحدرة من التيارات الماركسية ذات الجماهيرية المحدودة وهما منظمة العمل الديموقراطي الشعبي التي عملت فترة في السرية، ثم بدأت العمل السياسي المهيكل والمعترف به في بداية الثمانينيات وأسست موقفا متميزا من المسألة النسائية، ثم حزب التقدم والاشتراكية كامتداد للحزب الشيوعي المغربي. شملت العينة كذلك نموذجا عن الأحزاب التي تنعت بالإدارية والموالية للنظام والتي أسست في مطلع الثمانينيات كاستجابة لحاجة النظام إلى

- Waterbury, J. : *Le commandeur des croyants* : *La monarchie Marocaine et son élite*, P.U.F., Paris, 1975.
- Montagne, R. : *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Essai sur la transformation politique des berbères sédentaire groupe Chleuh*, Paris, 1963.
- Belhaj, A. : *Les partis politiques Marocains dans le Maroc indépendant*, thèse de doctorat, Paris 1975.
- Elbanna, A. : *L'Union Nationale des Forces Populaires : naissance et développement*, doctorat d'Etat, Université Mohamed V, Rabat 1989.
- Elmossadak, R. : *Le système parlementaire*, Mémoire de D.E.S., Paris 1975.
- ضريف محمد، ألف عددا كبيرا من الكتب حول النظام والأحزاب السياسية نذكر منها الأحزاب السياسية المغربية، 1934-1975، 1988. النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيوسياسية،1990. المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي، 1996.

[3]- الطوزي محمد: *الملكية والإسلام السياسي* بالمغرب، ترجمة محمد حاتمي خالد شكراوي، نشر الفنك، الدار البيضاء،1999.
- ضريف محمد: *الإسلام السياسي بالعالم العربي*، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء 1996.
- ضريف محمد: *جماعة العدل والإحسان : قراءة في المسارات*، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1996.
- أعراب إبراهيم: *الإسلام السياسي والحداثة*، إفريقيا الشرق، البيضاء، 2000.

أحزاب جديدة تلعب دور المنافس لأحزاب المعارضة وتحد من قوتها، وهو حزب التجمع الوطني للأحرار. أما النموذج الرابع فهو حزب العدالة والتنمية كأول حزب إسلامي في المغرب بدأ عمله السياسي رسميا في أواسط التسعينات حيث كانت المسألة النسائية مطروحة بحدة للنقاش.

العامل الإيديولوجي

المرجعية الفكرية لكل حزب من أحزاب العينة المدروسة، بحيث أن كل حزب يشكل تيارا فكريا مستقلا ومختلفا عن الآخر، الأمر الذي سيسمح بالمقارنة بين مواقفها وتوضيح مدى تأثير الاختلاف الفكري على تصور كل منها للمسألة النسائية.

العامل التنظيمي

لكل حزب من أحزاب العينة تصور خاص للمسألة النسائية سواء على المستوى النظري أو التنظيمي يتمثل في تحديد وضعية النساء داخل الحزب والهيئة التنظيمية الخاصة بهن، وكذا في البرامج المسطرة والمواقع الذي تحتلها النساء داخل الحزب.

بناء على هذه العوامل تم تحديد عينة البحث رغم أن الأحزاب التي وقع عليها الاختيار لا تتوفر على أشكال تنظيمية واحدة، منها من يتوفر على قطاع نسائي كالاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل وحزب الاستقلال، ومنها من يشتغل بصيغة العمل المشترك كما هو حال التقدم والاشتراكية، أو عن طريق منظمات موازية كما هو الشأن بالنسبة للعدالة والتنمية، وأخيرا هناك من هو في طور بناء قطاع نسائي كما هو الأمر بالنسبة للتجمع الوطني للأحرار.

القطاع النسائي هيئة تنظيمية نسائية تابعة لحزب سياسي معين، ينضبط لقوانينه التنظيمية الداخلية وقراراته السياسية، كما يتمتع في نفس الوقت بنوع من الاستقلالية من مظاهرها تنظيم المؤتمرات العامة وانتخاب الأجهزة المسيرة وطنيا ومحليا، تسطير برامج عمل والقيام بأنشطة ثقافية وإشعاعية، المشاركة في ملتقيات وطنية ودولية تنصب معظمها على القضايا المرتبطة بالمسألة النسائية. تطلق على هذه الهيئات التنظيمية عدة تسميات تختلف من حزب لآخر مثل اللجنة، المنظمة، الجمعية، لكن الاسم الأكثر شيوعا هو اسم القطاع النسائي. تكمن خصوصيته في كونه تنظيما يضم النساء فقط، أي تنظيم قائم على أساس التقسيم الجنسي للعمل السياسي، عكس التنظيمات الأخرى القائمة على أساس المهنة كقطاع التعليم أو قطاع المحاماة مثلا أو تلك القائمة على أساس السن كقطاع الشبيبة.

تتمتع القطاعات النسائية باستقلالية نسبية من الناحية التنظيمية لكنها إطارات تابعة للحزب سياسيا وخاضعة لقراراته ومواقفه من كل القضايا بما فيها تلك المتعلقة

بالمسألة النسائية. تكون هذه التنظيمات مفتوحة في وجه كل النساء المنتميات للحزب، لكن ليس كل نساء الحزب منتميات بالضرورة للقطاع النسائي فالانضمام إلى حزب سياسي يفتح المجال أمام المنخرط أو المنخرطة للمشاركة في الحياة السياسية والمساهمة بشكل أو بآخر في اتخاذ القرارات بصدد كل القضايا السياسية، أما الانخراط في القطاع النسائي فيحصر العمل في إطار المسألة النسائية بالأساس.

نلاحظ أن الأحزاب المدروسة تعكس كل الاحتمالات. عملت منظمة العمل الديموقراطي الشعبي على خلق القطاع النسائي مع تأسيسها وهيأت له كل الظروف المناسبة ليعرف انطلاقة قوية. عملت نساء الاتحاد الاشتراكي على تأسيس قطاع نسائي مع المؤتمر الاستثنائي وبدعم محدود من الحزب. غير حزب الاستقلال شكله التنظيمي مرات عديدة واشتغل في كل مرحلة بصيغة تناسب ظروفه التاريخية وحاجته للطاقات النسائية، أسس في مرحلة الكفاح الوطني تنظيما نسائيا سرعان ما تخلى عنه بعد حصول المغرب على الاستقلال وتبنى صيغة العمل المشترك بين الرجال والنساء، في نهاية الثمانينيات تراجع مجددا عن هذا الاختيار وأسس منظمة المرأة الاستقلالية كتنظيم نسائي تابع للحزب. أما التجمع الوطني للأحرار فلا يتوفر على قطاع نسائي بالمعنى الذي حددناه سابقا، ويعمل في العقد الأخير على بناء تنظيم نسائي تحت اسم القطاع النسائي التجمعي لا زال في مراحله الأولى. يفضل حزب العدالة والتنمية تأطير نسائه من خلال منظمات وجمعيات نسائية موازية للحزب مثل منظمة تجديد الوعي النسائي، ومنتدى الزهراء كشبكة جمعوية مفتوحة في وجه الجمعيات النسائية التي لها نفس الأهداف من مختلف أنحاء المغرب، ثم لجنة عمل المرأة والأسرة وهي لجنة وطنية تابعة للحزب.

يؤدي وجود تنظيمات خاصة بالنساء داخل الأحزاب إلى التقسيم الجنسي للعمل السياسي وانخراط جزئي للنساء في الحياة السياسية ينحصر في الدفاع عن قضاياهن بالأساس والبقاء بعيدا عن ممارسة الفعل السياسي في شموليته. يدفعنا هذا التقسيم والفصل إلى التساؤل عما إذا كان توفر حزب سياسي على تنظيم نسائي يعد مؤشرا على موقف داعم للمسألة النسائية ويساهم بالتالي في خلق وعي لدى أطر الحزب من الرجال والنساء بضرورة إشراك النساء إشراكا وازنا في الحياة السياسية وتشجيعهن على الوصول لمراكز القرار، أم أن تأسيس إطار تنظيمي يضم النساء فقط، ويجعل من المسألة النسائية محور اهتمامه يعمل على إبعاد النساء عن العمل داخل الهياكل الأخرى للحزب وبالتالي عن المشاركة السياسية بمعناها الشامل. من الذي يستشعر الحاجة إلى خلق قطاع نسائي، هل هو الحزب كهيئة تنظيمية رجالية أم نساء الحزب، أم الاثنان معا؟

تتفق جل الأحزاب على أن خلق قطاع نسائي يعد أمرا ضروريا للنهوض بأوضاع المرأة، لكن تصوراتها لوظائفه وطرق اشتغاله وحدود استقلاليته مسألة تختلف من حزب لآخر، كما ترى جل هذه الأحزاب أن المرأة بحكم الدستور تتمتع بالمساواة مع الرجل في الترشيح والتصويت، لكن وضعها الاجتماعي والاقتصادي يعوق ممارستها للعمل السياسي بشكل فعال وبالتالي لا يمكنها من الاستفادة من هذا الحق الممنوح قانونيا.[4] تتوحد خطابات الأحزاب وتدعو جميعها إلى ضرورة تجاوز هذه الهوة وفتح المجال أمام النساء من أجل إدماجهن في الحياة السياسية وتمكينهن من تمثيلية مشرفة وفي هذا الإطار يأتي خلق تنظيمات نسائية تراعي الخصوصية النسائية وتساعد المنخرطات على الاندماج في العمل السياسي وتجاوز الفكرة الشائعة التي ترى أن السياسة عمل خاص بالرجل يصعب اقتحامه من طرف النساء.

الخصوصية النسائية مفهوم يتكرر في الخطابات النسائية والسياسية، يقصد بها مجموع الشروط التاريخية والثقافية التي حددت ولا زالت الوضع الاجتماعي والقانوني والسياسي للمرأة والرجل على أساس تقسيم الأدوار بينهما. تركز المقاربة النسائية على مفهومي العام والخاص[5] في تأطير وتفسير هذا التقسيم، المجال العام/الدولة كفضاء خاص بالرجل والمجال الخاص/العائلة كفضاء خاص بالمرأة. لقد ارتبط وضع الرجل تاريخيا بالحياة العامة وفضاءاتها ومختلف العلاقات المرتبطة بها وعلى رأسها التحكم في السلطة السياسية وإعادة إنتاج الثروات المادية، أما وضع المرأة فقد ارتبط بالحياة داخل الأسرة كفضاء خاص وبالإنجاب كفعل يعيد إنتاج الثروات البشرية. ضمن هذه الشروط التي طبعت العلاقة بين الجنسين طيلة فترات تاريخية طويلة بقيت المرأة مبعدة عن العمل السياسي وعن المشاركة في تسيير الشأن العام. لهذا تعد محاولة إشراك المرأة في الحياة السياسية والحزبية أهم عنصر في إعادة بناء العلاقات بين الجنسين على أسس جديدة وترسيخ المساواة بينهما وإزالة كل أشكال التمييز بينهما. فبأي معنى توظف الأحزاب السياسية مفهوم الخصوصية؟ واضح أن هناك اختلافات بين الأحزاب السياسية وبالتالي بين قطاعاتها في مقاربتها لمسألة الخصوصية النسائية وفي طرحها للحلول. ففي الوقت الذي يدافع فيه حزب العدالة والتنمية مثلا على التكامل بين الجنسين واحتفاظ كل منهما بأدواره الأساسية وخصوصيته، نجد الأحزاب ذات المرجعية الاشتراكية تعتبر أن المسألة النسائية لا تتمتع بأية خصوصية وأن الاستغلال الممارس على المرأة هو شكل من أشكال الاستغلال السائد في المجتمع الطبقي وأن القضاء عليه يتم ببناء مجتمع

4- Moulay Rachid, A. : *La condition de la femme au Maroc*, Ed, la faculté des sciences juridiques économiques et sociales de Rabat, 1985, de la page 132 à 147.

5- *Genre et politique : Débats et perspectives*, Textes rassemblés et présentés par Thanh-Huyen, B., Véronique, M. et Lea, S. : Ed. Gallimard, Paris, 2000.

اشتراكي. تخلت هذه الأحزاب عن هذا التصور بعد فترة من عملها وبدأت تدافع عن المساواة التي تلغي كل أشكال التمييز بين الجنسين بما في ذلك المجال السياسي. لا تطرح الخصوصية النسائية إشكالا باعتبارها مفهوما نظريا يجب الأخذ به أم لا، بل باعتبارها مقاربة سوسيولوجية ذات أبعاد سياسية تتجلى في برامج ومواقف الأحزاب والقطاعات التابعة لها من المسألة النسائية.

يتوفر كل حزب من الأحزاب الستة على رصيد من الوثائق والدراسات والبيانات تهم تصوراته ومواقفه من المسألة النسائية، تصدر عن أجهزته أو باسم القطاع أو التنظيم النسائي التابع له. كمدخل لدراسة القطاعات النسائية ارتأينا إلقاء نظرة عن تاريخ الأحزاب التي تنتمي إليها كتمهيد لفهم اختياراتها وطريقة تنظيمها ومواقفها من المسألة النسائية. ثم بعد ذلك انتقلنا إلى دراسة القطاعات النسائية من خلال توظيف الوثائق التالية:

1- قراءة الوثائق الخاصة بالقطاع والمتمثلة في تقارير المؤتمرات الوطنية الحزبية والقطاعية والندوات الوطنية والبيانات التي يصدرها في المناسبات.

2- الفترة التاريخية التي تأسس فيها، هل هي متزامنة مع تاريخ تأسيس الحزب أم لاحقة عليه، ثم ظروف تأسيسه، هل هي استجابة لرغبة الحزب بأطره رجالا ونساء أم رغبة نسائه فقط، مع محاولة الوقوف عند الدوافع التي كانت وراء التأسيس، هل هي دوافع حزبية سياسية أم دوافع متعلقة بالمسألة النسائية.

3- مواقفه من أهم القضايا في المسألة النسائية وأبرزها تغيير مدونة الأحوال الشخصية والتمثيلية في مراكز القرار الحزبية والمنتخبة.

حاولنا الإحاطة بهذه الإشكالية والإجابة عن هذه التساؤلات من خلال فحص الوثائق والتقارير التي تعكس مواقف الحزب من المسألة النسائية سواء المقدمة باسم الحزب أو تلك المقدمة باسم التنظيم النسائي، باعتبارها أحد المصادر الأساسية التي تبرز مواقف حزب معين من المسألة النسائية ومن التنظيم النسائي التابع له. ويمكن تقسيم هذه الوثائق إلى قسمين:

1- تقارير تقدم باسم الحزب وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- التقارير المقدمة بمناسبة المؤتمرات الوطنية للحزب أو بمناسبة مؤتمراته المحلية.

- الوثائق المقدمة خارج المؤتمرات كالبيانات والمذكرات التي تصدر في بعض المناسبات مثل اليوم العالمي للمرأة أو انعقاد مؤتمر دولي، أو حدث بارز مثل تغيير مدونة الأحوال الشخصية أو مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

2 – تقارير ووثائق تقدم باسم القطاع النسائي وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- الأوراق التي تقدم بمناسبة المؤتمرات الوطنية للقطاع النسائي.
- الأوراق والمذكرات والبيانات التي تقدم بمناسبات أخرى كانعقاد ندوة وطنية أو محلية أو المشاركة في مؤتمر دولي أو الدخول في تنسيق مع هيئات أخرى.

تتوزع هذه الوثائق من الناحية التاريخية على فترات زمنية أحيانا متباعدة وأحيانا أخرى متقاربة. يعكس توزيعها الزمني مدى التزام الأحزاب وتنظيماتها النسائية بمواعيد عقد مؤتمراتها الوطنية، بحيث تأتي بعض الوثائق متقاربة من الناحية الزمنية وأخرى متباعدة جدا بالنسبة لبعض الأحزاب كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار، بينما نجد وثائق أحزاب وتنظيمات نسائية أخرى متوازنة من حيث التوزيع الزمني كما هو الشأن بالنسبة لحزب الاستقلال.

أما من حيث المضامين فيمكن تقسيم هذه الوثائق إلى مستويين أساسيين وهما:

1- مستوى نظري يحدد تصور الأحزاب وقطاعاتها للمسألة النسائية ولطبيعة مشاركة النساء في الحياة السياسية.

2- مستوى تنظيمي يحدد طرق ووسائل وآليات عمل القطاعات النسائية وطنيا ومحليا. وينقسم هذا المستوى بدوره إلى قسمين:

- علاقة القطاع النسائي بالحزب في اتخاذ القرارات والمشاركة في الحياة السياسية.
- العلاقات التنظيمية الداخلية للقطاع المتمثلة في العلاقة بين أجهزته الوطنية والمحلية من جهة وبين أعضائه من جهة ثانية.

تبين من خلال تحليل وضعية هذه التنظيمات ومن خلال المستويات المذكورة أن مواقفها وتصوراتها للمسألة النسائية تعكس نفس الاختلاف الإيديولوجي والفكري الموجود بين الأحزاب التي تنتمي إليها مع استثناءات قليلة. لهذا يمكن تصنيف هذه القطاعات إلى أربعة أصناف وهي:

- قطاع يمثل المرجعية السلفية وهو منظمة المرأة الاستقلالية.
- قطاعات تنتمي إلى المرجعية الاشتراكية وهي قطاعات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي وحزب التقدم والاشتراكية.
- قطاع يمثل المرجعية الليبرالية وهو قطاع حزب التجمع الوطني للأحرار.
- تنظيمات تمثل المرجعية الإسلامية وهي تنظيمات حزب العدالة والتنمية.

الفصل الأول

القطاعات النسائية الحزبية والمرجعية السلفية

كان حزب الاستقلال يتوفر في الأربعينات من القرن الماضي على تنظيم نسائي يؤطر النساء من أجل المشاركة في القضية الوطنية. وقد تخلى عن هذا التنظيم بمجرد حصول المغرب على الاستقلال واشتغل بصيغة العمل المشترك بين الرجال والنساء، ولم يؤسس هيئة نسائية تابعة له إلا في نهاية الثمانينات تحت اسم منظمة المرأة الاستقلالية. فلماذا تخلى حزب الاستقلال عن التنظيم النسائي بعد الاستقلال؟ وما هي دوافع تأخره في إعادة تأسيس تنظيم نسائي جديد ومستقل؟

1- حزب الاستقلال: نشأته، مرجعيته الفكرية وتصوره للمسألة النسائية

تأسس حزب الاستقلال في الأربعينات من القرن الماضي على خلفية المطالبة بالاستقلال وكرد فعل على مقترح الاستعمار الفرنسي الذي طرح فكرة القيام بإصلاحات سياسية لترتيب الوضع في المغرب، لكن الحركة الوطنية اعتبرت أن الاستقلال هو أساس كل إصلاح وظلت متشبثة بهذا التوجه. تعود الجذور التاريخية لحزب الاستقلال إلى التنظيم الحزبي "السري" الذي تأسس في غشت 1930 والذي أخذ اسم "كتلة العمل الوطني" سنة 1934 برئاسة علال الفاسي، اليزيدي، أحمد بلافرج، الوزاني. وكانت هذه الكتلة تتوفر على برنامج للإصلاحات وتقدم عرائض للإقامة العامة. انعقد المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال في ديسمبر 1955 بالرباط، وهو مؤتمر الشرعية (بعد سنوات من السرية والقمع) فكان بداية مرحلة ونهاية أخرى، وكان يضم التيار السلفي التقليدي، تيار المقاومة وجيش التحرير، والتيار النقابي.

2- قراءة في تصورات منظري الحزب: عبد الكريم غلاب وعلال الفاسي

خصص منظرا الحزب، علال الفاسي[6] وعبد الكريم غلاب،[7] أهم مؤلفاتهما لشرح الأسس السلفية لحزب الاستقلال وهما مفهوما الاستقلالية والتعادلية، وكذا المشروع الإصلاحي الذي يدافع عنه.

---

[6]- الفاسي علال: *النقد الذاتي*، مطبعة الدار البيضاء، 1974.

- الفاسي علال: *معركة اليوم والغد*، مطبعة الرسالة بدون تاريخ، الرباط.

[7]- غلاب عبد الكريم: *الفكر التقدمي في الإيديولوجية التعادلية*، مطبعة الرسالة، الرباط، 1979.

1-2 الاستقلالية والسلفية والتعادلية في فكر عبد الكريم غلاب

يؤكد عبد الكريم غلاب أن مفهوم الاستقلالية مرتبط بالإسلام وهو ارتباط لا يزيل عنها صفة العلمية، بمعنى أن الإيديولوجية الاستقلالية علمية رغم أنها تستند إلى ركائز الدين الإسلامي، وفي هذا الصدد يقول: "إن ارتكاز الاستقلالية على الإسلام له ما يبرره موضوعيا ذلك أن حزب الاستقلال نشأ في مناخ إسلامي. كما أن المناضلين الذين تزعموا الحركة الاستقلالية منذ البداية كانوا جميعا من المثقفين الإسلاميين، غير أن هذا لا يعني أن "الاستقلالية" إيديولوجية غير علمية، بل هي "علمية" ولو أنها إسلامية، ذلك أن الدين لا يناقض العقل ولا يناقض العلم".[8] وكأن غلاب يرد على من يتصورهم لا يؤمنون بالجمع بين الإسلام كدين سماوي والعلمية كصفة معرفية إنسانية. ثم يتساءل غلاب ما هو الإسلام الذي تركز عليه الإيديولوجية الاستقلالية وفي نفس السياق يجيب "إنه الإسلام السلفي، فالاستقلالية انطلقت في بداية عملها النضالي في النصف الثاني من العشرينات على أساس السلفية"[9] ويعتبر غلاب أن السلفية بدورها علمية بل ثورية و"ثورية السلفية لم تكن عملا تجريديا أو ممارسة عملية وحسب ولكنها كانت ثورة قائمة على البحث الفكري، في أصول العقيدة وفي هياكل المجتمع، كما أنها كانت ثورة على استغلال الدين والفكر للمصالح الخاصة أومصالح مجموعة من المنتفعين، ومن هنا جاء نضالها ضد الفكر المتحجر من جهة وضد الممارسات المنحرفة من جهة أخرى."[10] لقد اختار حزب الاستقلال هذا الاسم دون أن يحصر مدلول الاستقلال في الظرف السياسي التاريخي الذي نشأ فيه، والذي كان يفرض الدفاع عن الوطن والمطالبة بالاستقلال. فالاستقلالية لها دلالة مزدوجة تتمثل في البعد الفكري والبعد التاريخي، "انطلقت في نضالها في النصف الثاني من العشرينات، كما أنها لم تنته مع حصول المغرب على الاستقلال بل هي إيديولوجية مستمرة ومدخل لتحرير الإنسان المغربي من التعبد لكل النظريات التي أوجدها التخلف، فهي إذن ثورة تحررية مهدت الأرضية للفكر التقدمي الاستقلالي بمقدار ما مهدت الأرضية للثورة على الاستعمار."[11]

فالاستقلالية ليست اسما فقط بل هي إيديولوجية لها جذورها التاريخية ومنطلقاتها الفكرية وخصائصها التي تميزها عن باقي الإيديولوجيات الأخرى كالاشتراكية العلمية والاشتراكية الديموقراطية والليبرالية. لهذا تتميز الاستقلالية كمفهوم بمجموعة من الخصائص:

8- غلاب عبد الكريم: نفس المرجع، ص 68.

9- غلاب عبد الكريم: مرجع مذكور، ص 176.

10- غلاب عبد الكريم: مرجع مذكور، ص 176.

11- نفس المرجع، ص 177.

– تجنب الفكر الجاهز والرأي المطبوخ والمذهب الموضوع.

– عدم التردد في دراسة ونشر كل النظريات سواء أتت من الشرق أو الغرب، من الإسلام أو المسيحية.

– محاربة الجمود والإيمان بقانون التطور.

– تماثل النظرية والتطبيق لأنه لا قيمة لأي نظرية إذا لم تكن قادرة على الاتيان بحلول للمشاكل المطروحة.

لا يرى غلاب مانعا في الأخذ من النظريات الأخرى مهما كانت مرجعيتها، كما يلح على أن يكون التطبيق ملازما للنظرية حتى تؤدي وظيفتها وتأتي بحلول للمشاكل المطروحة. "ليس من الأفكار والنظريات والحلول مقدسا، بل التجربة هي المعيار، لذلك فالحلول التي انتهى إليها آخرون لا يمكن أن يأخذها الفكر الاستقلالي كأنها وحي منزل من السماء، خاصة إذا كانت لا تتفق وأصول المشكلة المغربية، ولا طبيعة العقلية المغربية."[12]

من الواضح جدا أن الاستقلالية كإيديولوجية تقوم على مبادئ الدين الإسلامي وتدعو في نفس الآن إلى التحرر الفكري، ما دام الإسلام يشجع على الانفتاح بل ويمنع من الانكماش على الذات أو الاستسلام لأي وضع كيفما كان. هكذا يدعو غلاب إلى الإطلاع على كل الأفكار والنظريات ولو كانت مخالفة للإسلام من أجل الاستفادة منها عند الضرورة، بل ويحث الأفراد على "التنقيب عن كل المعارف ونقاط الحكمة من كل الجهات والتطلع دائما لكل جديد". فكل نظرية مهما كانت أهميتها، وبلغت من الكمال "لا بد من اكتشاف أخطائها ونقائصها، ولن يتأتى ذلك إلا بالتفتح على آراء الآخرين ونظرياتهم وعلى إيديولوجيات أخرى مهما يكن الخلاف بينها وبين إيديولوجيتك."[13]

فما يميز الاستقلالية من منظور عبد الكريم غلاب هو أنها تستقي جذورها من السلفية والإسلام وتنفتح في نفس الوقت على باقي النظريات ولا تستبعد إمكانية الاستفادة منها مهما كانت درجة الاختلاف معها، ما دامت كل نظرية تحمل أفكارا ومبادئ يمكن توظيفها والاستفادة منها، ويقصد بذلك الليبرالية والاشتراكية على حد سواء.

[12]- غلاب عبد الكريم: *الاستقلالية عقيدة ومنهج*، مطبعة الأطلس، 1960 ، ص 80.

[13]- غلاب عبد الكريم: نفس المرجع، ص 183.

يتأسس المشروع الفكري الإصلاحي الذي طرحه غلاب على مفهوم آخر وهو مفهوم التعادلية، فما مدلولها؟ وهل هي مكملة للاستقلالية؟ التعادلية هي منهجية يمكن جعل السلطة من خلالها وسيلة والمجتمع هدفا، لذلك فهي تتضمن عنصرين:

– يرتبط الأول بالمسألة السياسية وعلاقتها بالديموقراطية.

– يرتبط الثاني بالمسألة الاجتماعية وعلاقتها بالديموقراطية المجتمعية وليس الحكم فقط مما يجعل الديموقراطية وسيلة للحكم وهدفا للمجتمع.

تقطع التعادلية مع التصور التقليدي الذي يجعل الحكم للحاكم وتجعل منه قضية الشعب واختيارا حقيقيا ينبغي أن يمارسه، لذلك تحاول أن تستقي أفضل ما يتضمنه المفهومان الليبرالي والاشتراكي لمسألة الديموقراطية متجاوزة بذلك الأخطاء التي يسقط فيها كل تيار سواء على مستوى التفكير أو على مستوى التطبيق. تطرح التعادلية تصورها للديموقراطية على الإيمان بالحريات التي يضمنها الإسلام من جهة والميثاق العالمي لحقوق الإنسان من جهة ثانية، مع الأخذ بالاعتبار وضعية وخصوصية المجتمع المغربي، كما أنها لا تحصر الحرية في المجال السياسي فحسب، بل ترى أن الحرية كقيمة ومفهوم أخلاقي يجب أن تمس الجانب الاجتماعي والاقتصادي كشرط أساسي لنهضة المجتمع، وزوال الفوارق الطبقية.

فالإسلام يستنكر قيام الطبقات الاجتماعية دون أن "يحرم الموهوبين نتائج عملهم وجدهم"[14] لهذا يركز حزب الاستقلال على مبدأ الفرص المتكافئة كمدخل للقضاء على الطبقات وصهر الشعب في وحدة اجتماعية كاملة... وتحول الكل إلى الوضع الطبيعي وهو الاهتمام بالأسرة والعموم والأمة"،[15] فالتعادلية كمصطلح يقول عبد الكريم غلاب "هو تعريف مبتكر وجديد في القاموس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للغة العربية. فهو يأتي من التعادل أي تعادل المجتمع حتى لا تطغى فيه قوى على قوى، ولا تطغى فيه فرص على فرص ولا طبقة على طبقة، مجتمع لا يختل فيه التوازن بين الممكنات والوسائل الاقتصادية وبين الذين يقومون على خدمة هذه الوسائل ويعود إليهم مردودها."[16]

إن الاستقلالية والتعادلية القائمتين على إمكانية المزج بين الإسلام والنظريات الأخرى مع الانشداد القوي والثابت للسلفية كتصور فكري وديني، ومفهوم الأمة، هي المرجعيات الأساسية لهذا الحزب، سواء في تحديد مواقفه السياسية أو بناء تصوراته الاجتماعية والاقتصادية أي التوفيق بين نظرة السلف والنظرة العلمية، وهو نفس

---

[14]- الفاسي علال: *منهج الاستقلالية*، مطبعة الرسالة، الرباط، 1967، ص 135.

[15]- الفاسي علال: *النقد الذاتي*، مرجع مذكور، ص 102.

[16]- غلاب عبد الكريم: *الفكر التقدمي في الإيديولوجية التعادلية*، مرجع مذكور، ص 34.

المنهج الذي أخذ به في بناء تصوراته حول المرأة ووضعها داخل الأسرة والمجتمع والحزب. وقد وردت هذه الأفكار في أدبيات الحزب من مقررات المؤتمرات والندوات الوطنية وتصريحات زعمائه سواء قبل تأسيس منظمة المرأة الاستقلالية أو بعد التأسيس.

2-2 تــصــور علال الفاسي للمــرأة

يستند الحزب في بناء تصوره للمسألة النسائية على مواقف علال الفاسي كزعيم سياسي ومنظر انتبه مبكرا إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة من أجل النهوض بأحوال المجتمع على كافة الأصعدة والمستويات. ففي خطاب ألقاه سنة 1933 بتطوان اعتبر أن واجهات نشاط الحزب ونضاله ثلاثة وهي: العامل، المرأة والصحيفة. فتعبئة المواطنين وتحسيسهم لا يمكن أن يتما إلا عن طريق تعبئة المرأة والنهوض بأوضاعها. من المراجع المهمة في هذه المرحلة نص المحاضرة التي ألقاها بنادي المحامين المصريين بالقاهرة وبدعوة من الحزب النسائي المصري تحت عنوان: "إسهام المرأة المغربية في الكفاح الوطني" حيث اعتبر أن "الحزب الوطني الأول الذي يحمل اليوم اسم حزب الاستقلال، منذ تأسيسه وهو يعمل في سبيل التحرر والتقدمية سواء في صفوف الرجال أو في صفوف النساء."[17] فالتحرر والتقدمية كاختيار فكري ونضالي للحزب لا يسمحان له بأن يفرق بين الرجال والنساء، فهما معا وعلى قدم المساواة يشكلان هدفا للحزب.

تحدث علال الفاسي في هذه المحاضرة بإسهاب عن الأعمال والخدمات التي قدمها الحزب ولا زال من أجل النهوض بأحوال النساء والفتيات، مستشهدا بأزهى المراحل التاريخية حيث كانت المرأة المسلمة تشارك في الحياة السياسية والثقافية والدينية، وفي نفس الإطار تحدث عن مرحلة الاستعمار والفوضى والتدهور اللذين أصابا كل فئات المجتمع وعلى رأسها المرأة حيث كانت الأمية والجهل من أهم الخصائص المميزة لوضعها. لذلك لم يخف إعجابه بالنهضة التي شهدها العالم العربي الإسلامي في بداية القرن العشرين ممثلة في الثورة الوهابية في المشرق والحركة السلفية في مصر، داعيا إلى ضرورة القيام بنفس العمل في المغرب. أضاف موضحا أنه رغم هذه الظروف أظهرت المرأة المغربية قدرة كبيرة في جميع مراحل الكفاح الوطني، فهي لم تستسلم بل خاضت معارك المقاومة إلى جانب الرجل سواء في البادية أو في المدينة. ففي فاس مثلا كانت زغردة النساء "أقوى أناشيد المعركة حيث منعتها سلطات الاحتلال لمدة طويلة"[18] وفي هذا السياق شاركت النساء في مقاومة السياسة

[17]- نص المحاضرة التي ألقاها في القاهرة بنادي المحامين المصريين وبدعوة من الحزب النسائي المصري سنة 1952. عيون المقالات، عدد خاص في المسألة النسائية، عدد مزدوج 9 – 10، 1987، ص 94.

[18]- الفاسي علال: نص المحاضرة، نفس المرجع السابق، ص 21.

البربرية التي كانت السلطات الفرنسية تهدف من خلال سنها الرجوع بالأسرة المغربية إلى عهد ما قبل الإسلام، وفرضت على المرأة الأعراف والتقاليد كأن تصبح متاعا يباع ويشترى، كما ذهب الظهير البربري إلى انتزاع كل الحقوق المدنية للمواطنين، فكانت أول مظاهرة لمواجهة هذه السياسة التفريقية هي مظاهرة قامت بها النساء في منطقة الخميسات احتجاجا على قضية حرمان إحدى النساء في منطقة أزمور من الإرث، الحدث الذي يعكس في نفس الوقت البعد السياسي والنسائي للمظاهرة. طال المنع المرأة ومنعها من حقها، فكانت النساء أول من سينتفض ويحتج لأن قرار المنع مسهن كنساء أولا ثم كشعب تحت الاحتلال ثانيا.

أكد علال الفاسي غير ما مرة في نص هذه المحاضرة على أن حزب الاستقلال ومنذ تأسيسه سنة 1933 لما كان تحت اسم الحزب الوطني وهو يعمل في صفوف الرجال والنساء. لقد كان واضحا في تصوره أن النضال إذا لم يشمل الرجال والنساء على حد سواء فلن يؤتي ثماره. لذلك عمل الحزب على تأسيس المدارس وتشجيع النساء على الالتحاق بها وتشكيل نخبة متعلمة أفرزت "حركة نسائية" داخل الحزب، وبالرغم من المضايقات وعدم اعتراف الحكومة بها قامت بأنشطة فعالة في مجالات عدة كمحو الأمية وتقديم المساعدات للنساء المعوزات، والمطالبة بتأسيس قسم خاص بالنساء في جامعة القرويين الدينية ليصبحن عالمات في الفقه. تراوح عمل هذه الحركة بين العمل الخيري المتمثل في مساعدة الفقيرات والعمل الثقافي المطلبي المتمثل في رغبة الحزب وحركته النسائية في أن تتساوى المرأة مع الرجل حتى في مواقع كانت تقليديا من اختصاص الرجل، لهذا تمت المطالبة بولوج المرأة جامع القرويين والتكوين في مجال الفقه، وهو مطلب ذو بعدين: يتمثل البعد الأول في تعليم الفتاة في جميع المستويات، بينما يتمثل البعد الثاني في إيمان علال الفاسي بإمكانية ولوج النساء كما الرجال الجامعة الدينية لأنهن جديرات بمنصب عالمات في الفقه.

أما في مجال الشغل، فقد شاركت آلاف العاملات في العمل النقابي وخضن معارك نضالية بوعي مما أدى إلى استشهاد العديد منهن على إثر تدخل سلطات الحماية. كما شاركت العديد من النساء المتعلمات ومن الطبقات العليا في جميع مراحل الكفاح الوطني. وهي إشارة واضحة من علال الفاسي بأن مشاركة المرأة مست المجال الاجتماعي والسياسي والفكري وهي على قلتها مكثفة ومتنوعة لا يمكن تجاهلها كما تفعل حاليا الدراسات التاريخية والاجتماعية التي لا تشير إلى الموضوع إلا نادرا وبشكل جد محدود.

يمكن اعتبار نص المحاضرة التي ألقاها علال الفاسي بالقاهرة سنة 1952 وثيقة تاريخية مهمة ليس في تراث حزب الاستقلال فحسب، بل في الأدبيات والكتابات حول التحولات الاجتماعية وتاريخ الحركة النسائية المغربية بشكل عام. كما تتجلى

أهميتها في توثيق مرحلة تاريخية تعد الكتابات حولها قليلة. تبرز هذه الوثيقة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للمرأة في الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي، كما تبرز الجهود التي بذلها حزب الاستقلال لوضع تصور متفتح حول كيفية النهوض بأوضاع المرأة، يستبعد إمكانية فصل وظيفة الرجل عن وظيفة المرأة في بناء مغرب مستقل ومتحرر، فتكامل جهودهما هو أساس التحرر من الجهل والأمية والتخلف وكذا من الاحتلال الأجنبي وذلك على قاعدة المبادئ الإسلامية المتنورة. لذلك استشهد علال الفاسي بأسماء نساء شاركن في مختلف مجالات الحياة في المراحل الأولى من تاريخ الإسلام، كدليل على أن الإسلام جاء ليحرر المرأة ويضمن كرامتها وليس العكس. فالجهل والأمية عدوان للإسلام والمرأة على حد سواء لهذا وجب محاربتهما بشتى الوسائل، وجعل تعليم النساء وإدماجهن في الحياة العامة أهم هذه الوسائل.

لقد كان للحزب الفضل في خلق هذه الدينامية المجتمعية التي أفرزت نخبة من النساء اعتبرها علال الفاسي مؤسسة لما أسماه "بالحركة النسائية". تمتد جذور هذه الحركة إلى الثقافة العربية الإسلامية التي حررت المرأة من العبودية التي كانت عليها في عصر الجاهلية. أما بالنسبة للمغرب، فتمتد جذورها إلى الحركات الاحتجاجية التي قامت بها النساء منذ بداية الاحتلال أبرزها مواجهة الظهير البربري 1934 ثم امتدادها إلى الحركة الوطنية بمختلف واجهاتها حتى أصبح احتجاج النساء ومشاركتهن في المظاهرات في كافة المدن والمناطق والقيام بكل أشكال المقاومة بما فيها المقاومة المسلحة مسألة أساسية وفعالة.

لقد استعمل علال الفاسي مصطلحات كثيرة لتسمية مجموع النساء اللواتي تواجدن داخل الحزب وقمن بتعبئة فئات عريضة من الفتيات والنساء من مختلف الأعمار من قبيل "الحركة النسائية"، "الفرع النسائي لحزب الاستقلال"، "شعب الحركة النسائية" ويقصد بكل هذه التسميات التنظيم الخاص بالنساء داخل الحزب، أي ما يعرف حاليا بالقطاع النسائي عند أغلب الأحزاب، وإن كان حزب الاستقلال لم يستعمل في تاريخه اسم "القطاع النسائي" وأطلق اسم "منظمة" حين خصص في نهاية الثمانينات تنظيما خاصا بنسائه، بعد أن توقف العمل بالتنظيم الذي كتب عنه علال الفاسي بمجرد حصول المغرب على الاستقلال.

وهنا نريد التوقف عند مصطلح الحركة النسائية Le mouvement féministe كمصطلح ظهر في المجتمعات الغربية في نهاية القرن التاسع عشر ثم أصبح كثير الانتشار في العلوم الاجتماعية، تصب دلالته في الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في شتى المجالات السياسية والاجتماعية مع التركيز على مفهوم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا. من المستبعد جدا أن يكون علال الفاسي قد استعمل هذا

المصطلح في نص محاضرته، بالمعنى الوارد في أدبيات الحركة النسائية الغربية، لأن علال الفاسي انطلق من تصورات السلفية والسلفية الجديدة القائمة على مبادئ الدين الإسلامي والتي لا ترى أي تعارض بينها وبين تحرر وتقدم النساء. فاستعماله مصطلح "الحركة النسائية" لا يحيل على مدلوله الثاني المطلبي المعاصر، بل على مدلوله الاشتقاقي الذي يحيل على الحركية كفعالية والدينامية التي طبعت عمل النساء في تلك المرحلة. نلمس اهتمام منظر حزب الاستقلال علال الفاسي بالمرأة كذلك في كتابه المعروف "النقد الذاتي" الذي خصص بابه الرابع للحديث بتفصيل عن العائلة والمرأة ومختلف القضايا المرتبطة بهما، وتحديد مجموعة من المطالب الاجتماعية اتسمت بالدقة والإحاطة الكاملة وشملت مجالات الأسرة، العمل، الصحة، محاربة الآفات الاجتماعية كتعاطي المخدرات والبغاء. وفي نهاية هذا الباب دعا علال الفاسي إلى إعادة النظر في مسألتين أساسيتين، رفض الإجبارية في الزواج من طرف الولي وإبطال تعدد الزوجات.

أكد علال الفاسي على أهمية التعليم كأساس لتكوين المواطن الصالح رجلا كان أم امرأة، وتوسع في شرح الأوضاع التي تعيش عليها المـــرأة والعوائق التي تحـــول دون انطلاقتها، لهذا قدم هذه المطالـــب بشكل مفصل واعتبر أن من شأنهـــا أن تعيـــد الاعتبار للمرأة وتصون كرامتها، فجاءت مواقفه نابعة من هواجس حقيقية كانت تشغله ومن قناعات راسخة بضرورة النهوض بأوضاع المـــرأة، وهذا أمر يدل على إحاطته بمختلف مشاكل المرحلة، وإدراكه للعلل والأسباب الظاهرة والمستترة التي كانت تعوق الفرد وتحرره. في هذا الصدد يقول عبد القادر الشاوي: "لا يفوتنا أن نشير إلى أن ما قام به علال الفاسي يخرج في كثير من جوانبه –وتلك جرأة محمودة– عن التقييدات التي وضعها المذهب المالكي على تصرف المـــرأة وحياتها وخاصة فيما يتعلق بأمور الزواج وسواها."[19]

من المطلوب في رأي علال الفاسي أن تتحول هذه اللائحة من المطالب إلى إجراءات عملية تمكن المـــرأة من مواجهة الصعاب وحل المشاكل المطروحة أمامها وضمان كرامتها. "يجب أن تتمتع المـــرأة بما يتمتع به الرجل من حقوق وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات، ولكي تستطيع ذلك يجب أن يفسح لها المجال وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها ويجب أن يتحرر الرجال أنفسهم من روح الجمود العتيق الذي جعلهم يفضلون التقاليد على الدين نفسه، ويعتبرون المـــرأة مجرد قنينة للذة والاستمتاع ليس إلا."[20]

---

[19]- الشاوي عبد القادر: حزب *الاستقلال 1944– 1982*، سلسلة عيون، مطبعة النجاح الجديدة، 1990، ص 113.

[20]- الفاسي علال: *النقد الذاتي* "لجنة نشر تراث زعيم التحرير علال الفاسي" الطبعة الرابعة، 1979، الرباط، ص 304.

فالمــرأة إنسانة من الدرجة الثانية، لا تتمتع بالشروط الإنسانية الضرورية، وبدون تحقيق هذه المطالب وتجاوز هذه المعيقات ستبقى مواطنتها ناقصة ولن تتمكن من المساهمة في الحياة العامة. لم يكتف علال الفاسي بالاهتمام بالجانب الاجتماعي والتربوي في تغيير وضعية المرأة بل أضاف إليه مطلبا مرتبطا بالحياة العامة ومن شأنه أن يفتح أمامها آفاقا واسعة إذا ما عمل به، وهو مطلب المواطنة والمساواة إذ يقول "إن من حق المــرأة أن تتساوى مع الرجل المساواة التي لا تتنافى مع طبائع الأشياء، ولذلك يمكنها أن تشارك في الصالح العام بالخدمة والفكر والإرشاد، يمكنها أن تشغل مركز العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجماعة وفي الدولة"،[21] فالمــرأة في رأي منظر حزب الاستقلال مؤهلة كالرجل لأداء كل أنواع الخدمات والوظائف على كافة الأصعدة الاجتماعية منها والاقتصادية وكذلك السياسية في الجماعة وفي مؤسسات وهياكل الدولة. وتستلزم إعطاءها "كامل حقوقها وفي مقدمتها حق الانتخاب والتصويت".[22] ليس هناك ما يمنع المرأة من الانخراط في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع المسؤولية والمشاركة في الانتخابات وذلك بممارستها لحق الترشيح والتصويت في نفس الوقت. فالمرأة كالرجل مؤهلة فكريا وعمليا للقيام بهذه المهام "وكل ما يدعيه الناس نقصا في المــرأة إن على مستوى القدرة الموجودة عند الرجل فليس إلا من آثار ما صنعته أجيال الاضطهاد وعصور الانحطاط، وأن المــرأة لقادرة إذا تركت وشأنها أن تصل للقيام بجلائل الأعمال ومهمات الأمور."[23]

دافع علال الفاسي عن إمكانية مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات مساواة لا تتنافى مع "طبائع الأشياء"، لتفعيل هذا المبدأ قدم اقتراحات عملية شاملة مست كل المستويات القانونية والاجتماعية والتربوية ودافع عن حق المرأة في التعلم والعمل وحرية الاختيار في الزواج، وهي أفكار جديدة على المناخ الثقافي العام لمرحلة الخمسينات من القرن الماضي. عبر علال الفاسي في مختلف كتاباته حول الموضوع عن رفضه للأفكار المحافظة والعادات والتقاليد الجامدة التي تحط من قيمة المرأة وتعمل على تهميشها، وتحول بذلك دون تطور المجتمع بوجه عام والمرأة بوجه خاص. فبتحليله للأوضاع الاجتماعية بهذه الدقة وتوضيحه لعللها واقتراحه لإصلاحات جريئة وتجاوزه لبعض الثوابت الثقافية والفكرية نسجل أن علال الفاسي لم يكن زعيما سياسيا فحسب، بل محللا اجتماعيا متميزا وعالما متفتحا يتجلى ذلك في دعوته للرجوع إلى القيم الدينية بكثير من المرونة والتفتح حتى في القضايا الأكثر جدالا كتعدد الزوجات والولاية في الزواج والطلاق حيث يرى "أن تعدد

[21]- الفاسي علال: نفس المرجع، ص 305.

[22]- الفاسي علال: نفس المرجع، ص 157.

[23]- الفاسي علال: نفس المرجع، ص 284.

الزوجات يجب أن يمنع في العصر الحاضر منعا باتا عن طريق الحكومة، لأن الوجدان وحده لا يكفي اليوم لمنع الناس منه، لأن القرآن صريح في المنع من التعدد كلما خيف الجور والظلم اليوم للعائلة ولغيرها بسبب التعدد أصبح محققا لا يمكن أحد إنكاره".[24] ففي تحليله يستحضر علال الفاسي كل المذاهب الفقهية ليقارن بينها ويتخذ الأكثر ملاءمة مع روح العصر.

كانت المواقف التي صاغها علال الفاسي في النصف الأول من القرن العشرين متنورة وإيجابية جعلته سباقا ومتقدما على الكثيرين في الإلمام بعمق المشاكل التي كانت تعوق تحرر المجتمع برجاله ونسائه، لهذا نلاحظ أن أغلب القضايا التي تطرق إليها واقترح حلولا لها هي القضايا التي لا زالت تطرحها الحركة النسائية المغربية لحد الآن مثل منع تعدد الزوجات، وضع الطلاق بيد القضاء، المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وضرورة المشاركة في الحياة السياسية.

كان خطاب علال الفاسي متفتحا تقدميا يستشرف آفاقا مستقبلية، لذلك صاغ مشروعه الإصلاحي بكيفية متكاملة، حدد فيه أسباب التأخر الذي يعاني منه المجتمع المغربي عموما والمرأة على وجه التحديد، ثم قدم حلولا ومقترحات عملية لتجاوزها، لذلك طالب بوضع قوانين تضمن للمرأة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وتصون كرامتها، كما دعا إلى إعادة النظر في كثير من العادات والتقاليد وحتى بعض الأحكام الشرعية مؤكدا على ضرورة مشاركة المــرأة في حركة التحرر وذلك بتحرير نفسها بنفسها رغم إدراكه لطبيعة الصعوبات والعراقيل التي ستواجهها من أجل تحقيق ذلك.

إن المتتبع للمسار الفكري والسياسي لحزب الاستقلال لابد وأن يتساءل عن موقفه من المشروع الإصلاحي لزعيمه السياسي وعن مدى تأثر أعضائه رجالا ونساء بدعوة زعيمهم ومواقفه من تحرر المرأة ومساواتها مع الرجل.

3ــ المرأة في مقــررات ومــؤتمرات حــزب الاستقلال

يفرد حزب الاستقلال حيزا لموضوع المرأة في مقرراته وتقاريره، وفي جل مؤتمراته ظل يعتبر أن التعادلية كاختيار "ما يزال وسيظل قائما كلما تجدد كفاح بلادنا من أجل تنمية البلاد ورفع مكانة المواطن الفكرية والمادية حتى يتحرر من بؤس اليوم ومن الخوف على مصيره المستقبلي.[25] كما يؤكد حزب الاستقلال على أن هذه المفاهيم ينبغي أن تقوم على دولة القانون والدستور والمؤسسات المنتخبة

[24]ـ الفاسي علال: نفس المرجع، ص 291.

[25]ـ المؤتمر السادس لحزب الاستقلال، 1962، ص 4.

انتخابا مباشرا من الشعب. وانطلاقا من هذه المبادئ العامة صاغ تصوراته حول كل القضايا.

يمكن تصنيف مواقف وتصورات حزب الاستقلال من المسألة النسائية إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

مرحلة ما قبل الاستقلال 1933-1955 الفرع النسائي

مرحلة ما بعد الاستقلال 1956-1988 بدون تنظيم نسائي

مرحلة ما بعد تأسيس منظمة المرأة الاستقلالية 1988 إلى الآن.

3-1 المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاستقلال 1933- 1955

تشير بعض أدبيات الحزب إلى الخطاب الشهير لعلال الفاسي الذي ألقاه بتطوان سنة 1933 والذي راهن فيه على ثلاثة عناصر أساسية وهي: العمال، المـــرأة والصحيفة، واعتبر أن النضال العام للحزب يجب أن ينصب على هذه المكونات الثلاثة. من أولى مظاهر التحولات السوسيواقتصادية التي عرفها المغرب في تلك المرحلة بروز يد عاملة مغربية في صفوف الرجال والنساء يجب التوجه إليها. فالمـــرأة كنصف المجتمع متواجدة في مختلف القطاعات وينبغي النهوض بأوضاعها. وأخيرا الصحيفة كوسيلة للتواصل بين أعضاء الحزب من جهة وبين الحزب وعامة الناس من جهة ثانية.

نسجل هنا أن اهتمام الحزب بقضايا المـــرأة بدأ في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث تركزت جهوده في هذه المرحلة على الدفع بجموع النساء إلى غمار المعركة الوطنية التحررية وتعبئة أكبر عدد وتحسيسهن بأهمية القضية الوطنية من أجل رفض الاستعمار ومناهضته، في هذا الإطار صب الحزب اهتمامه على مسألتين أساسيتين وهما التعليم والخدمات الاجتماعية.

اعتبر أن التعليم هو المدخل الأساسي للاحتكاك بالنساء وتلقينهن القيم الدينية والوطنية وتأصيل الارتباط بالوطن ضدا على السياسة الفرنسية التي كانت تهدف إلى تشويه الهوية العربية الإسلامية. في هذا الاتجاه اتجهت مجهودات الحزب بالدرجة الأولى نحو محاربة الأمية ومساعدة الفتيات اليتيمات والفقيرات على متابعة الدروس بتخصيص منح لهن وتأسيس مطاعم لفائدتهن. فتم إنشاء المدارس الحرة كمؤسسات ذات صبغة وطنية وعصرية في نفس الوقت. "وهي مؤسسات تعليمية خاصة أنشأتها شخصيات مغربية تنتمي إلى فئات اجتماعية ومهنية مختلفة منذ نهاية العشرينات من هذا القرن على إثر التدخل الاستعماري الذي زعزع الكثير من البنيات في المجتمع المغربي وهدد قيمه الثقافية وهويته... وكانت تشكل مبادرة تنم عن الرفض لأساليب

التعليم التقليدية من جهة ولنمط التعليم الفرنسي من جهة أخرى"[26] أسس حزب الاستقلال في بداية الثلاثينات عدة مدارس من هذا النوع كانت تضم آنذاك أزيد من 25000 تلميذة، تقدمن المئات منهن سنويا إلى المدارس الثانوية والعليا. "فقد توصلنا في أوائل عهد حركتنا الوطنية إلى تأسيس عدة مدارس مشتركة أقبل عليها البنات إقبال البنين وأخرجت جيلا من السيدات أصبح لهن دور ملموس في تقدم المرأة الثقافي"[27]

أشار علال الفاسي إلى أن هذه المدارس المشتركة أي المختلطة تضم الجنسين معا، وهي من أولى المحاولات لتكسير التفرقة بينهما والمساهمة في رفع المستوى التعليمي والثقافي للنساء. تعززت هذه الخطوة بالمطالبة بإحداث قسم خاص بالنساء في جامع القرويين الدينية التي ظلت إلى ذلك الحين مؤسسة ذكورية رغم أن تأسيسها كان مبادرة من امرأة، حدث لا يخلو من دلالة، وقد تحقق هذا المطلب بعد موافقة محمد الخامس عليه.

في ظل هذه الإصلاحات والمحاولات للنهوض بأحوال المرأة، برزت مشاركة المرأة في المجال الأدبي والفني بمختلف شعبه فظهرت أقلام نسائية تكتب بأسمائها أو بأسماء مستعارة مقالات تنشر في الصحف والجرائد كمليكة الفاسي التي كانت تكتب بإمضاء "باحثة الحاضرة" وقد برزت أسماء أخرى في مجال الرسم.

كان خروج النساء للعمل سواء في الحواضر أو البوادي إحدى مترتبات السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي خلخلت البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية ودفعت بهن إلى العمل المأجور خارج وحدة العائلة مما عجل بظهور بروليتاريا نسائية. كان حزب الاستقلال ينظم هذه الفئة من النساء ويدفعها للانخراط في العمل النقابي "تشترك العاملات المراكشيات في حركة الكفاح النقابي للدفاع عن حقوق العمال، ويوجد منهن عضوات نشيطات في داخل المجالس المحلية الإدارية وقد أسهمن في انتخاب ممثلي الاتحاد العام للنقابات المغربية. إذ شاركن دائما في الإضرابات العامة والمهرجانات التي يقيمها الاتحاد واستخلاص الحقوق كإعطاء الحوامل من العاملات إجازة شهرية مؤداة الثمن للولادة والنفقة"،[28] إضافة إلى كثير من الخدمات الاجتماعية والحملات التحسيسية من أجل الدفع بأكبر عدد من النساء إلى الانخراط في الحياة العامة والمساهمة في مناهضة الاحتلال.

---

[26]- أزرويل فاطمة الزهراء: *المرأة بين التعليم والشغل*، دار وليلي للطباعة والنشر مراكش، 1996، ص 28.

[27]- الفاسي علال: نص المحاضرة التي ألقاها في مصر، مرجع مذكور، ص 16.

[28]- الفاسي علال: المرجع السابق، ص 20.

الفــرع النسائي كأول تنظيم نسائي داخل حزب الاستقلال

ارتبطت سنة 1944 في ذاكرة المغاربة بتقديم الحركة الوطنية لعريضة المطالبة بالاستقلال، وسجلت بذلك قطيعة مع فترة سابقة كانت تتقدم فيها بلوائح مطلبية للقيام بإصلاحات في ظل نظام الحماية، كما تميزت بتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة في أوساط الطبقات الفقيرة. تأثر بعض زعماء الحزب بحركة الإصلاح بالمشرق العربي التي دعت إلى ضرورة النهوض بأوضاع المــرأة، فعملوا على إنشاء تنظيم خاص بالنساء داخل حزب الاستقلال تحت اسم الفرع النسائي لحزب الاستقلال. تأسس هذا التنظيم على شكل شعب نسائية تواجدت في أهم المدن خاصة فاس، الرباط، الدار البيضاء، اشتغلت على شكل خلايا حزبية خاصة بالنساء، لأن مسألة الاختلاط بين الجنسين لم تكن قد أخذت طريقها بعد.

لعبت نخبة من النساء الاستقلاليات وعلى رأسهن مليكة الفاسي التي كانت تشغل منصب الرئيسة، دورا أساسيا وبارزا في تفعيل الفرع والسهر على تأطير النساء وتسطير البرامج والأنشطة. من بين الأولويات التي شغلت هذا التنظيم مسألة التعليم بمختلف شعبه وأسلاكه بما في ذلك المطالبة بولوج المــرأة جامع القرويين، بموازاة مع الأعمال الاجتماعية. لقد خصص علال الفاسي بابا في محاضرته الشهيرة للحديث عن أعمال التنظيم النسائي ومنجزاته وقدم أرقاما وإحصائيات تعكس حجمها وأهميتها. كان الفرع النسائي واحد من أولى التنظيمات النسائية بالمغرب،[29] ظل يزاول أنشطته إلى أن حصل المغرب على الاستقلال. لقد كانت هناك تنظيمــات نسائية في نفــس الفتــرة تابعة لأحزاب أخرى كتنظيم "أخوات الصفا" الذي تأسس في أحضان حزب الشورى والاستقلال سنة 1946، وتنظيم "اتحاد نساء المغرب" التابع للحزب الشيوعي المغربي الذي تأسس في نفس السنة، لكن الفرع النسائي كان تنظيما قويا نشيطا وفعالا ضم عددا كبيرا من المنخرطات من معظم مكونات الحركة الوطنية، فاستوعب التنظيمات العفوية والمجموعات المتفرقة التي كانت متواجدة في مختلف المناطق المغربية. كما أن رئيسة الفرع السيدة مليكة الفاسي كانت المــرأة الوحيدة التي وقعت على وثيقة المطالبة بالاستقلال، مما يعكس الدينامية التي تميز بها سواء على المستوى النضالي أو الفكري أو السياسي.

[29]- تتوفر معلومات محدودة جدا عن واحد من التنظيمات النسائية الأولى بالمغرب، هناك من يعتبر "جمعية نساء تطوان" أول تنظيم نسائي تأسس في بداية الأربعينات بالمنطقة الشمالية التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني، انظر أمينة لمريني: مقال ـ المرأة في الجمعيات الأهلية العربية، حالة المغرب ـ منشور في كتاب المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، 1999.

3-2- غيـــاب التنـــظيم النســـائي 1955-1989

عقد حزب الاستقلال مؤتمره الاستثنائي في دسمبر 1955 خلال المرحلة الانتقالية الفاصلة بين عودة الملك من المنفى وحصول البلاد على الاستقلال، وفي لحظة خيبة أمل عن مكانة في الحكومة لم يكن راضيا عنها. في هذا المؤتمر نسجل غياب التنظيم النسائي التابع للحزب، ولم يتم الحديث عن قضايا المرأة باسم الفرع النسائي، بل تم الاكتفاء بالحديث عن الفرع المخصص "لحقوق المـــرأة والأمومة والطفولة" الموجود ضمن "لجنة حقوق الإنسان". فما هي الأسباب التي جعلت الحزب يتخلى عن تنظيمه النسائي؟ ولماذا تمت مقاربة الموضوع من خلال لجنة حقوق الإنسان، وبارتباطها بالأمومة والطفولة؟ لا نعثر في مقررات هذا المؤتمر على عناصر جاهزة للجواب فقد اكتفى بالتأكيد على ضرورة "مساواة المـــرأة بالرجل في كل الحقوق حتى يتسنى لها تأدية الواجبات على الوجه الأكمل في جميع الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية."[30] من الناحية النظرية لم يتخل الحزب عن مواقفه وظل ينادي بضرورة تمتع المرأة بحقوقها لكي تكون مؤهلة لأداء واجباتها في إطار يساوي بينها وبين الرجل. بمعنى أن الحزب حاول الالتزام بمبادئ زعيمه علال الفاسي على المستوى النظري لكنه عمليا لم يحافظ على التنظيم النسائي كإطار يمكن من خلاله ترجمة هذه المبادئ إلى وقائع عملية وتأطير النساء في صفوفه. فما هي الظروف العامة التي حكمت هذا التراجع عند حزب الاستقلال بخصوص المسألة النسائية؟

بعد حصول المغرب على الاستقلال، ركز الحزب جهوده على القضايا المتعلقة بالسلطة السياسية، بحيث شارك في الحكومتين الائتلافيتين الأوليين 1955- 1958، دون أن يحقق طموحه في أن يشكل أعضاؤه حكومة منسجمة، الأمر الذي أدخله في صراع مع القصر الذي كان يدعو إلى تعددية حزبية من جهة، وفي صراع مع الأحزاب الأخرى التي نافسته في الوصول إلى مراكز القرار من جهة ثانية. في نفس الفترة احتدم الصراع داخل حزب الاستقلال "كان حزب الاستقلال تتخلله تيارات متصارعة، فإضافة إلى "السياسيين التقليديين" الذين عاشوا حياة الحزب منذ نشأته في الغالب، هناك "التيار النقابي" الذي يجسده "الاتحاد المغربي للشغل" وهناك أخيرا "تيار حركة المقاومة وجيش التحرير."[31] كانت مسألة التمثيل السياسي لهاته التيارات الثلاثة داخل الحزب مطروحة بحدة وقضية ذات أولوية بحيث كان التيار التقليدي مهيمنا ولا يترك المجال للتيارين الآخرين مما أدى إلى حدوث انشقاق داخل الحزب سنة 1959 انتهى إلى خلق حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

---

[30]- المصدق رقية: *المرأة والسياسة: التمثيل السياسي في المغرب*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،1987، ص21.

[31]- ضريف محمد: *الأحزاب السياسية المغربية*، إفريقيا الشرق،1988، ص 116.

هل لهذه التحولات في المسار التاريخي للحزب تأثير مباشر على قرار إلغاء التنظيم النسائي أم أن للأمر أسبابا أخرى؟ ألم يتحدث علال الفاسي ثلاث سنوات من قبل عن دور الفرع النسائي وحجمه داخل الحزب وأهمية الأعمال التي كان يقوم بها؟ يبدو أن المهمة التي تأسس من أجلها هذا التنظيم انتهت مع حصول المغرب على الاستقلال. كانت المطالبة بالنهوض بأوضاع المرأة وإدماجها في الحياة السياسية مسألة حيوية ومطلوبة في فترة ما قبل الاستقلال وفي غمرة المطالبة به والدفاع عن الهوية، أما بعد حصول المغرب على الاستقلال تحول اهتمام الحزب إلى القضايا السياسية. فالتخلص من المنظور التقليدي والقبول بالمشاركة السياسية للنساء مسألة ثقافية واجتماعية أكثر مما هي سياسية، متوقفة على تغيير البنيات الذهنية والثقافية القائمة على التقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية وليس على مجرد تأسيس تنظيم خاص بالنساء. في بداية الخمسينات من القرن الماضي لم تكن المرأة ولا الرجل مؤهلين لتجاوز هذه الأفكار، لذلك قبل الرجل بمشاركة المرأة في الحياة العامة وفي المقاومة بشتى أشكالها لأن الكفاح الوطني قضية مقدسة جعلته ينسى بشكل مؤقت قناعاته اتجاه الأدوار التقليدية للمرأة، لكن سوف تعود الأمور إلى حالتها "الطبيعية" كما أشارت إلى ذلك مليكة الفاسي كواحدة من أبرز النساء اللواتي عايشن هذه الأحداث بكل تقلباتها. تقول كشهادة عن العمل الدؤوب الذي قام به أعضاء الحركة الوطنية رجالا ونساء قبل صياغة وثيقة المطالبة بالاستقلال، من اتصالات وتنقلات بين مختلف المدن والمناطق المغربية للتشاور مع كل الأعضاء وشرح بنود العريضة وأهدافها، "كان يجب إخبار كل الوطنيين وفي نفس الوقت الاحتفاظ بسرية العملية، لذلك قمت بعدة تنقلات من فاس التي كنت أقطن بها إلى مراكش ومكناس والرباط إلخ من أجل شرح التدابير والمواقف التي ينبغي اتخاذها في حالة ما إذا سارت الأمور بشكل سيئ"[32] كان رد فعل السلطات الاستعمارية استعمال القوة والزج بأكبر عدد من الزعماء الوطنيين في السجون، لكن ذلك لم يزد الشعب إلا إصرارا بحيث أن كل فئات الشعب من علماء وصناع وتجار احتجوا وساندوا زعماء الحركة الوطنية. وحتى النساء "وقعت النساء المتعلمات بدورهن عرائض المساندة وبذلن جهودا كبيرة للتحسيس، كذلك ربات البيوت الفاسيات اللواتي استعملن سطوح المنازل لمواجهة جيش الاحتلال برمي الأحجار والمزهريات وإهراق الماء الساخن... لقد تحركت نساء الشعب ببراعة وأدين الثمن من حياتهن."[33] لم تكن مليكة الفاسي امرأة عادية، كان عملها السياسي متنوعا وموزعا على مجالات متعددة من تأطير النساء والتنقل بين مختلف المناطق والكتابة، شكل التعليم قضيتها الأولى، فأنشأت بمساعدة

[32]- Akhrbache, L et Araye, N. : *Femmes et politique*. Ed. Le Fenec, Casablanca, 1993, p.21.

[33]- Op. cité, p. 22.

بعض الوطنيين والوطنيات عددا من المدارس لتعليم الفتيات، ثم أقساما للتعليم الثانوي المزدوج عربي فرنسي لتتمكن بعض الفتيات من إتمام دراستهن، كما أنها كانت وراء المطالبة بفتح جامعة القرويين في وجه النساء إضافة إلى الأعمال الاجتماعية وخلق جمعيات ذات اهتمامات متعددة بما فيها الأنشطة الرياضية إلى جانب أنشطتها ومهامها الحزبية. "لم يكن من السهل القيام بكل هذه الأعمال في ظروف كانت جد صعبة، الناس فقراء ورغم ذلك أنجزنا الشيء الكثير".[34]

تعبر مليكة الفاسي عن أسفها الكبير لما آلت إليه الأمور بعد الاستقلال حيث أن "مراوغة الرجال وعدم التضامن بين النساء" أديا إلى تراجع عمل الحزب اتجاه المسألة النسائية، فعادت المرأة لأدوارها الطبيعية.

بعد الاستقلال توقفت أنشطة الفرع النسائي لحزب الاستقلال وألغي العمل به كتنظيم، ولم يتم الحديث باسمه في أول مؤتمر عقد في فجر الاستقلال 1955 وادمج الحديث عن المرأة في لجنة حقوق الإنسان في فرعها الخاص بالأمومة والطفولة كإحالة على ضرورة رجوع المرأة لأدوارها الطبيعية حسب الثقافة السائدة والمتمثلة أساسا في الإنجاب والاهتمام بتسيير شؤون الأسرة، أما مشاركتها في المقاومة كان ضرورة تاريخية مؤقتة.

إذا تم التخلي عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإن خروجها للشغل واستفادتها من جل أسلاك التعليم بقي مكسبا لا تراجع عنه، الأمر الذي سيؤهلها إلى احتلال مواقع متميزة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وسيساهم نوعا ما في زعزعة البنيات الثقافية المحافظة التي حكمت عليها بعدم إتمام ما بدأته أثناء مرحلة الكفاح الوطني.

حول نفس الموضوع اكتفى المؤتمر السادس الذي عقد في يناير 1962 بالكلمة التي ألقتها السيدة مليكة الفاسي باسم "الحركة النسوية" أكدت فيها على وطنية أعضاء حزب الاستقلال و"ضرورة الاستمرار في البناء، يدا في يد، الرجل منا والمرأة من أجل تحقيق الأهداف العليا" كما دعت إلى ضرورة القضاء على كل الآفات الاجتماعية التي أصابت المغرب "كالفقر والأمية والجهل والفوضى الاجتماعية والخلقية".[35] أشارت مليكة الفاسي وهي التي كانت تشغل منصب رئيسة الفرع النسائي للحزب إلى ضرورة العمل المشترك بين الرجل والمرأة كإشارة واضحة عن تخلي الحزب عن التنظيم النسائي وبداية العمل بمنظور جديد، متطور يوحد العمل بين الرجال والنساء. فهل يعبر هذا الرأي عن موقف التنظيم النسائي من نفسه، أم

---

[34] Op. cité, p. 24.

[35]ـ الفاسي مليكة: في مقرر المؤتمر العام السادس لحزب الاستقلال، 1962، ص 112.

عن موقف الحزب منه، أم عن موقفهما معا؟ فالتنظيم النسائي رغم المجهودات الكبيرة التي بذلها من أجل النهوض بأوضاع النساء والخروج بها من حالة الجمود وكذا مشاركته الفعالة في الحصول على الاستقلال، لم يكن في وضع يسمح له بالاحتجاج على هذا التراجع ولا المطالبة بإعادة الاعتبار لنساء الحزب، نظرا إلى قصر تجربته كتنظيم نسائي بوجه خاص وإلى محدودية تجربة المرأة في العمل السياسي بوجه عام. إن توقف عمل الفرع النسائي من المواضيع المغيبة في أدبيات الحزب، كما في أدبيات المنظمة النسائية التي سيؤسسها في نهاية الثمانينيات، بل حتى في الأبحاث التي تناولت بالدراسة الأحزاب السياسية والحركة النسائية، في حين نعثر على إشارة محدودة جدا إلى هذه التجربة في كتاب الباحث الأمريكي واتربوري حول نشأة وتطور الأحزاب السياسية المغربية وعلاقتها بالملكية إذ يقول "أن المغرب لا يتوفر على حركة نسوية، ولقد باءت كل المحاولات التي بذلت في هذا الشأن بالفشل، وأولها محاولة الأميرة للا عائشة أيام الحركة الوطنية، وحفاظا على الظاهر نظمت جميع الأحزاب والنقابات فروعا نسوية غير مستقلة. وكانت مليكة الفاسي تأمل في إنشاء منظمة تستطيع الاستمرار داخل حزب الاستقلال، لكن جماعتها تقلصت نتيجة مشاكل الحزب"[36] لم يفصل الحديث عن الموضوع كما فعل في حديثه عن النخبة السياسية حيث أورد أدق التفاصيل من أجل إثبات فرضياته. رغم ما يمكن قوله عن النتائج التي توصل إليها باحث أجنبي أمريكي اعتمد المنهج الانقسامي في دراسة النخبة السياسية المغربية وعلاقتها بأمير المؤمنين، فإن الملاحظة التي أبداها بصدد فشل كل المحاولات الأولى لبناء تنظيم نسائي تثبتها الأحداث التاريخية، ولا تنطبق على الفرع النسائي التابع لحزب الاستقلال فقط بل على جمعية أخوات الصفا التي كانت تابعة لحزب الشورى والاستقلال واتحاد نساء المغرب الذي كان تابعا للحزب الشيوعي المغربي.[37] إذا عدنا إلى نفس مقرر المؤتمر السادس نجد أنه سطر مجموعة من الملتمسات حول القضايا الأساسية ضمها ملتمس خاص بحقوق المـــرأة تضمن البنود التالية:

- يؤيد المؤتمر مبدأ مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات
- يؤكد وجوب نشر الوعي في جميع أوساط المجتمع.
- يستنكر الاستغلال المخجل الذي تقع ضحيته المرأة.

[36]- Waterbury J. : Le *commandeur des croyants* …, op. cité, p. 111.

[37]- Daoud, Z. : *Féminisme et politique au Maghreb, soixante ans de lutte, 1930-1990*, op. cité.

- يطالب بحماية المرأة من الأوبئة الاجتماعية ومن كل معاملة قاسية يلح على تطبيق مدونة الأحوال الشخصية تطبيقا كليا فيما يتعلق بالزواج والطلاق وتعدد الزوجات على الخصوص.[38]

إذا كانت المطالب الأولى تلح على مبدأ المساواة بين المــرأة والرجل في الحقوق والواجبات وعلى استنكار كل مظاهر استغلال المرأة، فإن المطلب الأخير يتنافى مع روح المطالب الأولى، لما يدعو إلى تطبيق مدونة الأحوال الشخصية التي لم تكن منصفة للمرأة خاصة البنود المتعلقة بالزواج والطلاق على وجه التحديد والتي لا يتحقق فيها مبدأ المساواة الذي أكد عليه المطلب الأول. كما أنها قضايا وردت في مشروع علال الفاسي في صيغة أخرى لما عبر بوضوح عن ضرورة منع تعدد الزوجات ووضع الطلاق بيد القضاء. نسجل غياب التوافق بين مشروع علال الفاسي والمشروع الحزبي فيما يتعلق بوضعية المرأة وهذا يعكس الطابع التقليدي المحافظ لحزب الاستقلال.

نسجل كذلك غياب أية إشارة في هذا الملتمس إلى المشاركة السياسيـــة للمرأة، فلم يستنكر غيابهـــا في هذا المجال كما استنكر السلوكات اللاأخلاقية والاستغلال الذي كانت تتعرض له.

3-2-1 المرحلة الفاصلة بين العمل المشترك وخلق التنظيم النسائـــي

لمـــدة ثلاثة عقـــود، وفي كل محطاته النضالية ومؤتمراته الوطنية كان حزب الاستقلال يؤكد على عدم إيمانه بخصوصية المسألة النسائية وبمساواة الرجل والمـــرأة في الحقوق والواجبات، لهذا فالمرأة ليست في حاجة إلى تنظيم خاص بها يعزلها عن الحياة السياسية، "فالحزب لا يفرق بين الرجل والمـــرأة في الواجبات السياسية، وقد كافح قبل الاستقلال وبعده لتتبوأ المـــرأة مكانتها في العمل السياسي"،[39] كما يعتبر أنه ناضل في كل المراحل لكي تظل مساهمة المـــرأة بارزة سواء على المستوى القانوني، وقد كافح حزبنا حتى أدركت المـــرأة حقوقها السياسية بنص الدستور[40] أو على المستوى السياسي والمعارك الانتخابية إذ أسهمت سيدات في المعركة الانتخابية كمرشحات على المستوى الجماعي والمستوى الوطني وكذلك

---

[38]- مقرر المؤتمر السادس لحزب الاستقلال، 1962، ص 154.

[39]- المؤتمر العام الثاني عشر لحزب الاستقلال بين 1-21 مارس 1989، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، ص 66.

[40]- نفس المرجع.

داخل أجهزة الحزب[41] وكان الحزب رائدا في انتخاب سيدتين من مناضلاته في لجنته التنفيذية في مؤتمر 1982".[42]

اعتبر الأمين العام للحزب أن وصول امرأتين لأول مرة إلى اللجنة التنفيذية كأعلى جهاز بعد أزيد من أربعة عقود على تأسيسه عملا رائدا، فماذا عن مكانة المـــرأة في الأجهزة المنتخبة وعدم تمكنها من الوصول إلى مراكز القرار؟ في هذا الشأن "يستغرب الحزب بل يستنكر أن تقف كثير من الظروف في وجه المـــرأة المغربية دون أن تصل إلى المؤسسات الوطنية (البرلمان) والمؤسسات التنفيذية (الحكومة) وأن لا يصل منها إلا عدد ضئيل يمكن أن يعد على رؤوس الأصابع، رغم ما أظهرته المـــرأة المغربية من نشاط ومقدرة في مختلف الميادين والوظائف الإدارية والدبلوماسية التي تحتملها"[43] لم يوضح طبيعة الظروف التي حالت دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، واكتفى بتسجيل استغرابه بل واستنكاره من قضية في غاية الأهمية وهي التمثيلية النسائية في الحياة السياسية للبلاد دون أن يقف عند الأسباب الحقيقية لهذا الغياب ويكتفي بالتذكير بالمواقف المتقدمة لزعيمه علال الفاسي تجاه المـــرأة. فالمستغرب من أمر ما يكون عادة طرفا خارجيا أما والحالة هاته فحزب الاستقلال هو المعني بالواقع الذي يستنكره ويشجبه، لأنه يرشح عددا محدودا جدا من النساء للأجهزة المنتخبة ولمراكز القرار، وهو الحزب الذي شارك في أول حكومة ائتلافية وأول انتخابات أجريت في المغرب بتاريخ 29 ماي 1960[44] كما له أطول تجربة في الحياة السياسية بالمغرب. فممن يستغرب إذن، هل من الأحزاب الأخرى التي لا تضاهيه في التجربة لا من الناحية التاريخية ولا من حيث الحضور في الحياة السياسية؟

يمكن القول إن حزب الاستقلال اشتغل بالتنظيم النسائي خلال الفترة الممتدة ما بين 1944- 1952، وقد قدم له كل أشكال الدعم المادي والمعنوي، كما كان يراهن على الأدوار التي كان يلعبها التنظيم النسائي من أجل تعبئة فئات عريضة من النساء وإدماجهن داخل الحزب بهدف دعم برامجه من جهة والمشاركة في الكفاح الوطني من جهة أخرى. لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال تخلى عن التنظيم النسائي واشتغل بصيغة العمل المشترك بين الرجل والمرأة. فما هو موقف المرأة الاستقلالية من هذا التحول الذي أفقدها إطارا للعمل ساهمت هي نفسها في بنائه؟ هل كانت تطالب ببناء تنظيم نسائي جديد؟ تقول زهور لزرق إحدى العضوات القياديات في

41- نفس المرجع.

42- نفس المرجع.

43- نفس المرجع .

44- ضريف محمد: *الأحزاب السياسية المغربية*، مرجع مذكور، ص 145.

الحزب "قضية النساء قضية الشعب كله برجاله ونسائه، قضية الحكام والأحزاب والمنظمات. وكل ما تعانيه المرأة زيادة على ما تعانيه مع الرجل، وكل تهميش لها أو تجميد أو إبعاد بوسيلة من الوسائل مسؤولية تتم على الجميع، وهدفنا ليس الانفصال عن الرجال في عمل من الأعمال لأننا نؤمن بالتكامل بين الرجل والمرأة، وكفاحنا ليس من أجل الوصول إلى خلق حركة نسائية مستقلة وإنما الهدف هو الوصول رجالا ونساء إلى الاقتناع عمليا بضرورة رفع الظلم عن المرأة وفتح المجال لها لتقوم بدورها كمواطنة تامة المواطنة."[45]

4- التراجــع عن العمل المشترك وتأسيس منظمة المرأة الاستقلالية

لن تدوم قناعة المرأة الاستقلالية بالعمل المشترك بين الرجل والمرأة داخل هياكل الحزب طويلا، وبعد ثلاث سنوات فقط سيعلن عن تأسيس منظمة المرأة الاستقلالية ويتم التخلي عن الموقف الذي يعتبر أن قضية المرأة لا تتمتع بأية خصوصية لأنها قضية الشعب كله، موقف طالما دافع عنه الحزب برجاله ونسائه.

تحكم في تأسيس منظمة المرأة الاستقلالية عاملان أساسيان وهما:

عامل خارجي: أصبح للمسألة النسائية بعد دولي بعد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول النساء الذي اعتبر سنة 1975 سنة دولية للمرأة، تبعتها سلسلة من الملتقيات الدولية والمؤتمرات.

عامل داخلي: شهدت بداية الثمانينات نشأة حركة نسائية مغربية تمثلت في تأسيس عدد من الجمعيات النسائية المستقلة منها أو التابعة للأحزاب، صدور عدد من الدراسات والأبحاث حول المرأة، خلق بعض المنابر الإعلامية تهتم بالموضوع،[46] القيام بحملات تحسيسية من أجل قضايا اجتماعية قانونية وسياسية تهتم بالمرأة وعلى رأسها المطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية.[47]

لم يكن من الممكن لحزب من حجم حزب الاستقلال أن يظل بعيدا أو منعزلا عن مثل هذه الدينامية الدولية والوطنية. وليكون له موقع مؤثر ضمن هذه التحولات كان لا بد أن يوفر لنسائه إطارا تنظيميا يعبرن من خلاله عن مواقف الحزب من المسألة النسائية، ويصبح بالتالي طرفا فاعلا في الحركة النسائية.

يمكن تقسيم المسار الذي قطعته منظمة المرأة الاستقلالية إلى مرحلتين أساسيتين وهما:

---

[45]- حوار مع زهور لزرق: عضوة اللجنة التنفيذية للحزب، جريدة 8 مارس، العدد 17، 1985.

[46]- مثل جريدة 8 مارس ومجلة نساء المغرب، إضافة إلى تخصيص بعض الجرائد لصفحة خاصة بالمرأة.

[47]- حملة المليون توقيع التي دعا إليها اتحاد العمل النسائي في 90-91.

المرحلة الأولى، منذ لحظة التأسيس 1989 إلى 1993 وهي مرحلة التأرجح بين المرجعية الفكرية للحزب والمرجعية الدولية مع محاولة التوفيق بينهما.

المرحلة الثانية، من المؤتمر الوطني الثاني الذي عقد في 1993 إلى المؤتمر الوطني الثالث الذي عقد في 2000. اتسمت هذه المرحلة بالتركيز أكثر على المرجعيات الدولية واعتبار حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، مع التشديد على المرجعية الدينية والمطالبة بتقوية التواجد النسائي داخل مراكز القرار.

عقدت المرأة الاستقلالية ندوتها الوطنية الأولى بعد استشارة الأطر الحزبية رجالا ونساء، وفي اجتماع انعقد في 22 فبراير1987 وضم ممثلات عن كل الفروع انبثقت اللجنة الكبرى الأولى التي تحملت مسؤولية التأسيس. في هذه الندوة أجاب الأمين العام السيد بوستة في كلمة الافتتاح عن السؤال لماذا منظمة المرأة الاستقلالية معتبرا أن الروح العامة للحزب قائمة على الاقتناع بأن العمل السياسي هو واجب مشترك بين الرجل والمرأة على حد سواء. وقد شاركت المرأة إلى جانب الرجل في صفوف الحزب إلا أنها لم تتبوأ المكانة اللائقة بها لما آلت إليه وضعيتها من تدهور نتيجة تراكم معطيات اجتماعية وقرارات سياسية وكذلك بسبب انعدام تطور الوعي وتعميم اليأس والتبئيس. فالهدف من تكوين هذه اللجنة هو تسهيل إدماج المرأة في الحياة العامة.

قناعة من حزب الاستقلال بضرورة العمل الجدي والمستمر ارتأى أن يكون لجنة لتعميق الوعي لدى النساء بأهمية دورهن في الحياة السياسية، والدفع بهن إلى خوض غمار العمل السياسي في كل الأوقات وليس في المناسبات فقط. ويقصد بها الحملات الانتخابية والمؤتمرات الوطنية للحزب. أكد الأمين العام على قناعة الحزب في المساواة بين الرجل والمرأة، والاعتراف بأن المرأة لم تنل قدر التضحيات التي قدمتها في مرحلة الكفاح الوطني، بل إن وضعيتها آلت إلى التدهور والتبئيس كأقصى درجات التهميش والفقر، لذلك ارتأى الحزب تكوين هيأة خاصة بالنساء من أجل تشجيعهن على المشاركة السياسية.

افتتح الأمين العام للحزب الندوة بكلمة يمكن اعتبارها توجيهية، لأنه لم يكتف برصد المشاكل والمعيقات بل أعطى حلولا أولها قرار الحزب برجاله ونسائه تأسيس منظمة نسائية من أجل تجسيد قناعته حول هذه المسألة. كما أكد الأمين العام في نهاية كلمته على أن الهدف الأساسي من خلق منظمة خاصة بالمرأة الاستقلالية هو "أن تتمكن من خلالها على أن تبعث كيانها السياسي في ظل التشبث بالروح الوطنية والهوية المغربية."[48] أما عن علاقة الأجهزة الحزبية مستقبلا بالمنظمة، فقد عبر عنها بقوله

48- الندوة الوطنية الأولى للمرأة الاستقلالية، المرأة المغربية ماذا تريد؟ 10-12 يوليوز 1988.

"سيكون لنا غدا إن شاء الله عند تكوين اللجنة الوطنية للمرأة الاستقلالية أن نتحدث معكن وأن نضع هذا الجهاز الذي يجب أن يقوم بدوره لتنشيط القطاع النسوي ولنأخذ العبرة من التجارب التي مررنا بها وأن نأخذ العمل بالجد اللازم لأن المسؤولية الآن وكما كانت من قبل بين أيدينا"[49] حرص الأمين العام على ضرورة مد المرأة الاستقلالية بالتوجيهات اللازمة والنصائح الضرورية لإنجاح عملها، مما يضع استقلالية المنظمة منذ لحظة تأسيسها، سواء في اتخاذ القرارات أو توجيه العمل محط التساؤل. تم أيضا التأكيد على الجانب المتفتح في الإسلام ورفض كل "النظريات المستوردة" وكل "تأويل مشوش" وكل "انحراف ثقافي مع الإلحاح على إشراك المرأة في الحياة السياسية."[50] لخصت كلمة الافتتاح المبادئ الأساسية للمنظمة دون الإشارة لا إلى الأسباب التي جعلت الحزب يتراجع عن موقفه السابق القائل بالعمل المشترك بين الرجال والنساء وعودته للعمل بتنظيم خاص بالنساء، ولا عن أسباب التخلي عن الفرع النسائي الذي كان موجودا في مرحلة الكفاح الوطني رغم إشادته بالدور الذي لعبته المرأة في تلك المرحلة.

تناولت الندوة الوطنية الأولى بالدراسة أربع محاضرات تمحورت حول نقطتين أساسيتين وهما: مكانة المرأة في الإسلام والمرأة في مدونة الأحوال الشخصية. أكدت جل هذه المداخلات على أهمية التعاليم الإسلامية في إنصاف المرأة وتشبث الحزب بها. كما أكدت على أن الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به المرأة هو اهتمامها بشؤون البيت وتربية الأطفال، أما عن وضعها في مدونة الأحوال الشخصية فقد انتهى المحاضرون إلى القول إنه وضع لا يدعو للاستنكار وليس هناك ما يدعو لتغييرها ما دامت المرأة تتمتع بحريتها في الزواج والتصرف في مالها، مع غياب أية إشارة للحديث عن المواثيق الدولية. فهل ستحافظ المنظمة على نفس المواقف في مؤتمراتها اللاحقة.

المؤتمر الوطني الثاني لمنظمة المرأة الاستقلالية 1993

بعد مرور أربع سنوات على تأسيسها عقدت المنظمة مؤتمرها الوطني الثاني، تحت شعار"من أجل مساواة فعلية ومشاركة فعالة وديموقراطية حقيقية". تحمل لغة الشعار تغيرا ملموسا في تصور المرأة الاستقلالية، إذ أدمجت مفاهيم جديدة كالمساواة الفعلية والمشاركة الفعالة والديموقراطية الحقيقية واعتبرتها أهدافا أساسية لمنظمتها. بأي معنى استعملت هذا الشعار؟

---

[49]- نفس المرجع، الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الأمين العام أحمد بوستة.

[50]- هذه العبارات واردة في خطاب الأمين العام للحزب أحمد بوستة.

وردت كلمة المساواة في مقررات الحزب الصادرة عن مؤتمراته الوطنية عدة مرات، جاء التأكيد هنا على مساواة فعلية وليست مساواة نظرية، أي مساواة قابلة لأن تتحول إلى ممارسة في الواقع تؤهل المرأة للوصول إلى أجهزة الحزب ومراكز القرار السياسي. تؤكد المرأة الاستقلالية على مساواة فعلية لأن وراءها أربعة عقود من عمل الحزب لم تكن فيه المساواة لا مطلبا نظريا ولا واقعا فعليا. تطمح المرأة الاستقلالية أيضا إلى أن تصبح مشاركتها في الحياة السياسية فعالة سواء داخل الإطار الحزبي أو في الهيئات المنتخبة وتسيير الشأن العام، هذه المشاركة التي لا يمكن أن تتحقق بدون ربطها بالمطلب الأول أي المساواة الفعلية. ففعالية مشاركة المرأة في الحياة السياسية متوقفة على مساواة حقيقية فعلية تنقل وضعية المرأة من مستوى الشعار والتقارير والخطب إلى مستوى إجراءات عملية.

المطالبة بالحقوق هي مطلب ديموقراطي بالأساس ما دام بناء نظام ديموقراطي متوقفا على ضمان الحقوق الكاملة للنساء بما فيها الحقوق السياسية، التي بدونها ستكون الديموقراطية ناقصة ومتعثرة. لهذه الغاية جددت منظمة المرأة الاستقلالية التزامها بالعمل "كواجهة للنضال السياسي والدفاع عن حقوق المرأة المغربية وخدمة قضاياها الحيوية والاستمرار على درب النضال من أجل إقرار المساواة الفعلية وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين".[51]

بعد تسجيل هاتين النقطتين كإلزام مبدئي أولي، أكد مؤتمر المنظمة على مجموعة من القضايا أهمها أن وضعية المرأة في المجتمع المغربي لا زالت متدنية في كافة المجالات القانونية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الشيء الذي يجعلها عرضة للتهميش ويكرس الفوارق بينها وبين الرجل ويوسع الهوة بين المساواة كحق معترف به دستوريا وبين الممارسة المتعثرة لهذا الحق. في نفس الوقت أكد المؤتمر التزام المغرب بعدد من المواثيق الدولية التي تقر المساواة بين الجنسين وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

نسجل التحول الواضح في منطلقات منظمة المرأة الاستقلالية، فبعدما كانت في السابق تشدد على مبادئ الشريعة الإسلامية وحدها وتنظر إلى باقي المرجعيات كنظريات مستوردة، أصبحت الآن تتبنى المرجعية الحقوقية وتعتبرها مدخلا أساسيا للدفاع عن حقوق المرأة ودعم مشاركتها في الحياة السياسية. بالاعتراف بالمواثيق الدولية وبفلسفة حقوق الإنسان يمكن القول إن منظمة المرأة الاستقلالية بدأت تقترب من توجهات أغلب مكونات الحركة النسائية المغربية مع تأكيدها على العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية في المرتبة الأولى ثم أخذها بالمرجعية الدولية في المرتبة الثانية،

---

[51]- منظمة المرأة الاستقلالية، المؤتمر الوطني الثاني 24-25-26 دجنبر، 1993، ص 4.

وتأكيدها أن التفرقة بين الجنسين في الحقوق لا تنعكس سلبا على المرأة وحدها بل على المجتمع قاطبة.

التزمت المنظمة بالدفاع عن حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعالجة كافة القضايا المرتبطة بواقع المرأة كإشكالية اجتماعية، وكقضية من صلب قضايا الإنسان وفق المنظور الجديد الذي قررته هيئة الأمم المتحدة بمقتضى توصية لجنة حقوق الإنسان والتي أقرت إدماج قضية المرأة ضمن المفهوم العام لحقوق الإنسان. من هنا دعت المنظمة الأجهزة الحكومية والهيئات السياسية وكافة المنظمات الحقوقية والنسائية إلى معالجة قضية المرأة وفق هذا المنظور الجديد وجعل قضية المرأة ضمن الأولويات الوطنية واعتبارها قضية حضارية بالنسبة للدول التي تؤمن بحقوق الإنسان. طالبت منظمة المرأة الاستقلالية بإحداث مجلس أعلى للمرأة على غرار المجلس الأعلى للشباب ينصب على دراسة القضايا المتعلقة بالمرأة وإيجاد حلول لها، وبضرورة إشراكها في أعمال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتغيير محتويات الكتب المدرسية وتلقين الناشئة في المدارس مبادئ حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة من أجل القضاء على المفاهيم النمطية للتمييز بين الجنسين.

في إطار هذا التحول، واعترافا بالدور الذي لعبته المرأة المغربية من أجل التصدي للاحتلال الأجنبي والدفاع عن حوزة الوطن، واعترافا بالدور الفعال الذي لعبته حاليا داخل الهيئات السياسية والنقابية بالبلاد، واعتبارا لما يعرفه العالم من تغيرات سياسية واقتصادية، دعت منظمة المرأة الاستقلالية وبإلحاح إلى ضرورة مسايرة المغرب لركب التطور وأخذ بعين الاعتبار المشاركة الواسعة للمرأة كناخبة خلال الانتخابات المحلية والتشريعية، حيث تفوق نسبة مشاركتها في بعض الأقاليم نسبة مشاركة الرجل، مما يجعل منها قوة هائلة ذات تأثير في مجرى الانتخابات. وفي هذا الإطار أعربت عن أسفها عن عدم تمثيلية المرأة في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال رغم توفرها على كفاءات علمية لهذا طالبت السلطات المعنية بتمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها السياسية وفي مقدمتها حقها في التصويت دون إكراه، كما نددت بالوصاية والحجر المفروضين على المرأة خاصة في البادية، مشددة على حرية الانتماء السياسي والنقابي للمرأة وضرورة توسيع تمثيليتها داخل الأجهزة والهياكل العليا للحزب. إن التنمية الحقيقية لن تتم إلا باستغلال كافة الطاقات البشرية بما فيها العنصر النسائي، على هذا الأساس أكدت منظمة المرأة الاستقلالية على الدور الفعال الذي أصبحت تلعبه المرأة في هذا الميدان، بحيث أن عددا من الأسر المغربية تعيلها نساء وأحيانا بفضل مهن لا تحتسب في الإحصاء الرسمي لأنها غير مرئية أو هامشية، لهذا يجب محاربة الفقر والتهميش في صفوف النساء.

نلمس في هذه المحطة التاريخية التغيير الحاصل في مواقف وتصورات وخطاب منظمة المرأة الاستقلالية. ففي الوقت الذي كان الإسلام متبوعا بخطاب أخلاقي هو المرجعية الوحيدة، أصبحت المنظمة تتبنى خطابا حقوقيا حداثيا يلتقي في كثير من الجوانب مع خطاب بعض القطاعات الحزبية الأخرى والجمعيات النسائية، وفي نفس الآن تستند على المرجعية الحقوقية المتمثلة في العمل بالمواثيق الدولية، وعى رأسها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. فعلى المستوى الحقوقي وفي سياق هذا التحول دعت المنظمة الجهات المسؤولة على رأسها الحكومة والأحزاب والنقابات والجمعيات النسائية لتفعيل هذه المواثيق وملاءمتها مع القوانين المحلية، مع تأكيدها على أن حقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان مزيلة كل التحفظات السابقة. اقترحت لهذه الغاية عدة تدابير من أجل تفعيل الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وفي مختلف المجالات: السياسية، القانونية، التربوية، الاجتماعية.

نسجل كذلك تحولا آخر في مواقف المرأة الاستقلالية وهو مطالبتها لأول مرة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، لكن دون تحديد البنود التي يجب تغييرها، وهنا نذكر بأن المؤتمر الثاني للمنظمة عقد في فترة شهدت فيها الساحة المغربية نقاشا ساخنا حول تغيير مدونة الأحوال الشخصية على إثر حملة المليون توقيع التي قادتها إحدى الجمعيات النسائية[52] خاصة البنود المتعلقة بتعدد الزوجات، الولاية في الزواج، الطلاق، سن الزواج، النفقة بالنسبة للمرأة المطلقة. نتج عن هذه الحملة تنسيق بين القطاعات والجمعيات النسائية بما في ذلك منظمة المرأة الاستقلالية لكن هذه الأخيرة لم تتخذ مواقف واضحة كما سنوضح ذلك في القسم الثاني، وفي هذا الإطار دعت إلى سن قوانين صارمة من أجل ضمان احترام كرامة المرأة.

أما على المستوى السياسي فقد دعت المرأة الاستقلالية وبإلحاح إلى ضرورة إشراك المرأة في الحياة السياسية ووضع حد للإقصاء الممارس ضدها وذلك بفتح المجال أمامها للمشاركة في الانتخابات ليس كناخبة فقط بل كمنتخبة وبنسب مشرفة تسهل عليها ولوج مراكز القرار السياسي بمختلف مستوياتها وهيئاتها التشريعية منها والتنفيذية والقضائية. في هذا الإطار ولأول مرة دعت إلى ضرورة سن مبدأ الكوطا في الانتخابات كإجراء مرحلي يضمن تمثيلية نسبة محددة من النساء. لم تنس المنظمة وضعية المرأة في البادية ونددت بأشكال التعسف الممارس عليها كالإكراه في عملية التصويت. ما يثير الانتباه كذلك هو احتجاج المرأة الاستقلالية ولأول مرة عن عدم إشراك الحزب لأية امرأة في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال اقتناعا منها

---

[52]- يتعلق الأمر باتحاد العمل النسائي، جمعية تأسست سنة 1987 من طرف القطاع النسائي لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي.

أن أمرا كهذا كان يمكن أن يحدث ومنذ الاستقلال لأن الحزب "كان يتوفر منذ البداية على كفاءات علمية في صفوف النساء".[53]

كما نسجل التغيير الواضح في مواقف وتصورات ومرجعية منظمة المرأة الاستقلالية، يتجلى ذلك في تأكيدها على المرجعية الدينية دون أن يكون ذلك مانعا في تبنيها المرجعية الدولية، لم تعد ترى أي تعارض بينهما كما عبرت عن ذلك في ندوتها التأسيسية، بل دعت على العكس من ذلك إلى ضرورة تفعيل الاتفاقيات الدولية في جل المجالات الحقوقية والسياسية. أما الجانب الذي لم يطرأ عليه تغير واضح هو علاقة المنظمة بالحزب حيث أن عدم استقلالية القرار الذي تم تسجيله في الندوة التأسيسية لا زال قائما، من مظاهره أن المنظمة حملت مسؤولية ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى الجهات المسؤولة وطبيعة القوانين خاصة قانون الانتخابات، لكنها لم تحمل المسؤولية لحزب الاستقلال إلا بشكل طفيف لما استنكرت عدم إشراك المرأة في أية حكومة منذ الاستقلال دون أن توجه أي نقد مباشر للأجهزة والأطر الحزبية كمسؤولين مباشرين عن عدم ترشيح نسائه بنسب تتماشى مع موقعهن وفعاليتهن داخل الحزب. فما هي الدوافع التي أدت بالمرأة الاستقلالية إلى تغيير مواقفها وتليين خطابها والانفتاح على المرجعية الدولية التي كانت ترفضها بقوة في مؤتمرها التأسيسي؟

دخل حزب الاستقلال في هذه الفترة في تحالف مع الأحزاب الوطنية الأخرى في إطار ما سمي بالكتلة الديموقراطية[54]كإطار بهدف تنسيق الجهود والاستعداد لمواجهة الأزمة الخانقة التي كان المغرب يمر منها في بداية التسعينات. فباستثناء حزب الاستقلال، تتبنى باقي أحزاب الكتلة المرجعية الاشتراكية، كما تتبنى قطاعاتها النسائية المرجعية الحقوقية وتدافع عن تثبيت المساواة بين الجنسين في الحقوق وتدافع عنها من خلال برامج الجمعيات التي أسستها. في هذه الفترة عرف حزب الاستقلال تجديدا على مستوى القيادات النسائية بحيث ظهر جيل من النساء يحمل تصورات جديدة للعمل السياسي والنسائي على حد سواء ويرغب في التعامل مع مكونات الحركة النسائية بمنظور جديد. تزامن ذلك مع حملة المليون توقيع التي أطلقها اتحاد العمل النسائي من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية، ونظرا إلى ما يتطلبه التنسيق بين هذه الهيئات من تقارب في وجهات النظر، عملت منظمة المرأة الاستقلالية على تغيير بعض مواقفها وتعديل خطابها حتى يتلاءم أكثر مع المرجعية

[53]- منظمة المرأة الاستقلالية، المؤتمر الوطني الثاني، 1993، ص 9.

[54]- الكتلة الديموقراطية تنسيق بين أحزاب المعارضة تم تأسيسها بتاريخ 17 ماي 1992 من طرف أحزاب المعارضة وهي حزب الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي.

الحقوقية. فهل ستنجح منظمة المرأة الاستقلالية في تفعيل هذا الخطاب وتجسيده في مواقف واضحة وهي التي انتقدت بحدة في مؤتمرها التأسيسي خطاب هذه الهيئات ونعتت تجاربها "بالغموض والاضطراب الفكري وتضارب الآراء وغياب النظرة الجادة والمسؤولة" وفي نفس المناسبة وجهت مسؤولة حزبية أخرى انتقادات لاذعة إلى التيارات الفكرية السائدة ونعتتها "بالاستلاب الفكري" لأنها تنهل من الكتابات والتيارات الفلسفية الغربية وتعمل على تقليدها، وهي كتابات "أقل ما يقال عنها أنها تشوه الفكر المغربي."[55] يتجلى الفكر التقليدي المحافظ لبعض مسؤولات منظمة المرأة الاستقلالية في انتقادهن كذلك لدراسات اهتمت بمواضيع تعتبر في نظرهن غير مقبولة ولا يجب الخوض فيها "كالجنس في مجتمع إسلامي" لأن صاحبة هذه المبادرة لها تكوين فرنسي وهذا في رأيها أمر لا يؤهلها إلى الخوض في قضايا دينية بل هي مجرد "موضة" تعطي صورة عن المرأة المسلمة في المغرب للخارج."[56] هذه التيارات ليست سوى الجمعيات النسائية والقطاعات النسائية لأحزاب المعارضة ذات المرجعية الاشتراكية. لكن المنظمة بعد أربع سنوات ولاعتبارات سياسية بالأساس غيرت خطابها وتبنت المرجعية الحقوقية وأغلب المطالب التي نادت بها هذه التيارات. كما طرحت للنقاش ولأول مرة مواضيع مثل العنف ضد النساء، التحرش الجنسي، المطالبة بالمساواة الفعلية، منع استغلال صورة المرأة في الإشهار، الصورة النمطية للمرأة في الكتب المدرسية، ثم طالبت بتغيير مدونة الأحوال الشخصية.

إن التغيير الواضح على مستوى الخطاب لم يكن مرفوقا بتغيير على مستوى المواقف، ظلت المنظمة تنفرد بقراراتها وتصوراتها في مجلس التنسيق من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية[57] بحيث كانت تنسحب وترفض التوقيع على البيانات أو التوصيات الصادرة عنه. ظلت مواقفها متأرجحة بين القبول والرفض مما يبين أن التغيير في تصوراتها ومرجعيتها أمر فرضته ظروف ورهانات تنسيق حزب الاستقلال مع باقي أحزاب الكتلة، أكثر مما هو تحول نابع من قناعاتها بالمرجعية الحقوقية ومعبر عن تصور واضح ومستقل للمسألة النسائية.

5- المؤتمر الوطني الثالث لمنظمة المرأة الاستقلالية 2000

عقدت منظمة المرأة الاستقلالية مؤتمرها الوطني الثالث في نهاية سنة 2000 بعد ثلاث سنوات من التأخر،[58] والمغرب يعيش على وقع حدثين سياسيين بارزين هما:

---

[55]- خلدون نعيمة: كلمة افتتاح ندوة: المرأة المغربية ماذا تريد؟ 24-07-1988 ص 14، الطبعة الثانية منقحة.

[56]- بناني سميرس لطيفة: كلمة افتتاح الندوة الوطنية: المرأة المغربية ماذا تريد؟1-2 يوليوز، 1988، ص 20.

[57] - Daoud Z. : *Féminisme et Politique Au Maghreb, soixante ans de lutte*, 1930-1990, op.cité.

[58]- منظمة المرأة الاستقلالية، القانون الأساسي، الباب الثالث، الهيكلة: الفصل 10 "ينعقد المؤتمر مرة كل أربع سنوات في المكان والتاريخ اللذين يقترحهما المكتب التنفيذي وتصادق عليهما اللجنة التحضيرية.

تجربة حكومة التناوب التي كان حزب الاستقلال طرفا مشاركا فيها، ومشروع خطة إدماج امرأة في التنمية الذي صاغته كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة.

هيأت المنظمة بمناسبة عقدها للمؤتمر الثالث أربع أوراق للتداول والنقاش تضمنت المجالات التالية: القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لن نتوقف عند الورقتين الاجتماعية والاقتصادية لأنهما تضمنتا نفس المعطيات الواردة في المؤتمر الثاني سواء على مستوى تحديد المشاكل أو اقتراح الحلول، لكن المنظمة لم يفتها أن تطالب "بإدماج البعد النسائي في برامج التنمية الاقتصادية سواء الخاصة أو القطاعية" أي إدماج "مقاربة النوع" كمطلب نسائي بدأت تنادي به الحركة النسائية في العقد الأخير. عبرت المنظمة عن المسألة ضمنيا لأنها لا زالت تتحفظ في استعمال المقاربات والتصورات التي تعيب عليها أنها من مرجعية أجنبية.

أما الورقتان القانونية والسياسية فقد تضمنتا عناصر ومقترحات جديدة تعكس التطورات الحاصلة في تصور المنظمة للمسألة النسائية.

على المستوى القانوني والتشريعي تبنت المنظمة مقاربة شمولية قائمة على الربط الجدلي بين كل القوانين من جهة وبين القوانين وظروف تطبيقها من جهة ثانية. "إن الوضع القانوني للمرأة مرتبط بالوضع العام ولا يمكن اختزاله في مدونة الأحوال الشخصية" فالمنظمة منذ المؤتمر الثاني المنعقد في 1993 وهي تؤمن بضرورة مراجعة المدونة وقد قامت بعدة تدابير من أجل ذلك، لكنها لا ترى أنها سبب كل المشاكل التي تعاني منها النساء، فتعديلها لن يغير وضعيتها نهائيا ما دام التمييز واللامساواة موجودين في قوانين أخرى مثل قانون الشغل وقانون الالتزامات والعقود وقانون الوظيفة العمومية والقانون الجنائي. هذه القوانين ليست متجانسة فيما بينها وتطرح إشكالات قانونية تنعكس سلبا على الضحايا من النساء، لهذا ترى المنظمة ضرورة تقليص الهوة بين الحقوق المعترف بها قانونيا وممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع، والعمل على تبسيط المساطر ضمانا لحقوق الأفراد.

في هذا الإطار، طالبت المنظمة ولأول مرة بضرورة إشراك الهيئات والجمعيات النسائية في أي إصلاح مرتقب للمدونة باعتبارها طرفا معنيا بأي تغيير يشمل واحدا من أكثر النصوص التشريعية ارتباطا بالواقع اليومي للنساء، وهي بذلك تقترب من تصورات القطاعات والجمعيات النسائية المدافعة عن المرجعية الحقوقية. لهذا دعت إلى "إعمال مبدأ الاجتهاد الذي ترك الإسلام بابه مفتوحا لجعل الخطاب القرآني مسايرا للتطورات المستجدة"[59] متسائلة عن الأسباب التي تجعل المشرع المغربي لا

[59]- منظمة المرأة الاستقلالية، المؤتمر الوطني الثالث، مشروع الورقة القانونية، ص 4.

يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلا بما هو مرتبط بالمرأة، على خلاف باقي التشريعات مثل القانون الجنائي الذي يفعل فيه القانون الوضعي. وطالبت المنظمة بإلغاء الفصل 418 من القانون الجنائي الذي ينص على ما يلي "يتوفر عذر مخفض للعقوبة في جرائم القتل أو الجرح أو الضرب، إذا ارتكبها الزوج ضد زوجته وشريكها عند مفاجئتهما بجريمة الزنا" ودعت إلى تعويضه بحكم الشريعة الذي يساوي بينهما في هذا الباب "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة". رغم أن الفعل واحد. يرسخ هذا القانون التمييز بين الرجل والمرأة، ويمنح إمكانية خفض العقوبة للرجل لأنه يعتبر أن هذا الفعل يفقده التحكم في ذاته، بينما لا يمنحه للمرأة لأنه لا يقبل غضبها كما يقبله من الرجل، وهذا تمييز واضح يتنافى مع كثير من القوانين الأخرى التي تنص على المساواة. كحل طالبت المنظمة بالرجوع إلى أحكام الشريعة لأنها تضمن المساواة في العقاب بين الرجل والمرأة.

تناولت الورقة السياسية أهم التحولات التي شهدتها الحياة السياسية في الفترة الأخيرة والتي سارت في اتجاه دمقرطة الحياة العامة، من تجلياتها:

1- إعطاء فرصة للمعارضة للوصول إلى الحكم، والمذكرة التي تقدمت بها أحزاب الكتلة للملك بتاريخ 23-04-96 من أجل إصلاح الدستور، ومن ضمن ما تعرضت له تعديل الفصل 8 في الدستور حتى تصبح المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق، المدنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بدل المساواة في الحقوق السياسية فقط.

2- المذكرة التي قدمتها المنظمات النسائية بما في ذلك منظمة المرأة الاستقلالية بمناسبة ذكرى 8 مارس 1996 تضمنت 12 مطلبا أهمها ضرورة التزام المغرب بالمواثيق الدولية التي صادقت عليها بشأن الدفع بقضية المرأة إلى الأمام.

3- صدور مدونة الانتخابات التي حاولت من خلالها إجراء تعديلات لضمان نزاهة الانتخابات والسماح للمرأة بولوج مراكز القرار السياسي. لهذا استنكرت المنظمة بحدة النتائج الباهتة لتمثيلية النساء في مراكز القرار والتي لا تتجاوز 0.6% في المجالس المحلية، و0.6% في الغرفة الأولى، و0.74% في الغرفة الثانية، امرأتان في الحكومة من أصل أربعين وزيرا وكاتب دولة، وعدم وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه المنتظم الدولي في إدماج المرأة في الحياة السياسية وذلك بعدم توفير الجو المناسب بحيث عرفت الحملة الانتخابية التزوير والعنف واستعمال المال الذي لم ينفع في ردعه لا "ميثاق الشرف" ولا العقوبات التي تضمنتها مدونة الانتخابات.

لم تخف المرأة الاستقلالية استياءها العميق من التغييرات المحدثة في الدستور، مدونة الانتخابات، أو تفاعل الدولة مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها. ففي كل

هذه المستويات لم تتم الاستجابة للمطالب النسائية ولم يمنحن فرصة المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، لهذا جاءت نتائج الانتخابات الجماعية والتشريعية باهتة رغم النضالات المبذولة من طرف مختلف مكونات الحركة النسائية والحضور الوازن للمرأة في الحياة العامة. لقد حملت المرأة الاستقلالية مسؤولية هذا الوضع للدولة التي لم تضمن نزاهة الانتخابات وللأحزاب السياسية التي لم تدافع عن المشاركة الوازنة للنساء، ونعتت ذلك "بالتغييب الممنهج للمرأة عن مراكز القرار السياسي."[60] وضع يتنافى كذلك مع المواثيق الدولية التي صادق المغرب عليها، "فالعدالة الاجتماعية والديموقراطية السياسية ميزان يجب أن تتساوى فيه قيمتا الحق والواجب[61]" وهي غاية لا زالت المرأة المغربية بعيدة كل البعد عنها.

وفي انتقاد موجه لأول مرة لحزب الاستقلال الذي لم يعين أية امرأة في حكومة التناوب ولم يرشح النساء بأعداد وافرة في الانتخابات الجماعية ليونيو 1997 والانتخابات التشريعية لنونبر 1998، ترى المنظمة أن ما حصل يتنافى مع روح الشريعة الإسلامية ومع مبادئ الحزب وتراث زعيمه علال الفاسي الذي أكد دائما أنه "لا حياة لأمتنا ما دامت المرأة محرومة من حقوقها، ممنوعة من أداء واجبها"[62] وهي مرجعية لم يتمكن الحزب بعد من فهم عمقها والعمل بها.

لكن انتقادها لم يمنعها من الإشادة بالقرار الذي ينص على مبدأ الكوطا والذي جعل حزب الاستقلال يبرز بين الهيئات السياسية في المغرب بقانونه الأساسي والذي اعتبر 20% كحد أدنى، مما سمح بدخول ثلاث نساء إلى اللجنة التنفيذية للحزب في المؤتمر الثالث عشر. في نفس الوقت، نسجل أن منظمة المرأة الاستقلالية لم تشر إلى مسؤولية المرأة نفسها في استمرار وضعية التهميش والإبعاد عن الحياة السياسية.

مر حزب الاستقلال في تعامله مع المسألة النسائية بثلاث مراحل أساسية وهي، – مرحلة الحركة الوطنية والفرع النسائي.

– مرحلة ما بعد الاستقلال غاب فيها التنظيم واشتغل الحزب بصيغة العمل المشترك بين النساء والرجال.

– مرحلة نهاية الثمانينات وتأسيس منظمة المرأة الاستقلالية التي لعبت دورا أساسيا في تأطير النساء وتأسيس تصور خاص بالحزب اتجاه مسألة أصبحت حيوية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وهي المسألة النسائية.

---

[60]- الورقة السياسية المؤتمر الثالث، ص 3.

[61]- نفس المرجع، ص 5.

[62]- نفس المرجع، ص 4.

من خلال قراءة تحليلية لمضمون الوثائق والأدبيات التي صاغتها المنظمة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– الفرق الواضح بين الوثائق التي صاغها الحزب في المرحلتين الأولى والثانية وتلك التي صاغتها المنظمة فيما بعد. كان الحزب يكتفي بتخصيص حيز ضيق للحديث عن قضايا النساء ضمن وثائق مؤتمراته الوطنية بحيث كان يدرج الحديث عنها في المستوى الاجتماعي ويدمجها مع الأطفال والشباب في إشارة جد مختصرة لا تتعدى كونها وصفا سطحيا لوضعيتها وحلولا عامة جدا. أما الوثائق التي قدمت باسم المنظمة سواء في مؤتمراتها أو ندواتها الوطنية فهي عبارة عن وثائق مفصلة تحاول أن تكون ملمة بالموضوع من كافة الجوانب وتتطرق لكافة القضايا من مجالات متعددة اجتماعية، اقتصادية، سياسية وقانونية. كان خطاب المنظمة يتأرجح في البداية بين المرجعية الدينية والمرجعية الحقوقية، سرعان ما عرف طريقه نحو الزوال في المؤتمر الأخير.

– أما من الناحية التنظيمية، فالمنظمة هي هيئة نسائية، تشتغل بأجهزة وطنية ومحلية متواجدة في مختلف المناطق في صيغة فروع جهوية ومحلية، وأحيانا توجد عدة فروع في المدينة الواحدة، تخضع جميعها إلى نفس القوانين التنظيمية من قانون داخلي وقانون أساسي، تربطها علاقات تنظيمية مع المركز.

نظمت منظمة المرأة الاستقلالية ندوتها الوطنية الأولى بعد استشارة الأطر الحزبية رجالا ونساء ونيل استجابتهم بنسبة عالية لمبدأ التأسيس، وعقدت مؤتمرها التأسيسي بمشاركة كافة الفاعلين والمهتمين من الرجال والنساء وبحضور عدد كبير من المشاركات من مختلف المناطق، مما ساعد على خلق نقاش حزبي جاد حول المسألة النسائية وتحديد مواقف واضحة أكثر من السابق. انعكس هذا الأمر بشكل إيجابي على التنظيم الداخلي للمنظمة ومكنها من عقد مؤتمراتها الوطنية في فترات زمنية متقاربة ومن وضع قانون أساسي يحدد أهدافها وينظم طريقة عملها.

أما فيما يخص علاقة المنظمة بالحزب، يبدو التناقض واضحا بين ما تدعو إليه مقررات المؤتمرات وبين المواقف المتخذة عمليا. ينص القانون الأساسي للمنظمة على "أنها هيئة مستقلة عن الحزب"[63] لكن مواقفها من القضايا المتعلقة بالمسألة النسائية غير منسجمة تماما مع ما تقر به تصريحات بعض المسؤولات والقرارات التي تكون قد اتخذتها. حدث ذلك في مجلس التنسيق من أجل تغيير المدونة في بداية التسعينات، ثم مع مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية في بداية الألفية الثالثة. تعددت المواقف سواء على مستوى الأجهزة الحزبية أو على مستوى المنظمة. لم

[63]- القانون الأساسي لمنظمة المرأة الاستقلالية الصادر في المؤتمر الوطني الثاني، المادة 4، 1993.

يكتف بعض أعضاء الحزب بالوقوف ضد المشروع، بل دخلوا في التنسيق مع التيار المعارض له، أما المنظمة فوجدت نفسها في مأزق كبير، بحيث أن تقارير المؤتمرين الثاني والثالث لا تختلف في العمق مع مضامين الخطة ومع ذلك لم تتمكن من اتخاذ موقف واضح ومنسجم منها مما أوقعها في تناقض مع نفسها، ودفعها إلى التزام الصمت.

إن الاستقلالية المنصوص عليها في القانون الأساسي للمنظمة استقلالية شكلية تأخذ صبغة قانونية مجردة لا تتعدى حدود القضايا التنظيمية وعلاقة المنظمة كهيئة وطنية بباقي فروعها، تسقطها في تبعية دائمة للحزب.

- لم يكن تغيير المدونة يشكل أبدا مطلبا للنساء الاستقلاليات، بل إن الحزب في مؤتمره السادس اعتبر أن عدم تطبيقها تطبيقا كاملا يعتبر أحد المشاكل التي ينبغي حلها، وإلى حدود نهاية الثمانينات وفي الندوة التأسيسية لم تعتبر المدونة كعائق نحو تحرر المرأة وانصب الاهتمام على قضايا أخرى. في مؤتمرها الثالث بلورت المنظمة موقفا واضحا من المدونة، أعلنت بوضوح ضرورة تغييرها واستنكرت "تشبث الفقهاء بالتعاليم الدينية والمذهب المالكي فقط لما يتعلق الأمر بالنساء". اقترب خطاب المنظمة من خطاب العديد من الجمعيات النسائية والقطاعات النسائية للأحزاب ذات المرجعية الاشتراكية وإن كان هذا التقارب لم يخفف من حدة التباعد بين هذه الأطراف في اتخاذ التدابير والمواقف العملية في القضايا التي أثارت نقاشا صاخبا في الساحة السياسية أهمها مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

الفصل الثاني
القطاعات الحزبية والمرجعية الاشتراكية

إن فكرة خلق القطاعات الحزبية بما في ذلك القطاعات النسائية هي مسألة تنظيمية من إبداع الأحزاب الاشتراكية الأوروبية، وقد نقلت الأحزاب الاشتراكية المغربية عن هذه الأخيرة تصوراتها الإيديولوجية وأشكالها التنظيمية كذلك. كانت الأحزاب الاشتراكية تعتبر أن تغيير الشروط الاجتماعية والسياسية للمرأة سيتم مع القضاء على مظاهر الاستغلال السائدة في المجتمع الرأسمالي وإرساء أسس النظام الاشتراكي. طرحت الأحزاب المغربية ذات المرجعية الاشتراكية بدورها المسألة النسائية ضمن هذه المقاربة، إلا أنها في بداية الثمانينات ومع الموجة الجديدة للحركة النسائية العالمية ستغير مواقفها. في هذا الصدد سنتناول بالتحليل القطاعات النسائية لكل من حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي.

المبحث الأول: القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

مر حزب الاتحاد الاشتراكي بمراحل كثيرة قبل أن يحمل هذا الاسم سنة 1975، كان جل زعمائه من مؤسسي حزب الاستقلال سنة 1944. مباشرة بعد حصول المغرب على الاستقلال بدأت تبرز بعض مظاهر الاختلاف الإيديولوجي والتنظيمي في صفوفه انتهت إلى انشقاق تولد عنه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959، مثل آنذاك التيار الثوري بزعامة المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم. عرف هذا التيار دعم الاتحاد المغربي للشغل (التيار النقابي) بزعامة المحجوب بن صديق وكذلك تيار المقاومة وجيش التحرير.

شارك الاتحاد الوطني في أول حكومة بعد الاستقلال بزعامة عبد الله إبراهيم، وكان حدث إقالتها سنة 1960 منعطفا جعل حزب الاتحاد الوطني يغير مساره الفكري والنضالي، وبالخصوص علاقته مع السلطة، فأصبحت مواقفه أكثر راديكالية تهدف إلى تغيير النظام بدل التعاون معه والمشاركة في مؤسسات الدولة.

أصبح الحزب باسمه الجديد يتبنى الاشتراكية العلمية ويرى أنها السبيل إلى التحرر الحقيقي والخلاص من الأزمة التي يعرفها المجتمع المغربي، وأن أي تحرير اقتصادي لا يمكن أن يتم إلا عبر نبذ الخيار الرأسمالي ونهج الخيار الاشتراكي... غير أن هذا الخيار لا يمكن تحقيقه في إطار سلطة "تقليدية" أي في غياب التحرر السياسي."[64]

وباختياره الاشتراكية العلمية، راهن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على "الخيار الثوري" بدل "الخيار الإصلاحي" كمسلك للديموقراطية الحقيقية، وهو توجه لخصته الوثيقة المشهورة للمهدي بن بركة "الاختيار الثوري"، لكن الحزب بهذا الاختيار الجديد والمنهجية الراديكالية عرض نفسه لصعوبات كثيرة ومضايقات متكررة من طرف السلطة أدت إلى اعتقال عدد من مناضليه وزعمائه ومتابعتهم بتهم المس بأمن الدولة وقلب النظام، منها اعتقالات يوليوز1963 التي طالت زعماءه البارزين عمر بنجلون والفقيه البصري وغيرهما، ثم حملة 1969 تلك التي عقبت أحداث 23 مارس 1965 اتهم الحزب بحماية "المخربين"[65] والتستر عليهم. هذه الهزات المتكررة جعلت الحزب "يشتغل في جو يميل إلى السرية وأبعد المناضلين عنه خوفا من بطش السلطة وملاحقتها". خلفت هذه الوضعية انقسامات وسط الحزب بين التيار النقابي والتيار السياسي.

---

[64]- ضريف محمد: *الأحزاب السياسية المغربية*، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988، ص 40.

[65]- ضريف محمد: نفس المرجع، ص 197.

1- التقرير الأيديولوجي

في سنة 1972 قرر بعض الأعضاء السابقين في اللجنة الإدارية في الرباط تجاوز الوضعية التي كان يوجد عليها الحزب. وبعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الوطنية والجهوية، عقد المؤتمر الاستثنائي في يناير 1975 ومنح للحزب اسم "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" وقد التحق به معظم أطر الاتحاد الوطني.

يعتبر التقرير الإيديولوجي الذي جمع أعمال وتقارير هذا المؤتمر أهم وثيقة تشرح التوجه الإيديولوجي للحزب المبني على أساس التحولات التي طرأت على مواقفه اتجاه النظام السياسي من جهة، وعلى أساليبه في العمل من جهة ثانية. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تكريس الخيار الإصلاحي بدل الخيار الثوري.

- التطلع إلى بناء الاشتراكي بالأساليب الديمقراطية بدل الأساليب الثورية.

- الاعتراف ضمنيا بالتعامل مع النظام السياسي العام بدل رفضه والدعوة إلى تغييره والإطاحة به.

وتثبيتا لهذا التوجه الجديد أكد الحزب في بيانه السياسي الصادر عن المؤتمر الاستثنائي المنعقد في يناير 1975 أنه "التجسيد الحي لاستمرار حركة التحرير الشعبية ببلادنا"[66] وأنه لا زال يمثل استمرارية للمواقف التي عبر عنها في عدة محطات، خاصة جوابه عن الرسالة الملكية المؤرخة ب 23 شتنبر 1972 في 8 أكتوبر 1972 والتي تلخص الوضعية الاقتصادية والسياسية المتدهورة، ورفض الحزب للخيارات التي تكرس التبعية الاقتصادية والفوارق الطبقية وتنديده بالأزمات المتتالية التي عاشتها البلاد بسبب عدم إعطاء الكلمة للشعب وعدم تمكينه من تحديد الاختيارات الجوهرية وأخذ مصيره بيده".[67] أكد المؤتمر على الاختيار الاشتراكي المتمثل في ثلاثة عناصر أساسية وهي: التحرير والديمقراطية والاشتراكية وهي ثلاثة مكونات لمعادلة واحدة لأنها في جوهرها متداخلة ومترابطة، يتوقف كل عنصر فيها على العناصر الأخرى، "وتشكل جميعا هدفا واحدا لا يقبل التجزئة ولا أسبقية أحد عناصره على العناصر الأخرى"[68] والحزب هو الأداة الأساسية التي باستطاعتها تحويل هذه المعادلة بأوجهها الثلاثة إلى واقع فعلي، لذلك ينبغي أن يكون منظما على المستوى الإيديولوجي والسياسي ويجمع كافة أطره وجماهيره في تنظيم يعكس

[66]- الاتحـــاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقرير الإيديولوجي، المؤتمــر الاستثنائي، الطبعة الثانية، الرباط يناير، 1978، ص 242.

[67]- نفس المرجع، ص 242.

[68]- نفس المرجع، ص 137.

صورة المجتمع الاشتراكي الذي يريد الحزب تشييده. ويتوقف هذا على أربعة عناصر أساسية وهي:

1-النقد الذاتي كمنطلق أولي للبناء: لا بد أن يتحمل الحزب، باعتباره استمرارا لحركة التحرير الشعبية المغربية، النتائج الإيجابية والسلبية التي تعود أصولها لهذه الحركة نفسها، أي إلى مكوناتها الاجتماعية والإيديولوجية وإلى شكلها التنظيمي وأساليب العمل ومناهجها في التفكير ومواقفها إزاء الأحداث.[69]

2- سن قواعد المركزية الديمقراطية كوسيلة تنظيمية حزبية تحقق الديمقراطية على مستوى القاعدة والقمة معا. المركزية الديمقراطية هي تنظيم العلاقات بين مناضلي الحزب من أجل تحقيق الأهداف بطريقة جماعية في مختلف مستويات الحزب.

3- أكد الحزب على دور الشباب والمثقفين كفئات قادرة على بلورة طموح الجماهير ونقلها من مجال الشعور والإحساس إلى مجال الفكر، بل وجعلها قوة مادية لا يقل تأثيرها ومفعولها على القوى المادية الأخرى."[70]

4- التأكيد على البعد العربي والعالمي للنضال الاشتراكي، فنضال الحزب جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب المناهضة للإمبريالية، مع التأكيد على نضال شعوب المغرب العربي.

صادق المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنعقد على مجموع هذه المبادئ معتبرا أن التحرر والديمقراطية والاشتراكية هي الركائز الأساسية لتصوره الإيديولوجي الذي سيظل يدافع عنه في كل المؤتمرات الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على مسألة البناء الديمقراطي. رغم إقرار الحزب بتبني الاشتراكية ظل في مؤتمراته اللاحقة يبحث عن صيغة فكرية سياسية للتخلص مما اعتبره "عدم وضوح الخط السياسي" ويحاول تحديد موقفه من الاشتراكية مع التأكيد على عدم تقليد أي نموذج.

بعد انعقاد المؤتمر الاستثنائي تحول اهتمام الحزب من إثبات شرعيته الوطنية، باعتباره استمرارا لحركة التحرير الشعبية والاختيار الثوري، إلى البحث عن شرعية الاختيار الإصلاحي والبناء الديمقراطي عن طريق المشاركة في الانتخابات ودمقرطة الدولة والمجتمع وتدبير الحياة العامة. لهذا كان عليه أن يجيب في مؤتمره الثالث 1978 على سؤالين جوهريين وهما: من نحن؟ وماذا نريد؟ طرح هذين السؤالين أعاد الحزب من "سماء الرومانسية الثورية إلى أرض الواقع بتعقده

[69]- التقرير الإيديولوجي، ص 172.

[70]- نفس المرجع، ص 179.

وإمكانياته وتاريخه الخاص... فأن نكون استمرارية لحركة التحرير الشعبية، لا يعفينا من إعادة تدقيق هويتنا الاشتراكية التي تركبت من عناصر شتى تتدرج في المنظومة الفلسفية والسياسية للاشتراكية العلمية كمنهج لتحليل المجتمع وتصور مستقبله".[71] فإعادة النظر في تصوراته وتدقيق فهمه للمنهج الاشتراكي وتحديد سبل العمل به، خطوات أساسية لتدشين مرحلة جديدة هي مرحلة البحث عن الشرعية الديمقراطية. وتأكيده على هذا الاختيار جاء نتيجة ما استخلصه من التجربتين الانتخابيتين اللتين عاشهما المغرب (الانتخابات الجماعية لسنة 1976، والانتخابات التشريعية لسنة 1977)، حيث انكشفت له بجلاء أزمة الديمقراطية في المغرب فهي "ديمقراطية منحرفة شكلية لا تحترم إرادة الناخبين وتخفي تحالف السلطة والمصالح". لهذا أصبح أفق الحزب هو بناء "الدولة الوطنية الديموقراطية ومراجعة الدستور وتحويل نظام الحكم في بلادنا من ملكية مخزنية إلى ملكية دستورية ديموقراطية".[72]

أدى هذا التحول الدائم في اختيارات الحزب إلى خلق نقاشات حادة في صفوف مناضليه عبرت عن تخوف البعض من انزلاق الحزب عن اختياراته الأولى وتعرض مصداقيته للتشكيك. مع المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد في دجنبر 1984، تحولت هذه التخوفات إلى تصدعات وهزات عنيفة بسبب اختلاف الآراء والمواقف من المشاركة في الانتخابات، انتهت إلى حدوث انشقاق داخل الحزب أدى بالتيار الرافض إلى تأسيس حزب الطليعة الاشتراكي الديموقراطي في نهاية الثمانينات. في ظل هذه الأجواء قدم المؤتمر الرابع وثيقة حول "أزمة المجتمع والبناء الديموقراطي"[73]حاول من خلالها الإجابة عن الأسئلة التي طرحت نفسها بإلحاح في تلك المرحلة من قبيل ما هي السبل الكفيلة بتحقيق البناء الديموقراطي؟ وكيف يمكن نسج العلاقات مع أفراد المجتمع وليس مع أعضاء الحزب؟ فالبناء الديموقراطي بناء مجتمعي والحزب كان واعيا بالصعوبات التي تواجهه من هذه الناحية. أكبر صعوبة ليست تلك الناتجة عن الاختلافات في صفوف أعضائه حول هذا المشروع، بل تلك المرتبطة بكل فرد من أفراد مجتمع لا زال أكثر من نصفه يعاني من الأمية. فالمسألة متعلقة إذن بمدى استعداد المجتمع المغربي للانخراط في البناء الديموقراطي.

هكذا تحولت الأزمة في منظور الحزب من أزمة سياسية داخلية إلى أزمة مجتمع، وقد خلصت تحاليل الحزب إلى "أن بلادنا تمر بأزمة عامة عميقة تكمن شموليتها في

---

[71]- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مقررات المؤتمر الوطني الثالث 1978، ص 26.

[72]- نفس الرجع السابق، ص 42.

[73]- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، دفاتر المؤتمر الرابع، أزمة المجتمع والبناء الديموقراطي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989.

ارتباطها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي واكبت تطور المجتمع المغربي والتي أصبحت تكشف عن تعدد مواطن الأمة وتربط بعضها ببعض".[74] إن تحليل أسباب الأزمة والوقوف عند مظاهرها أديا إلى جعل شعار "الاشتراكية الديموقراطية إطارا لبناء مجتمع الحرية والتضامن" شعار المرحلة القادمة. لقد أثارت هذه الوثيقة جدالا حادا بين مختلف مكونات الحزب الأمر الذي لم يسمح بالمصادقة عليها من طرف المؤتمر، وأوكل ذلك للجنة المركزية.

عقد المؤتمر الخامس بعد أربع سنوات حيث كان المغرب في مرحلة راحة انتخابية طويلة بسبب تمديد مدة البرلمان السابق 84. لم يهيئ هذا المؤتمر تقريرا بالشكل الذي هيئت به تقارير المؤتمرات السابقة، بل هيأ تقريرا مركبا من عدد من التقارير القطاعية حيث كانت مسألة المشاركة في الانتخابات نقطة اختلاف بين أعضاء الحزب ومحط نقاش ساخن وصراع دائم بينهم، خاصة أن التجارب الانتخابية السابقة كانت في رأي الأغلبية تجارب "مشوهة" عطلت مسيرة البناء الديموقراطي. لاحظ الحزب بأن المشروع الذي راهن عليه ودافع عنه بقوة، انتهى إلى خلق تصدعات أدت إلى انشقاق بداخله، هو مشروع فاشل متعثر لم يأخذ طريقه بعد وأشعر القياديين بنوع من العجز عن إيجاد أسلوب فعال لمواجهة هذه التصدعات ومحو القلق العميق الذي حصل عند بعض الأطراف، بلغ حد الشعور باليأس عند البعض الآخر. لهذا يرى الحزب بأن القوى المضادة للتغيير تتحمل مسؤولية كبيرة في عرقلة المسار الديموقراطي، لكن ذلك لا يعفي الأحزاب الديموقراطية من هذه المسؤولية ومن بينها حزب الاتحاد الاشتراكي. لهذا قام الحزب بنقد ذاتي قدمه في ورقته السياسية التي هيأها للمؤتمر السادس، إذ اعتبر أن الحزب عاش خلال المدة الفاصلة بين المؤتمرين الخامس والسادس أزمات داخلية حادة بينت بوضوح حاجته إلى مراجعة عميقة وجذرية لخطابه وطرقه التنظيمية وعلاقاته بأعضائه وبمكونات المجتمع.

وضعت الثغرات الداخلية الحزب مجددا أمام إشكاليات حقيقية تمثلت في بحثه عن سبل مواجهة القصور الذاتي وتجاوز الأزمة الداخلية واستئناف النظر في هويته الاشتراكية الديموقراطية بعد سقوط النظام الشيوعي في أوربا الشرقية.

قبل تمكنه من تجاوز أزمته الداخلية، وأمام تأزم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وقبل عقده لمؤتمره السادس، قرر الحزب الدخول في تجربة التناوب، رغم كل "الشكوك والترددات، وبالرغم من كثير من التخوفات المنطقية المستندة إلى الصعوبات الموضوعية وإلى طبيعة الصراع السياسي في المغرب".[75]

---

[74]- نفس المرجع، ص 18.

[75]- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني السادس، مشروع الأرضية السياسية والتنظيمية، ص 12.

لم تكن كل الأطراف راضية على دخول الحزب للحكومة في مثل ذلك الظرف التاريخي الأمر الذي خلق مرة أخرى تصدعات بين مختلف الأطراف انتهت إلى خروج ثلاثة تيارات من الحزب ومقاطعتها للمؤتمر وهي: تيار يمثل الشبيبة الاتحادية والتيار النقابي وتيار يجمع بعض المثقفين. انتهى هذا التصدع بالتيار النقابي إلى تأسيس حزب جديد تحت اسم "حزب المؤتمر الوطني".

حاول حزب الاتحاد الاشتراكي في بدايته أن يكون حزبا ثوريا قادرا على إحداث تغييرات جذرية في المجتمع المغربي والوصول إلى السلطة لكن عدم اتفاق جل أطرافه على الخط السياسي من جهة والمواجهات العنيفة التي تلقاها من النظام من جهة ثانية، أدت إلى حدوث انشقاقات عديدة في صفوفه مما جعل تجربته غنية ومتميزة، وتاريخه طويلا ومعقدا،[76] وقد تبينا الخطوط العريضة لهذا التاريخ من خلال قراءتنا للوثائق التي قدمها في مؤتمراته الوطنية والتي يمكن تلخيصها في تحوله من الخط الثوري إلى الخط الإصلاحي ومن الاشتراكية العلمية إلى الاشتراكية الديمقراطية ومن الرومانسية الثورية إلى الواقعية السياسية. فما موقع المسألة النسائية من هذه التحولات؟ إذا كانت توجهات الحزب في البداية راديكالية وسارت تدريجيا نحو الاعتدال فهل هي كذلك بالنسبة لمواقفه من المسألة النسائية؟ أم على العكس بدأت محافظة ثم تحولت تدريجيا نحو التفتح والانفتاح؟

2- القطاع النسائي الاتحادي أول قطاع نسائي حزبي

تعتبر الأحزاب الاشتراكية نفسها أحزابا جماهيرية ترغب في استقطاب عدد كبير من الأعضاء من مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية والمهنية والعمرية من الجنسين، وفي هذا الإطار كانت تخلق قطاعات خاصة بهذه الفئات بهدف تأطيرها ومنحها ثقافة سياسية. واختيار العمل بالقطاعات تفرضه الطبيعة الجماهيرية لهذه الأحزاب بحيث يصعب تأطير العدد الكبير من المنخرطين والمتعاطفين داخل إطار واحد، لهذا تصبح القطاعات إطارات تنظيمية ضرورية تمكن الحزب من الاحتفاظ بأكبر عدد من أعضائه وعضواته، وبالتالي ضمان جماهيريته.

تأسس القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي في نفس اللحظة التاريخية التي تأسس فيها الحزب الذي ينتمي إليه، عكس حزب الاستقلال مثلا الذي أنشأ منظمة المرأة الاستقلالية بعد أربعة عقود من لحظة تأسيسه. من خلال تحليلنا لتجربة هذا القطاع ذي الأسبقية الزمنية سنرى هل أهلته أكثر من غيره من القطاعات ليلعب دورا متميزا اتجاه المسألة النسائية أم أن مسألة التوقيت تبقى مسألة ثانوية. كما سنحاول

---

[76]-El Benna A. : L'Union Socialiste des Forces Populaires, naissance et développement. Thèse de doctorat d'Etat, Université Mohammed V, Février 1989.

الوقوف عند أشكاله التنظيمية وعلاقاته مع الأجهزة الحزبية والتصور الحزبي والقطاعي للمسألة النسائية.

2-1 الآليات التنظيمية للقطاع النسائي الاتحادي

تنظيميا يشتغل القطاع النسائي الاتحادي وفق استراتيجيتين مختلفتين وهما:

المشاركة في المؤتمرات الوطنية للحزب.

تنظيم الندوات الوطنية وهي نوعان:

- الأولى بمثابة مؤتمرات داخلية للقطاع النسائي.
- الثانية بمثابة أنشطة تكوينية إشعاعية.

2-1-1 مشاركة القطاع في المؤتمرات الوطنية للحزب

شارك القطاع النسائي الاتحادي في مؤتمرين ضمن خمسة مؤتمرات عقدها حزب الاتحاد الاشتراكي وهما المؤتمر الاستثنائي المنعقد سنة 1975 والمؤتمر الرابع المنعقد سنة 1984. قدم في كل مناسبة مشروع ورقة تنظيمية طرح فيها تصوراته المستقبلية وعلاقته بالتوجه السياسي للحزب، فما هي أهم المبادئ التي صاغها في هاتين المحطتين؟ وما درجة استجابة الحزب لها؟

2-1-2 المنظور الاشتراكي للمسألة النسائية

شاركت مجموعة من العضوات الاتحاديات في المؤتمر الاستثنائي للحزب وقدمن ورقة تنظيمية تحت اسم "التقرير النسوي" باسم اللجنة النسائية، وكانت أول وثيقة أعلن فيها عن تأسيس التنظيم النسائي داخل الحزب وعن الغاية من هذا التأسيس. تضمن هذا التقرير خمس عشرة صفحة نشرت مستقلة عن التقرير الإيديولوجي وانقسمت إلى محورين: تطرق المحور الأول إلى وضعية المرأة المغربية من نواحي متعددة، اجتماعية، اقتصادية، قانونية، تعليمية، معززا بإحصائيات وأرقام. أما المحور الثاني فقد خصص لمجموعة من الاقتراحات لتجاوز المشاكل والثغرات التي تمنع المرأة من أن تلعب أدوارا فعالة داخل المجتمع. فما هي دوافع تأسيس قطاع نسائي داخل الحزب؟ عن هذا السؤال تجيب الكاتبة العامة: "لقد عرف الحزب منذ نشأته مناضلات وتنامى هذا الوجود داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفي المجال النقابي، وعندما عقد المؤتمر الاستثنائي صادف السنة الدولية للنساء 1975، حيث دعا المجتمع الدولي للاهتمام بالمشاكل التي تعاني منها المرأة. هنا جاءت الصدفة

داخل الحزب وتكونت لجنة داخل المؤتمر وكان من نتائجها أول تقرير خرجنا به"[77] أشار التصريح إلى ثلاثة عوامل أساسية عجلت بتأسيس القطاع النسائي وهي:

– العامل الدولي المتمثل في قرار الأمم المتحدة جعل سنة 1975 سنة دولية للمرأة ودعوة الدول إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة من أجل إشراكها في التنمية والحياة العامة.

– تنامي التواجد النسائي داخل الحركة الطلابية المغربية وخاصة النساء المنتميات للحزب.

– انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب وهو المؤتمر الذي سيعلن فيه عن تغيير تصور الحزب للعمل السياسي في نفس السنة.

فبتأسيسه لقطاع نسائي منذ مؤتمره الاستثنائي، هل أراد الاتحاد الاشتراكي أن يضيف معطى آخر لتجديد تصوره للعمل السياسي، بحيث أنه لم يكن يتوفر على تنظيم نسائي حينما كان يشتغل باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أم أن صدفة تزامن موعد المؤتمر مع السنة الدولية كان عاملا حاسما؟ إذا كان تأسيس القطاع هو مبادرة من نساء الحزب، (تكون لجنة داخل المؤتمر) فما هو موقف الأطر الرجالية كأغلبية مطلقة داخل الحزب من هذا التأسيس؟

نعثر في التقرير الإيديولوجي على إشارة مختصرة عن وضعية المرأة المغربية في إطار الحديث عن المعوقات الاجتماعية التي تحول ضد التحرر والديموقراطية، ومن أجل إحداث تغيير جذري وشامل للبنيات الاجتماعية القائمة، ارتأى الحزب أن "مجهودا مكثفا قويا يجب أن يبذل من أجل تحرير المرأة المغربية من جميع أنواع الضغوط القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعمل على إبقائها في حالة من التبعية لا يبررها لا الشرع ولا العقل ولا العلم ولا الفكر التقدمي، والتي تحول دونها ودون القيام بدورها كاملا في المعركة المشتركة، معركة التحرير والتنمية"[78] كما استنكر الحزب الوضعية المتدهورة التي توجد عليها المرأة على كافة الأصعدة القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية واعتبر أن تجاوز هذا الوضع متوقف على بذل مجهودات كبيرة ومكثفة. كما أن حالة التبعية التي توجد عليها المرأة مرفوضة سواء من الناحية الدينية أو العقلية. هل الحزب بكافة أطره رجالا ونساء مطالب ببذل المجهودات المأمول تحقيقها أم أنها مهمة القطاع النسائي لوحده باعتبار أن المسألة تهم النساء مباشرة؟

---

[77]- في استجواب مع بديعة الصقلي، كاتبة عامة سابقة للقطاع النسائي الاتحادي، برلمانية سابقة.

[78]- التقرير الإيديولوجي، ص 169.

في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن مقررات المؤتمر الاستثنائي التي طبعت في كتاب واحد تحت اسم "اختيار مذهبي وخطة مرحلية: المؤتمر الاستثنائي 1975" تضمن تقارير كل اللجن باستثناء التقرير النسوي. فكيف يمكن تفسير هذا الأمر؟ هل هو عدم الاعتراف بمجهودات النساء أم انعدام الرغبة في تأسيس قطاع نسائي؟ "أيعني هذا الأمر إقبارا للتقرير النسوي من أدبيات الحزب أم أن للمسألة تبريرات وتفسيرات أخرى نجهلها؟ هل سيواجهنا البعض بأن المسألة سقطت سهوا عن الطباعة؟" [79]إن حذف التقرير النسوي من تقارير المؤتمر هو تقليل من حظوظ اطلاع الجمهور الواسع عليه، ومؤشر قوي على أن قضايا المرأة لم تصبح بعد واحدة من اهتمامات الحزب، وأن تأسيس القطاع تحقيق لإرادة النساء الاتحاديات بالدرجة الأولى.

اعتبر التقرير النسوي أن "المعركة التي تخوضها المرأة في سبيل تحريرها هي جزء لا يتجزأ من معركة الشعب بأكمله والتي تهدف إلى تحقيق مكتسبات اقتصادية وسياسية واجتماعية."[80] لخص أسباب التهميش الذي تعاني منه المرأة، تأتي العوامل الاقتصادية في المقدمة، حيث تحتل المرأة أدوارا ثانوية في جل الوظائف والمهن ولا تتواجد إلا في الوظائف الهامشية مثل عاملات، شغيلات في الوسط القروي، خادمات بيوت، في الخدمات كالصناعة والحبك، أو ممرضات ومعلمات. عزز التقرير تحليله بإحصائيات ونسب مئوية تعكس هذه الوضعية المتأزمة. أما وضع المرأة في مجال التعليم فليس أقل سوءا من المجالات الأخرى حيث أن الأمية لا زالت متفشية بشكل كبير في أوساط النساء في المجالين الحضري والقروي. أما من الناحية القانونية فقد استنكر التقرير النسوي الوضعية الدونية للمرأة في نص المدونة ودعا إلى ضرورة تغيير كل البنود المجحفة في حقها خاصة المتعلقة بالولاية، تعدد الزوجات، الطلاق، النفقة. كما اعتبر أن المرأة هي المسؤولة الأولى عن تغيير وضعها "إذ يجب على المرأة أن تشارك في إقامة جميع التغييرات التي يجب القيام بها ببلادنا، على المرأة أن تكون عضوا محركا أساسيا في بناء المجتمع الاشتراكي وألا تبقى معزولة عن الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية مهما كان السبب".

لقد ظل كل من التقرير الإيديولوجي باسم الحزب والتقرير النسوي باسم القطاع النسائي أسيري الوضع السياسي العام الذي كان سائدا في أوساط السبعينات، حيث أن إعادة هيكلة الحزب تنظيميا وإيديولوجيا كانت هي القضية الحاضرة بقوة في أشغال وتطلعات الحزب. أما بالنسبة للقطاع النسائي فإن التفسير الاقتصادي الذي يرى أن

---

[79]- المصدق رقية، المرأة والسياسة التمثيل السياسي في المغرب، دار توبقال للنشر، 1990، ص 61.

[80]- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الاستثنائي، التقرير النسوي، 1975، ص 16.

تحرر المرأة سوف يتحقق بشكل ميكانيكي مع تحرر المجتمع وإرساء أسس المجتمع الاشتراكي كانت هي المرجعية الفكرية التي حددت تصوراته للمسألة النسائية.

فباستثناء المطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية، يمكن القول إن الخطاب النسائي في هذا التقرير طغى عليه الطابع السياسي والشحنة الإيديولوجية للنظرية الاشتراكية المتمثلة في استعمال مفاهيم مثل: الطبقات، البروليتاريا، البرجوازية، الصراع الطبقي. وهكذا اعتبر التقرير أن أول ما يجب على المرأة القيام به هو "فضح الإيديولوجية البرجوازية المتخلفة التي ترمي إلى تخليد تبعية المرأة" وأن التناقض الأساسي "ليس بين الرجل والمرأة وإنما بينهما وبين المجتمع، مجتمع الطبقات التي تحافظ على الفوارق وعدم المساواة الاجتماعية" الحل في نظر النساء الاتحاديات لا يوجد في الاندماج في المجتمع البرجوازي بل في "مشاركة المرأة في الإنتاج ومزاولتها لمسئوليتها في الميادين السياسية والمهنية والعائلية إلى أن يصبح في إمكانها التحكم في مصيرها."[81]

لا يؤمن التقرير بخصوصية الوضع النسائي رغم إشارته إلى ثقل العادات والتقاليد في الإبقاء على الوضع المتدني للمرأة، لأن المشكل يعود أساسا للهوة الساحقة بين الطبقات الاجتماعية، والحل هو تأسيس مجتمع اشتراكي والإطاحة بالبنيات والهياكل العامة للمجتمع الرأسمالي التبعي. لم يتجاوز الخطاب الذي وظفه القطاع النسائي في هذا التقرير الانشغالات العامة التي تحكمت في الخطاب السياسي لتلك الفترة والذي فسر كل المشاكل بإرجاعها للعامل الاقتصادي، ورأى في المجتمع الاشتراكي حلا لها.

2-2 خصوصية المسألة النسائية وبداية التخلص من المنظور الاقتصادي

تقدم القطاع النسائي الاتحادي إلى المؤتمر الوطني الرابع للحزب الذي انعقد في يونيو 1984 بوثيقة اعتبرت واحدة من أهم الوثائق التي صاغها في تاريخه يتعلق الأمر "بمشروع تقرير حول قضايا النساء المغربيات" تتجلى أهميته في عمق التساؤلات التي طرحها حول التنظيم النسائي وعلاقته بالأجهزة العليا للحزب وكذا في صياغة تصور يؤمن بخصوصية المسألة النسائية ويتجاوز التفسير الاقتصادي لها. يتكون هذا التقرير من فصلين وملحق. تطرق الفصل الأول إلى واقع المرأة في المجتمع المغربي في إطار التحولات السياسية ووضع أرضية مطلبية. أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تقييم تجربة القطاع منذ التأسيس مرورا بالندوات الوطنية (75-77-78) ثم أعطى تصورا جديدا للمشاركة السياسية للمرأة وعملها داخل القطاع.

---

[81]- نفس التقرير، ص 2.

انتهى التقرير بوضع ملحق تطرق فيه لما سماه بتجربة القطاع العملية. نحاول الوقوف عند أهم النقاط التي عالجها التقرير.

اعتبر التقرير أن المرأة حققت عن طريق التعليم والشغل بعض المكتسبات لكن "وضعها لم يتغير جوهريا لأنها لا تعامل كذات فاعلة.. وكمواطنة لها حقوق وعليها واجبات.[82]" لقد عمل على تحديد أسباب هذا الوضع وتقديم مقترحات لتجاوزها يمكن تلخيصها في المستويات التالية:

المستوى النظري

– أدرك القطاع الاتحادي أن تدهور وضعية المرأة ظاهرة مركبة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية ولا يمكن اختزالها في التفسير الاقتصادي ولا التعامل معها من هذا المنطلق كما كان يعتقد الحزب والقطاع معا في السابق.

– أدرك القطاع الاتحادي أن الرهان على بناء المجتمع الاشتراكي لحل المشاكل التي تعاني منها المرأة قول تبسيطي يؤجل كل تغيير، فوضعية المرأة وضعية مركبة نظرا إلى كونها "تعيش اضطهادا من نوع خاص نتيجة الصورة السلبية التي يحملها عنها المجتمع وتترجم بأشكال متعددة من التمييز المستمر في مختلف الميادين."[83] لهذا أصبح القطاع يراهن على تغير الشروط الثقافية والاجتماعية والقانونية إلى جانب الشرط الاقتصادي من أجل تثبيت صورة المرأة المواطنة بدل الصورة السلبية التي تنظر لها ككائن تابع.

– دعا التقرير إلى ضرورة تجاوز النظرة التي ترى في نساء الحزب مناضلات مطالبات بالدفاع عن الأهداف العامة للحزب بالأساس، لهذا أكد على أن نضال الحزب ونسائه ينبغي أن يتما في اتجاهين وبشكل متواز: العمل على إشراك المرأة في النضال العام من أجل التحرير والديموقراطية والاشتراكية كشعار عام للحزب، ثم النضال من أجل القضاء على كل أشكال الاضطهاد الذي تعاني منه النساء.

– دعا القطاع إلى تجاوز النقاش المطروح آنذاك أو ما سماه بالصراع المصطنع بين الأصالة والمعاصرة والتأكيد على عدم تناقض المرجعية العربية الإسلامية مع المواثيق الدولية.

[82]- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع، 13-14-15 يوليوز، 1984. مشروع تقرير حول قضايا النساء، ص 2.

[83]- المرجع السابق، ص 3.

المستوى الاقتصادي

- أكد على أن حظوظ المرأة في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والوصول إلى مراكز القرار مسألة شبه منعدمة في ظل وضعية الفقر والأمية والتهميش الاجتماعي، معززا قوله بإحصائيات ومعدلات النمو في القطاعات التي تتواجد بها النساء وهي في الغالب قطاعات هامشية. دعا القطاع إلى ضرورة إنهاء كل الممارسات التي تكرس اللامساواة بين الرجل والمـــرأة سواء على مستوى التكوين، فرص العمل، الأجر، الدفاع عن حقوق المـــرأة في قانون الشغل خاصة ما يتعلق برخصة الأمومة، أوقات الرضاعة.

المستوى القانوني

- أشار التقرير إلى أن جمود القوانين من جهة وتعارضها فيما بينها من جهة ثانية (الدستور كقانون وضعي يمنح المساواة السياسية والمدونة كقانون شرعي تكرس الدونية) يشكلان عقبة حقيقية في وجه تحرر المرأة وواجهة أولية للنضال النسائي. لهذا دعا إلى ضرورة الاعتراف بالقدرة القانونية للمرأة، وألح على تغيير وليس مراجعة مدونة الأحوال الشخصية خاصة البنود المتعلقة بالطاعة والولاية والتعدد والطلاق، وملاءمتها مع باقي القوانين.

المستوى السوسيوثقافي

تكرس التربية السائدة النموذج التقليدي لتقسيم الأدوار بين الجنسين سواء داخل البيت أو في المدرسة أو في وسائل الإعلام، مما يثبت الصورة السلبية للمرأة ويرسخها في أذهان الأجيال الصاعدة. كان يعتقد أن خروج المرأة للعمل ومساهمتها في الإنتاج سوف يزعزعان هذا الثابت، إلا أن الواقع بين استمرارية ارتباط الأعباء المنزلية بالمرأة واعتباره عاملا من العوامل الأساسية التي تعوق انطلاقتها. لا يعفي التقرير المـــرأة ذاتها من المسؤولية اتجاه هذه الوضعية ويتجلى ذلك بقبولها واقع التهميش وخضوعها لسلطة التقاليد والعادات التي تكبلها.

من هنا أكد القطاع على ضرورة تجاوز الرجل والمـــرأة معا للتقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية والعمل على تجاوز الصور السلبية التي تشيئ المـــرأة ودعا إلى تعزيز ثقافة ترسخ مبادئ المساواة بين الجنسين في البرامج التعليمية، داخل الأسرة والمدرسة وعبر وسائل الإعلام وحتى داخل الحزب.

المستوى السياسي

تضمن المستوى السياسي ثلاثة مطالب أساسية أكدت على أن الديموقراطية المنشودة لا يمكن أن تتم بدون إشراك فعلي للنساء وإفساح المجال لهن لولوج مراكز القرار،

ولهذا يجب:

- "العمل على دمج الخطاب النسائي والمطالب الخاصة بهن ضمن الخطاب السياسي والمطالب العامة".[84]

- ضرورة "محاربة كل الأساليب الديماغوجية التي تتستر وراء شعار الدفاع عن حقوق ومصالح النساء ولا ترى فيهن إلا أصواتا انتخابية هامة"[85] يوضح هذا المطلب أن المسألة النسائية ليست فقط غائبة عن انشغالات الحزب بل هي ضحية الأساليب الديماغوجية الممارسة من طرف بعض الأطر الحزبية اتجاه النساء والتي ترى فيهن أصواتا انتخابية بالأساس ولا تتعامل معهن إلا في مثل هذه المناسبات، مما يحول مشاركة النساء في الانتخابات إلى مشاركة صورية لا تخدم مصالحهن ما دمن لا يرشحن للانتخابات إلا بنسب هزيلة جدا.

- ضرورة العمل في اتجاه دعم ترشيح المرأة لكل المنابر السياسية سواء داخل الحزب أو المؤسسات التمثيلية الجماعية والتشريعية، وتتحمل فيها المسؤولية. إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية كفيل بإخراجها من وضعية التهميش التي توجد عليها.

الملاحظ أن التقرير اعتمد على مقاربة شمولية في تحليله لوضعية المرأة، قسم الأسباب التي تساهم في تهميش المـــرأة وضعف مشاركتها في الحياة السياسية إلى أسباب عامة لخصها في الأمية، الفقر والضغط الاجتماعي والتمثلات السلبية التي تكبل المرأة وتجعل الانشداد إلى المهام والمسؤوليات المنزلية هي مهمتها الأولى، إضافة إلى القوانين المجحفة في حقها. وأسباب خاصة حمل من خلالها المـــرأة نفسها مسؤولية الاستسلام والرضوخ لهذا الواقع الذي عوض أن ترفضه أصبحت تتأقلم معه. كما حمل الحزب بدوره المسؤولية لأنه يتخلى عن إحدى مهامه الأساسية التي هي تأطير المنخرطين رجالا ونساء ومنحهم ثقافة سياسية تتلاءم مع مبادئ الحزب مما يبين أن إحدى واجهات نضال المـــرأة الاتحادية هو الحزب نفسه والكيفية التي يتعامل بها مع النساء والمسألة النسائية. هذه النظرة ساعدته على التخلص من الانتظارية الناتجة عن الربط الميكانيكي بين تغير أوضاع المجتمع وتغير أوضاع المرأة والإقرار بخصوصية المسألة النسائية باعتبارها قضية متعددة الأبعاد يتداخل فيها ما هو اجتماعي ثقافي بما هو قانوني وسياسي. وأن العمل في هذه الواجهة يأتي نتيجة تضافر المجهودات في كافة هذه المستويات.

---

[84]- المرجع السابق، ص 10.

[85]- المرجع السابق، ص 10.

أدرك القطاع النسائي الاتحادي في هذه المحطة من تاريخه أن إنجاح أي مشروع لتغيير أوضاع النساء لا يمكنه أن يتم إلا في إطار مقاربة شمولية لأوضاعهن بما في ذلك وضعيتهن داخل الحزب وطبيعة العلاقة التي يربطها القطاع بالأجهزة الحزبية، علاقة تسمح للنساء باحتلال مواقع داخل أجهزة الحزب وتمكنهن من أن يصبحن قوة اقتراحية تساهم في اتخاذ القرارات. لهذا رفض بل واحتج بقوة على علاقة الحزب به والتي تحصر حضور المرأة في المناسبات وعلى رأسها الانتخابات. لتجاوز هذا الوضع يطمح القطاع إلى أن ترقى الممارسة الحزبية إلى مستوى الإشراك الفعلي والفعال للنساء في الحياة السياسية للحزب بكيفية تمنحهن فرصة تحمل المسؤولية والوصول إلى مراكز القرار السياسي.

إذا كان القطاع النسائي الاتحادي قد تمكن من إحداث تطور واضح في مقاربته للمسألة النسائية ولتصوراته كجهاز حزبي، فهل تمكن من إحداث نفس التحول في أساليبه التنظيمية وآليات اشتغاله؟ سنحصل على الجواب في القسم الثاني من التقرير المخصص لدور النساء الاتحاديات وتقييم تجربة القطاع بعد مرور تسع سنوات على تأسيسه.

ارتأى القطاع النسائي الاتحادي ضرورة تقييم تجربته التي دامت تسع سنوات منذ التأسيس إلى لحظة تنظيم المؤتمر الرابع بغية الوقوف عند الحصيلة بسلبياتها وإيجابياتها. إذا كان الحزب قد حدد الهدف الاستراتيجي من خلق القطاع في "تحرير المـــرأة من كل الضغوطات القانونية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي تبقيها في حالة من التبعية" فإن رغبة الحزب الأساسية في تحرير المـــرأة تأتي نتيجة إيمانه "بالدور الذي يمكن أن تلعبه في بلورة اختياراته التقدمية، وتحقيق أهدافه المرحلية والاستراتيجية في التحرير والديموقراطية والاشتراكية."[86] يدرك القطاع أن الهدف من خلقه كهيأة تنظيمية داخل الحزب هو الدفاع عن إستراتيجية حزبية تغيب فيها بوضوح مشاركة النساء في الحياة السياسية.

منذ التأسيس والقطاع الاتحادي يطمح في أن يصبح تنظيما قويا يتمتع بهياكل وطنية وإقليمية، له برنامج عمل موحد وفق إستراتيجية تجمع بين البعد النسائي والبعد الحزبي السياسي، لكن رغم المجهودات التي بذلتها مجموعة من "المناضلات" لم يتمكن القطاع من بلورة تصور واضح للعمل في الواجهة النسائية، وبقاؤه كتنظيم بعيد عن هموم المرأة المغربية مسألة لا يستخلصها القارئ لتقاريره بل هي واردة فيها بشكل واضح، والقطاع على أتم الوعي بها. إن العراقيل التي جعلت القطاع النسائي الاتحادي يبقى بعيدا عن هموم المرأة ومشاكلها اليومية كثيرة ومتعددة،

---

[86]- مرجع سابق، ص 11.

أبرزها كونه "أعطى كل الأهمية للدور السياسي والاستقطاب الحزبي على حساب الواجهات الأخرى التي كان من الواجب الاهتمام بها"[87] أما المسألة النسائية فقد كانت ثانوية ومؤجلة، في هذه المحطة من تاريخه أدرك الخطأ المنهجي الذي سقط فيه أي تغليب ما هو سياسي على ما هو نسائي، وانعكاس ذلك على عمله في مستويات عديدة.

أغلب الفاعلات في القطاع النسائي طالبات يتمركزن في المدن الكبرى مثل الرباط والدار البيضاء وفاس، ويجمعن بين مهام كثيرة مما كان يؤثر على سير العمل في فترة الامتحانات والعطل، ويؤدي بالتالي إلى ضياع المجهودات المبذولة. كذلك طغيان الأولويات الحزبية والحسابات الضيقة عند بعض النساء وتأثرهن السريع بالصراعات الحزبية كان يعرقل العمل التنسيقي مع نساء الأحزاب الأخرى. أدت هذه الصعوبات إلى خلق مشاكل تنظيمية كثيرة عطلت تطور التنظيم وأثرت على عمله ومردوديته بشكل كبير ومنعته من بلورة رؤية واضحة لهويته ومهامه وأهدافه ولطبيعة وحدود علاقته بالحزب. يؤكد القطاع أن رؤية الحزب له كتنظيم والمهام المطروحة عليه رؤية يشوبها كثير من اللبس والغموض، الأمر الذي أسقطه في التعميم والتأجيل وأدى إلى انتظارات الطرفين من أجل تحديد هذا الدور. فعدم وضوح الرؤية عند القطاع ناتج عن عدم وضوح الرؤية عند الحزب، والقطاع كتنظيم نسائي غير قادر على صياغة تصور خاص به في منأى عن التصور العام للحزب، أو بدون موافقته. إن إهمال الحزب للقطاع كتنظيم وللمسألة النسائية راجع في نظر إحدى المسؤولات النسائيات إلى "انشغال الحزب منذ التأسيس بالقضايا السياسية والبناء الديمقراطي، ثم مواجهته للمشاكل الداخلية الناتجة عن اختلاف أعضائه حول سبل هذا البناء، ثم العقلية الذكورية السائدة عند معظم أعضائه والتي تعتبر أن الممارسة السياسية ممارسة رجولية بالأساس."[88]

لا يشعر القطاع النسائي أنه تنظيم قائم بذاته يتمتع باستقلالية في القرار مما وضعه أمام الكثير من العقبات، وأبقاه في حالة عجز واضح، لهذا اعتبر التقرير أن هذا التذبذب والغموض عرقلا عمل المناضلات و"حكم على مجهوداتهن بالتقوقع والابتعاد شيئا فشيئا عن هموم المرأة المغربية."[89]

يشير التقرير كذلك إلى أن ضعف التنسيق بين القطاع والأجهزة الحزبية يصل حد التهميش والاستغلال. فالتنسيق عادة يكون بين هيئات وتنظيمات تهدف إلى تحقيق

---

[87]- مرجع سابق، ص 11.

[88]- في مقابلة مع بنمسعود رشيدة، عضوة الكتابة الوطنية للقطاع لدورتين وبرلمانية في الدورة التشريعية ل2002، أجريت المقابلة في المقر المركزي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالرباط، 07 يوليوز 2003.

[89]- نفس التقرير، ص 12.

نفس البرنامج والوصول إلى نفس النتائج وفق استراتيجية محددة، لم يكن هذا الأمر محققا بعد بين القطاع النسائي الاتحادي والحزب لأنهما لا يحملان نفس التصور للمسألة النسائية، ولا يتمتعان بنفس الموقع ومن الصعب أن يحدث بينهما تنسيق. القطاع النسائي حسب نفس المسؤولة هو الحلقة الضعيفة التي تتأثر بسهولة بكل أنواع المشاكل، مما يجعل النظر فيه أمرا مؤجلا باستمرار."[90] بحيث أن الحزب يهتم بالدرجة الأولى بالقضايا السياسية إضافة إلى "عدم وجود قناعة وإرادة كافية لدى أغلبية المناضلين والمناضلات بضرورة العمل داخل القطاع".[91]

إذا كان من السهل أحيانا التغلب على المشاكل التنظيمية وذلك بصياغة طريقة عمل تتجاوز الأخطاء السابقة، فإن الأمر ليس كذلك في التعامل مع مشكل من طبيعة ثقافية، نظرا إلى ارتباطه بعوامل تاريخية وفكرية ونفسية مركبة ومتداخلة. لعل هذا التداخل والتعقد لا يبرز في مسألة اجتماعية مثلما يبرز في تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة، فحسب المنظومة الثقافية والتمثلات الاجتماعية السائدة حول هذه العلاقة توجد هوة ساحقة بين المرأة والسياسة، هي هوة تؤمن بها النساء في حالات كثيرة مثلما يؤمن بها الرجال، وليس من الممكن القفز عليها ولا تجاوزها بقرارات صورية مثل الإعلان عن تأسيس تنظيم نسائي أو حضور أحد قياديي الحزب بعض أنشطته، ما دام ينظر إلى الحياة السياسية كمجال وجد للرجال ومن طرفهم ولا مكان فيه للنساء. كما اعتبر أن عدم وجود قناعة لدى الحزب بالتنظيم النسائي يعكس عدم وجود قناعة كذلك بأهمية انخراط النساء في الحزب ولا بضرورة تهييئهن للمشاركة السياسية، لهذا انتقد القطاع بحدة ما سماه "عدم اعتراف الحزب به". فقناعته بالتواجد النسائي تقف عند حدود حاجة أطره إلى الأدوار التي يمكن أن تقدمها النساء لخدمة مصالح الرجال، الأمر الذي أدى إلى "تهميش القطاع حيث لا يهتم به إلا في المناسبات ويستغل كواجهة كما هو الحال في الانتخابات والندوات والمؤتمرات."[92] تصريح أبلغ من سابقه "التهميش، الإقصاء، عدم القناعة، والاستغلال، خدمة مصالح الرجال.." في رأي النساء الاتحاديات تعكس هذه العبارات أقصى درجات الاستياء من مواقف وصلت حد "استغلال" النساء وجعلهن كواجهة لخدمة مصالح الحزب وأطره الرجال. فعدم وجود قناعة لدى الحزب بتفعيل القطاع والتنسيق معه تتحول إلى إمكانية للاستغلال حينما يكون الحزب في حاجة إلى النساء كواجهة يظهر من خلالها أنه حزب حداثي ومهتم بالمسألة النسائية أو للاستفادة من أصواتهن الانتخابية.

---

[90]- بنمسعود رشيدة، نفس المقابلة.

[91]- نفس التقرير، ص 13.

[92]- المرجع السابق، ص 13.

مرة أخرى يؤكد التقرير أن القطاع بأجهزته الوطنية والمحلية عاجز عن التغلب على الصعوبات المطروحة أمامه سواء منها النظرية أو التنظيمية أو المادية إذا لم "يضع المناضلون قضية المرأة ضمن القضايا الحزبية الملحة... وإذا لم يتجاوزوا الفكرة المعشعشة في أذهانهم والقائلة بأن تنظيم المرأة من اختصاص المرأة وحدها"[93] يعكس تأكيد القطاع المتكرر على ضرورة اهتمام الحزب والأطر الرجالية بالقطاع مسألتين أساسيتين، من جهة يعتبر القطاع أنه وحده عاجز عن بناء تنظيم نسائي حزبي قوي، وأن تدخل ومشاركة الأطر الرجالية سواء كمناضلين أو كأجهزة حزبية ضرورية وملحة، ومن جهة أخرى يعكس هذا الإصرار إيمان القطاع بأن المسألة النسائية مسألة مجتمع وليس مسألة جنس دون آخر، وفي غياب تضافر جهود الطرفين، وقناعة الرجل بأهمية الجهود التي تبذلها النساء ومشاركتهن السياسية سيبقى وجود قطاع نسائي وجودا بدون معنى.

بعد عرضه للمشاكل التي اعترضت عمله، قدم التقرير جردا لبعض المنجزات أو ما اعتبره "مكتسبات أو إيجابيات التجربة" وهي مجموعة من الأنشطة الإشعاعية والثقافية كإنجاز بعض الدراسات حول وضعية المرأة المغربية في المجال الاقتصادي الاجتماعي والثقافي وإعداد التقارير للمشاركة في المؤتمرات الوطنية والمحلية للحزب وعقد ندوات وطنية والقيام بتظاهرات جماهيرية كإحياء ذكرى 8 مارس خاصة في مدينتي الدار البيضاء والرباط ونشر مقالات خاصة بالمرأة في جريدة الحزب والمشاركة في الحملات الانتخابية وذلك بتقديم مرشحات والمشاركة في التعريف ببرنامج الحزب.

نلاحظ أن ما اعتبره القطاع إيجابيات التجربة هي أنشطة إشعاعية وطنية ودولية، تبقى على تنوعها محدودة المفعول ولا تؤثر بالحجم المطلوب على سير العمل داخل القطاع لأن الأنشطة لا تصاغ في إطار خطة عمل مضبوطة ومسطرة من قبل الأجهزة المسيرة للقطاع لتعمم بعد ذلك على الفروع، بل إن المبادرة الفردية سواء على المستوى الوطني أو المحلي تكون وراء نشاط من الأنشطة، حيث يغيب التنسيق بين الفروع والكتابة الوطنية. تنظم هذه الأنشطة في غالب الأحيان في مدينة الرباط حيث توجد الكتابة الوطنية، مما يجعل تأثيرها ضعيفا، ويبقي العمل محصورا في يد نخبة من النساء لا تتمكن من التغلب على المشاكل الفعلية التي كان يعاني منها القطاع وطنيا ومحليا.

93- المرجع السابق، ص 13.

3-2-2 التصور المستقبلي، النسائي قبل السياسي

كمحاولة لتفادي هذه المعيقات قدم التقرير محورا خاصا بالتصور المستقبلي للقطاع النسائي الاتحادي ركز فيه على ضرورة اهتمام القطاع النسائي بالعمل الجماهيري الذي يسمح بالاتصال بأكبر عدد من النساء وكذا التواجد وسط كل الفئات الاجتماعية من أجل تأطيرها والرفع من وعيها اتجاه حقوقها. كما ألح على ضرورة اهتمام الحزب بالعمل الجماهيري ووضع خطط عمل للمناضلين والمناضلات حول القضايا النسائية وذلك بتحضير البرامج والأنشطة وفق توجهات واختيارات الحزب، ثم ربط قضايا المرأة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار تصورات الحزب.

وضع القطاع النسائي الاتحادي لأول مرة تصورا جديدا ركز فيه على ضرورة وضع العمل النسائي الجماهيري في المقام الأول، ثم العمل الحزبي في المقام الثاني. هل سيتمكن القطاع من تحقيق هذا الطموح؟

خلال خمسة مؤتمرات حزبية، قدم القطاع النسائي الاتحادي تقريرين فقط الأول في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد سنة 1975 والثاني في المؤتمر الرابع الذي عقد سنة 1984. عن سبب عدم تقديم أوراق خاصة بالقطاع النسائي في كل المؤتمرات، قالت إحدى المسؤولات في الكتابة الوطنية "في المؤتمر الثالث 78 لم يكن القطاع قد هيأ نفسه بعد أما في المؤتمر الخامس 1989 فقد كان القطاع في حالة شبه جمود وهو وضع لم يسمح للأجهزة بأن تتفق على صياغة تقرير عن القطاع".[94] بينما لم يقدم القطاع أي تقرير للمؤتمر السادس لأنه كان يتهيأ لتنظيم مؤتمره الوطني الرابع الذي عقد في يونيو 2002. إذن تمت مشاركة القطاع الاتحادي في المؤتمرات الوطنية للحزب مرتين، في المرة الأولى وضع اللبنات الأولى للتنظيم وتسطير أهم المطالب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية مع غياب الحديث عن المطالب السياسية. أما في المرة الثانية فقد كان التقرير مفصلا وشاملا، عكس الوضعية الحقيقية للقطاع كتنظيم يعرف مشاكل كثيرة ومتداخلة تتجلى في المظاهر التالية: تجاهل الحزب للقطاع والتعامل معه في المحطات الأساسية فقط كالمؤتمرات أو الانتخابات الأمر الذي اعتبرته النساء الاتحاديات بمثابة استغلال حزبي للنساء، غياب تصور واضح للمسألة النسائية سواء من طرف الحزب أو من طرف القطاع ذاته، وجود مشاكل تنظيمية لا تسمح له بتسطير برامج عمل وتطبيقها في الواقع، غياب خطة عمل إستراتيجية تفعل أهداف القطاع، تنظيم لا يتمتع باستقلالية لا نظرية ولا عملية مما جعله تابعا للحزب جد متأثر بمشاكله السياسية. في هذا الصدد تقول

---

[94]- أوشلح أمينة: الكاتبة العامة للقطاع النسائي الاتحادي وبرلمانية في دورة 2002.

زكية داوود "لقد كانت الانتقادات التي وجهتها بعض مناضلات الاتحاد الاشتراكي خاصة القديمات والعضوات السابقات في الاتحاد الوطني للطلبة المغرب لأجهزة الحزب قوية جدا لأنها رغم الوعود التي قدمتها ما بين 1975 و 1984 من أجل تحقيق تقدم اتجاه المسألة النسائية، فإنها (أي الأجهزة) رفضت السماح لهن ببناء تنظيم جماهيري كان من المفروض أن يعوض اللجن والقطاعات الداخلية التي لعبت دورها في تلك المرحلة."[95] ومن تبعات هذا الموقف تعثر عمل القطاع وتأخره عن إنجاز المهام المنوطة به وعدم تمكنه من توسيع قاعدته الجماهيرية، مما أحبط بعض المناضلات وحدا بهن إلى "التوجه للكتابة أو الرجوع للبيت وللأعمال الخاصة بهن. عبرت النساء الاتحاديات بوضوح عن انتقاداتهن للمؤتمر الذي عقد في 1984 وذلك بإثارتهن غياب موضوع جديد قادر على تحريك القضية"[96]

أما مسؤولية القطاع حسب التقرير فتتمثل في كونه أعطى الأهمية لما هو سياسي على ما هو نسائي، فانصبت جهوده بالأساس على المشاركة في الحملات الانتخابية والاستقطاب الحزبي وهي عناصر يستفيد منها الرجل سواء كمرشح أو كفائز في الانتخابات. وهكذا لم يتمكن القطاع من أن يتحول إلى تنظيم جماهيري فبقيت قاعدته محدودة. لكن هناك عوامل موضوعية ساهمت في هذا الواقع وهي "ظروف القمع التي كانت مسلطة على الحزب آنذاك والتخوف الذي ساد لدى عامة المواطنين من الانخراط في العمل السياسي".[97]

عاش القطاع كتنظيم نسائي حالة مد وجزر منذ لحظة تأسيسه سنة 1975 إلى آخر مؤتمر سنة 2000، توقف لمرتين من 78 إلى 83 ثم من 85 إلى 90 أثرت على مساره بشكل سلبي.

3- الندوات الوطنية كآلية عمل ثانية للقطاع

تعتبر الندوات الوطنية بمثابة آلية ثانية من آليات عمل القطاع النسائي الاتحادي، وهي نوعان:

- ندوات وطنية تستدعى إليها العضوات من كل الأقاليم من أجل تدارس قضايا تنظيمية وتوجيهية تهم القطاع، وتعتبر بمثابة مؤتمرات وطنية تنتهي إلى وضع خطة عمل مستقبلية وانتخاب الأجهزة الوطنية للقطاع.

---

[95]- Daoud, Z. : *Féminisme et politique au Maghreb, Soixante ans de lutte, 1930 -1990*, op. cité, p. 308.

[96] - Ibidem.

[97]- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، النساء الاتحاديات، مشروع الأرضية التنظيمية للمؤتمر الوطني الرابع، 28- 30 يوليوز، 2002، ص 6.

- ندوات إشعاعية من أجل تدارس إحدى القضايا التي تهم المسألة النسائية وتنتهي بإصدار توصيات.

ليس هناك فرق من الناحية الأدبية والتوجيهية بين التقارير التي يقدمها القطاع النسائي الاتحادي في المؤتمرات الوطنية للحزب، والندوات الوطنية التي ينظمها بشكل مستقل، والتي يطرح من خلالها القضايا التنظيمية والفكرية. عقد القطاع النسائي منذ تأسيسه خمس ندوات وطنية ونظمت المحطة الأخيرة تحت صفة المؤتمر الوطني الرابع، فما هي الأسباب التي دفعت القطاع الاتحادي إلى تغيير الصيغة التنظيمية وبالتالي التسميات؟ وإلى ماذا يمكن إرجاع عدم الانتظام في عقد المؤتمرات؟

تجيبنا الكاتبة العامة للقطاع النسائي "تعتبر محطة اليوم مؤتمرا وطنيا رابعا للنساء الاتحاديات لأنه جاء تتويجا لثلاث محطات كبرى اعتبرناها بمثابة مؤتمرات وطنية للقطاع النسائي رغم أننا أطلقنا عليها في السابق اسم ندوات وطنية، لأنها تدارست قضايا تنظيمية وتوجيهية وأفرزت أجهزة وطنية وهي ندوة أبريل 1977 وندوة أكتوبر 1979 وندوة ربيع 1992 ونلتقي اليوم في المؤتمر الوطني الرابع يونيو 2002."[98] يبدو من تصريح الكاتبة العامة أن المحطة الأخيرة نظمت تحت اسم المؤتمر الوطني لأنه لا يمكن القفز على المحطات الثلاثة الأولى رغم أنها نظمت تحت صفة الندوات الوطنية.

يمكننا المقارنة بين مواعيد انعقاد المؤتمرات الوطنية للحزب منذ المؤتمر الاستثنائي في 1975 والندوات الوطنية للقطاع كما هي واردة في الجدول:

المؤتمر الاستثنائي 1975	التقرير النسوي 1975
المؤتمر الوطني الثالث 1979	الندوة الوطنية الأولى 1977
المؤتمر الوطني الرابع 1984	الندوة الوطنية الثانية 1979
المؤتمر الوطني الخامس 1989	الندوة الوطنية الثالثة 1992
المؤتمر الوطني السادس 2001	المؤتمر الوطني الرابع 2002

98- أوشلح أمينة: الكاتبة العامة للقطاع النسائي، كلمة افتتاح أشغال المؤتمر الوطني الرابع للنساء الاتحاديات ببوزنيقة، يونيو 2002.

نلاحظ انطلاقا من هذا الجدول التقارب الزمني بين المؤتمرات الوطنية للحزب والندوات أو المؤتمرات الوطنية للقطاع. هناك محطتان في نهاية السبعينات عقبها توقف دام ثلاث عشرة سنة، ثم عقدت ندوة 1992 تلاها توقف دام عشر سنوات، وأخيرا المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد في 2002. فمثلما أن هناك تقاربا زمنيا بين المؤتمرات الوطنية للحزب والندوات الوطنية للقطاع، هناك تشابها في التأخر وعدم الانتظام في عقد المؤتمرات الوطنية. يعكس هذا التشابه علاقة تأثر القطاع بالأوضاع الداخلية للحزب وبالأسباب المتحكمة في سيره التنظيمي. فالقطاع النسائي تنظيم حزبي بالأساس، ولا يتمتع باستقلالية كاملة كما يعاني من ضعف تنظيمي داخلي، الأمر الذي يجعله سريع التأثر بالمشاكل التي يعاني منها الحزب.

1-3 المسألة التنظيمية، الحلقة المفقودة

احتلت المسألة التنظيمية الصدارة في جميع مقررات وأدبيات القطاع منذ أول ندوة عقدها ستة أشهر بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب إلى آخر مؤتمر وطني سنة 2002. حيث كان يدرجها باستمرار كنقطة أولى في جدول أعماله دون أن يتم الحسم فيها بشكل نهائي. لم يتمكن طيلة هذه الفترة من وضع حد للمشاكل التنظيمية وتسطير برنامج عمل واضح المعالم والأهداف.

عقد القطاع النسائي الاتحادي أربع ندوات في فترات زمنية متقاربة (75،77،78،79) طرح خلالها المسألة التنظيمية للبحث والتدارس، ركزت أعمال هذه الندوات على القضايا المتعلقة بالوضعية الاجتماعية والقانونية والسياسية للمرأة وإمكانات ترشيحها للانتخابات، كانت تنهي أشغالها دون أن تقدم مقترحات وحلولا ناجعة كما توضحه التصريحات التالية: "كان هدفنا أن نطرح المشكل التنظيمي للنقاش، لكن العروض المتتالية حالت دون القيام بهذا العمل."[99]

ارتأى القطاع النسائي في ندوة طنجة التي عقدت في 1978 تغيير استراتيجية العمل وعدم التركيز على الجانب التنظيمي وحده، والعمل على تنشيط برنامج عمل مرحلي كخطوة لبناء التنظيم النسائي "للأسف لم تعط له الأهمية اللازمة حيث أدرج في وقت متأخر بعد عروض عديدة، فاتفق على إعادة النظر فيه في المؤتمر الثالث، ولكن لجنة التنظيم داخل المؤتمر نظرا إلى تشكيلتها وللمشاكل التي كانت مطروحة عليها لم تعطه ما يستحق من العناية."[100]

كانت ندوة أكتوبر79 هي أول تظاهرة قامت بها اللجنة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الثالث، حضرتها ممثلات عن الأقاليم التي كانت تتوفر على أنويه للتنظيم النسائي.

[99] - القطاع النسائي الاتحادي، التقرير المتعلق بقضايا النساء، المؤتمر الوطني الرابع، 1984، ص 18.

[100] - مشروع تقرير حول قضايا النساء المغربيات، المؤتمر الوطني الرابع، 1984، ص 20.

وبعد تقييم المرحلة السابقة وتدارس تجربة القطاع، وضعت مشروع أرضية حول "إعادة التفكير في تحديد مهام القطاع النسوي وإعطائه الحيوية اللازمة ليلعب دوره الأساسي ليس فقط داخل الحزب بل داخل المجتمع ككل."[101] تضمنت هذه الأرضية مقترحات ركزت على المستويين التنظيمي والنظري للتنظيم، حيث أشارت بإلحاح إلى ضرورة اهتمام الحزب بالقطاع والتأكيد على وجود المــرأة داخل الحزب "وعدم إلقاء مسؤولية تسيير القطاع على الأخوات فقط" وكذلك "ضرورة اعتراف الحزب به وإدماجه ضمن تنظيماته العادية".[102] سنفاجأ مرة أخرى بتأسف القطاع على ما آل إليه النقاش وعلى عدم مصادقة الندوة على الأرضية التي تقدم بها بسبب "تضارب الآراء فيما ورد فيها وخرجت بقرار أن تناقش في الأقاليم في أفق التحضير لندوة أخرى".

من الواضح أن الحسم في المسألة التنظيمية كان يؤجل خلال الندوات الأربعة التي نظمها القطاع النسائي، تتداخل عوامل كثيرة في تحديد أسباب هذا التعثر والتأجيل المستمر. لا يمكن أن نتجاهل انشغال الحزب بمسألة البناء الديموقراطي ومواجهة حملات القمع المتتالية التي كانت توجه ضد مناضليه وتدبير خلافاته الداخلية الناتجة عن تغيير خطه السياسي العام، لكن وثائق الحزب وتصريحات مسؤوليه لا تشير إلى أي مجهود بذل من أجل تجاوز هذا الوضع أو التخفيف منه، وهذا راجع إلى سببين رئيسيين:

– كونه يؤمن بالاشتراكية العلمية التي تنادي بالتغيير الشامل، وتعتبر أن كل المشاكل سوف تزول مع القضاء على النظام الرأسمالي التبعي.

– رغم عدم اعتراض الأطر الرجالية في الحزب على خلق تنظيم نسائي إلا أنها لم تستطع أن تتخلص من العقلية الذكورية المهيمنة التي تنظر إلى السياسة كشأن من اختصاص الرجل بامتياز.

في نفس السياق يمكن استحضار عدة معطيات متعلقة بالقطاع منها، الانطلاقة المتعثرة للقطاع النسائي، العدد المحدود من المناضلات، عدم إدراج تقريره ضمن التقرير العام للمؤتمر الاستثنائي، عدم اعتراف الحزب بأهميته. رغم المجهودات المتكررة التي بذلها القطاع والمتمثلة أساسا في رفع المذكرات إلى المكتب السياسي للحزب لطلب التدخل والنظر في المشاكل التي عجز لوحده عن حلها. ظلت هذه المعضلة تشكل أكبر عائق نحو تفعيل أهداف القطاع على أرض الواقع ومنعته من أن يتحول إلى تنظيم جماهيري يؤطر النساء من شرائح متعددة. بهذا الصدد تقول

[101] - نفس المرجع، ص21.

[102] - نفس المرجع، ص21.

عائشة بلعربي كواحدة من اللواتي عشن مرحلة التأسيس والمراحل اللاحقة "لقد اجتمعنا بعد المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وكنا حوالي عشرين أختا، من أجل وضع إطار مهيكل يؤطر حركتنا، لكننا في الحقيقة لم نستطع أن نخطو خطوات مهمة، إذ أننا لم نتمكن من وضع استراتيجية وبرنامج عمل نبلور فيه طرحنا للمسألة النسائية ونقول هذا ما نريده نحن النساء الاتحاديات، وحتى السند الحزبي لم نكن نتوفر عليه لأن الحزب كان يواجه مخلفات القمع المسلط عليه الأمر الذي جعل المسألة النسائية والتأطير في هذا الميدان يتوارى. وعند الإعداد للمؤتمر الاستثنائي أسفرت مجهوداتنا عن وثيقة التقرير النسوي ناقشنا فيه السياسة العامة للبلاد وكذا قضايا المرأة في استراتيجية النضال الديموقراطي للحزب."[103] يتبين أن القطاع النسائي عاش مشاكل تنظيمية منذ لحظة نشوئه، منها ما هو راجع للحزب ومنها ما هو راجع للنساء أنفسهن، لكن النساء الاتحاديات شديدات الارتباط بالحزب وأطره الرجالية ويراهن على تدخلهم للتغلب على المشاكل وبناء تنظيم قوي، لهذا لم يعملن بصرامة على مناقشة الجانب التنظيمي والحسم فيه، وظلت طلباتهن ومقترحاتهن تدور دائما حول نفس الحل. إضافة إلى هذين العاملين يمكن الحديث كذلك عن الظروف المجتمعية العامة، حيث أن النقاش حول المسألة النسائية لم يكن قد أخذ طريقه بعد لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الثقافي والحقوقي. إضافة لهذا تعتبر محاولة القطاع الاتحادي طرح المسألة النسائية للنقاش من المحاولات الأولى، وفي غياب تجارب مماثلة، ظل القطاع يدور حول نفس المشاكل لمدة ثلاثة عقود، وفي كل محاولة نجده يعود إلى نقطة البداية، فبقي تنظيما مغلقا بعيدا عن الفئات الواسعة من النساء وغير قادر على التجذر وسطهن.

3-2 ندوة ربيع 1992 وبداية فك القطيعة

حاول القطاع النسائي الاتحادي من خلال هذه الندوة وضع حد لحالة الجمود التي عاشها لأزيد من عقد من الزمن ومواكبة الحركية التي عرفتها المسألة النسائية في تلك الفترة سواء على الواجهة النضالية التي قادتها الجمعيات النسائية أو على الواجهة الفكرية الممثلة في الدراسات والأبحاث من مختلف التخصصات.

المحور النظري

أكد التقرير الصادر عن أعمال الندوة على ضرورة "التفكير والبحث عن تصور إيديولوجي ديناميكي لقضية المرأة حتى تحقق التحرر الشامل"[104] ويقصد به تصور

103- في استجواب مع بلعربي عائشة، عضوة مؤسسة للقطاع النسائي الاتحادي، برلمانية سابقة، تشغل حاليا منصب ممثلة المغرب في الاتحاد الأوروبي، جريدة النشرة، العدد 40، نونبر 1995.

104- الندوة الوطنية الثالثة للقطاع النسائي الاتحادي، ربيع 1992، ص 4.

جديد يتجاوز المنظور الحزبي السابق للمسألة النسائية ويستوجب ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- التأكيد على خصوصية المسألة النسائية، تلك الخصوصية المتمثلة في الوضعية القانونية والاجتماعية والثقافية للمرأة وتجاوز وضعية الدونية والتهميش، وفي طبيعة العمل الذي ينبغي القيام به من أجل تجاوزها وهو عمل يستلزم "محاربة العقلية الذكورية وثقافة الاستلاب"[105] في المقام الأول. لهذا تندرج المسألة النسائية ضمن مشروع نضالي واسع يهدف إلى دمقرطة المجتمع واحترام حقوق الإنسان.

2- تجاوز التفسير "الاقتصادي" الذي يرى أن تحرر المرأة يأتي مباشرة مع تحرر المجتمع، وتوفير الشروط الاقتصادية الكفيلة بذلك. أدرك القطاع أن الربط الميكانيكي بين الشرط الاقتصادي والاجتماعي أصبح متجاوزا وقد "بولغ في تقدير أهميته"[106] لهذا أصبح من الضروري الاستفادة من تجارب بعض الدول الاشتراكية التي أبانت أن تحرر المرأة لم يتحقق مع تغيير نمط الإنتاج الاقتصادي.

3- تحديد آفاق العمل في ضرورة الاهتمام أكثر بالمستوى الثقافي وذلك من خلال مظهرين أساسيين وهما:

أ- مقاومة الاستلاب الثقافي بوجهيه التقليدي والغربي باعتباره عقبة حقيقية أمام تطور الوضع النسائي.

ب- تغيير مدونة الأحوال الشخصية مع تشجيع باب الاجتهاد، بهدف تثبيت شخصية نسائية متطورة تستقي جذورها من الحضارة العربية الإسلامية.

لا زال الجانب التنظيمي يشكل المعضلة الكبرى للقطاع النسائي الاتحادي بعد أن بحث عن تصور واضح للمسألة النسائية، إذ نجده يكرر نفس المعوقات والصعوبات المتمثلة في عدم وضوح الرؤية وضعف اهتمام المسؤولين الحزبيين وغياب القناعة لديهم بالمسألة النسائية، إضافة إلى الصراعات الحزبية الداخلية التي تنعكس سلبا على سير العمل داخل القطاع. لهذه الصعوبات "انعكاسات سلبية على نضالية الأخوات وصلت أحيانا إلى نوع من الإحباط واليأس"[107] يبدو أن القطاع من خلال هذا التصريح يقاوم الموت ويتشبث بما تبقى من الإمكانيات المادية والمعنوية القليلة من أجل الاستمرار. وللمزيد من الوضوح في رصد علل وأسباب هذا الواقع "يجب الاعتراف -في إطار نقد ذاتي مسؤول- أن هذه الوضعية كيفما كانت مبرراتها

---

[105]- الندوة الوطنية الثالثة للقطاع النسائي الاتحادي، ربيع 1992، ص 5.

[106]- نفس المرجع، ص 5.

[107]- نفس المرجع، ص 10.

وتعدد الجهات المسؤولة عنها قد أدت إلى تهميش المسألة النسائية، وتراجع ملموس لحزبنا فيما يخصها."[108]

لا زال القطاع يلقي بمسؤولية تعثره وتهميشه على الحزب بأجهزته التي لا تقدم له المساعدات الأدبية والمادية المطلوبة ولا تساهم في اتخاذ إجراءات فعلية من أجل تجاوز حالة الجمود الذي دام عقدا من الزمن، انعقدت الندوة الثالثة والمغرب يشهد دينامية ملحوظة وتحركات كثيرة من قبل جمعيات نسائية وقطاعات حزبية تمثلت في المطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية، وجمع مليون توقيع لمعرفة مدى استعداد المجتمع المغربي بمختلف فئاته إلى تغيير من هذا القبيل، المبادرة التي اتخذتها جمعية تابعة لحزب حديث العهد ذي جماهيرية محدودة وهو منظمة العمل الديموقراطي الشعبي. رغم انتماء القطاع النسائي الاتحادي إلى حزب ذي قاعدة جماهيرية واسعة، ورغم كونه واحدا من أولى التنظيمات النسائية التي تأسست بعد الاستقلال، يجد نفسه بعد عقدين من الزمن على تأسيسه يواجه نفس المشاكل ويعاني من نفس المعيقات، الأمر الذي وضعه في حالة عزلة مزدوجة، عزلة داخلية ناتجة عن غياب التواصل بينه وبين أجهزة الحزب وغياب المساندة والدعم اللازمين، ثم عزلة خارجية تتمثل في موقعه المحدود وتأثيره الضعيف وسط التنظيمات الفاعلة في الحركة النسائية. فهل سيكون هذا الاعتراف الصريح والواضح من القطاع اتجاه ذاته، وهذا النقد الذاتي المسؤول بداية لخروج القطاع من وضعية العزلة هاته ومن الانفتاح على المكونات النسائية الداخلية والخارجية؟

المحور التنظيمي

خرجت أعمال الندوة الوطنية الثالثة بتصور مستقبلي من أجل تجاوز الوضع الذي يوجد عليه القطاع، أكد فيه على ضرورة الموازنة في العمل بين المستويين السوسيوثقافي والسياسي، لهذا ارتأى المزاوجة بين الإطار الحزبي والإطار الجماهيري. فالقطاع مطالب بالعمل في اتجاه تدعيم وجوده داخل الحزب، ودفع أجهزته المسؤولة إلى تبني مطالبه والدفاع عنها. بالموازاة مع هذا المطلب، النساء بدورهن مطالبات بتحصيل تكوين نظري من أجل تقديم مساهمتهن في الحياة السياسية. كما اعتبر تقرير ندوة 1992 أن مهمة القطاع في المقام الثاني هي أن يصبح إطارا جماهيريا، فبأي معنى استعمل مفهوم الجماهيرية؟ يقصد بالجماهيرية التمكن من التوجه ومخاطبة النساء من مختلف الشرائح الاجتماعية والانتماءات الفكرية بهدف التوعية والتحسيس والدفاع عن الحقوق. كما يقصد كذلك التنسيـــق مع

---

[108]- نفس المرجع، ص 10.

باقــي التنظيمــات النسائية الوطنية بهدف تكوين رأي عام ضاغط قادر على المفاوضة والضغط على الهيئات المسؤولة حول المطالب النسائية.

إضافة لهذا، ولأول مرة وضعت أشغال هذه الندوة قانونا داخليا خاصا بالقطاع النسائي الاتحادي، بعد أن كان يخضع في تسييره للقوانين الداخلية للحزب، مما يعكس مظهرا آخر من مظاهر ضعف الجانب التنظيمي للقطاع.

يبدو أن شقي التصور التنظيمي لا يسيران في نفس الاتجاه ولا ينتهيان إلى نفس الغاية، فبقدر ما يتوقف مطلب "الجماهيرية" على الاستقلالية في بناء التصور وصنع القرار، بقدر ما يتوقف المطلب السياسي على جعل مصير القطاع النسائي مرتبطا وتابعا للحزب. وهذه مفارقة ظل القطاع النسائي الاتحادي يحملها منذ لحظة تأسيسه.

3-3 المؤتمر الوطني الرابع ومشروع التنظيم نصف جماهيري

عقد القطاع النسائي الاتحادي مؤتمره الوطني الرابع في يونيو 2002 تحت شعار "المــرأة في قلب التغيير". كانت أول تظاهرة ينظمها تحت هذه الصفة معتبرا أن الندوات الوطنية المنعقدة في 77-79-92 بمثابة مؤتمرات داخلية رغم أنها كانت تعقد تحت صفة "الندوة الوطنية". اعتبر أول محطة من هذا الحجم إذ عرف مشاركة أزيد من 20 فرعا و400 مشاركة من مختلف مناطق المغرب، خضع من الناحية البرتوكولية لنفس المقاييس التي تخضع لها المؤتمرات الوطنية الكبرى إذ حضر لجلسته الافتتاحية الكاتب الأول للحزب الذي كان يشغل منصب الوزير الأول، وعدد من المسؤولين من هيئات صديقة، إضافة إلى مختلف وسائل الإعلام. انصبت أعماله على مناقشة ثلاث قضايا أساسية:

- الورقة التوجيهية تناولت تصور القطاع لذاته وللمسألة النسائية.
- الورقة التنظيمية، تناولت بالمناقشة الآليات التنظيمية للقطاع.
- القانون الأساسي.

انعقد المؤتمر الوطني الرابع للنساء الاتحاديات في ظرفية تاريخية دقيقة نظرا إلى تزامن انعقاده مع عدة معطيات ومتغيرات حزبية سياسية ونسائية نذكر منها ما يبدو أن له علاقة بموضوع بحثنا وهي:

1- انعقد المؤتمر الوطني الرابع بعد عشر سنوات على انعقاد آخر ندوة وطنية. فبالرغم من أن القانون الداخلي الصادر عن ندوة ربيع 92 نص في البند الثالث من المادة الثانية على ما يلي "تنعقد الندوة الوطنية بصفة عادية كل سنتين وبصفة

استثنائية باستدعاء من طرف لجنة التنسيق الوطنية"[109] فإن القطاع لم يعقد أي لقاء وطني منذ ندوة 1992، مما يعكس مرة أخرى ضعف الجانب التنظيمي وعدم قدرة القطاع على الالتزام بالإجراءات التنظيمية التي يضعها بهدف الخروج من الأزمة التنظيمية التي تعوق مسيرته وتطوره منذ 1975.

2- انعقد المؤتمر الوطني الرابع سنة بعد انعقاد المؤتمر السادس للحزب. والملاحظ أن التأخر وعدم الالتزام بموعد عقد المؤتمرات كما هو منصوص عليه في القانون الداخلي مسألة لا تنطبق على القطاع فحسب بل على الحزب كذلك، بحيث كانت المدة الفاصلة بين المؤتمر الخامس والسادس إحدى عشرة سنة 1989-2001. وهي تقريبا نفس المدة التي فصلت المؤتمر الوطني الرابع للقطاع النسائي الاتحادي المنعقد في يونيو 2002 والندوة الوطنية التي عقدت في ربيع 1992.

3- خرج المؤتمر الوطني السادس للحزب ولأول مرة بقرار تخصيص حصة 20% للنساء في كل الأجهزة الحزبية المنتخبة وفي الترشيحات للانتخابات الجماعية والتشريعية، القرار الذي سمح لأول مرة في تاريخ الحزب بوصول أربع نساء للمكتب السياسي.

4- انعقد المؤتمر والمغرب يعيش مرحلة ما اصطلح عليه "بالانتقال الديموقراطي" تحت قيادة الاتحاد الاشتراكي كحزب ظل في المعارضة لأربعة عقود وذلك بتعيين كاتبه الأول عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا ومساهمته بشكل وازن في تشكيل الحكومة وتسيير الشأن العام.

5- تم إحداث لأول مرة وزارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة والطفولة على رأسها نزهة الشقروني من حزب الاتحاد الاشتراكي، وقد عينت لهذا المنصب بعد التعديل الحكومي لسنة 2000.

6- انعقد المؤتمر الوطني الرابع للقطاع النسائي الاتحادي سنتين بعد أن صاغت هذه الوزارة بشراكة مع بعض الجمعيات النسائية "مشروع خطة إدماج المـــرأة في التنمية"، المشروع الذي أثار نقاشا حادا وساخنا انقسم على إثره الفاعلون السياسيون إلى معارضين ومؤيدين. كما أن المشروع كان بمثابة محك حقيقي للأحزاب الوطنية وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي لإثبات مدى قناعتها بأن المسألة النسائية مسألة مجتمع وشرط من شروط البناء الديموقراطي.

---

[109]- القطاع النسائي الاتحادي، ندوة ربيع 1992، ص 13.

7- تم اقتراح مشروع اللائحة الوطنية كإجراء انتخابي مرحلي يمنح النساء نسبة 10% من المقاعد في البرلمان بهدف تقوية المكانة السياسية للمرأة والاستجابة لجزء من مطالب الحركة النسائية خاصة نساء أحزاب الكتلة.

8- تم تعديل بعض القوانين التي كانت التنظيمات النسائية تطالب بتغييرها لأنها مجحفة في حق المـــرأة وتكرس التمييز ضدها مثل الفصول المتعلقة بالعنف الزوجي في القانون الجنائي (**400-401-402-403**) تجريم التحرش الجنسي. كما تم اقتراح تعديل قانون الجنسية في اتجاه الاعتراف بالجنسية المغربية لطفل من أم مغربية وأب أجنبي وتم إحداث صندوق نفقة الطلاق وإعداد استراتيجية وطنية لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء، وتحديد تدابير قانونية للقضاء عليها والتكفل بالضحايا.

9- تكوين لجنة ملكية للسهر على تغيير مدونة الأحوال الشخصية تواجدت بها لأول مرة أربع نساء، طالبت التنظيمات النسائية بتقديم اقتراحاتها في الموضوع.

كل هذه المستجدات والتحولات سواء المتعلقة منها بالحزب أو بالقطاع، أو المتعلقة بالجو السياسي العام في المغرب، أو تلك المرتبطة بالحركة النسائية وما آلت إليه مطالبها، جعلت من موعد انعقاد المؤتمر الوطني الرابع لحظة تاريخية متميزة ومنعطفا حقيقيا ينبئ بتحولات وتوقعات كثيرة وجعلت القطاع يراهن على حكومة يحتل فيها حزب الاتحاد الاشتراكي موقعا مهما وتشتغل تحت رئاسته.

كما أضفت هذه المعطيات على أشغال المؤتمر تفاؤلا ملحوظا حجب عن النساء الاتحاديات الوقوف عند الأسباب الحقيقية لحالة التعثر الدائم التي عرفها القطاع وحال دون تحليلها بعمق، كما جعلت هاجس الانتخابات المقبلة والاستمرار في الحكومة مهيمنا بشكل واضح.

3-3-1مشروع الورقة التنظيمية

شملت الورقة التنظيمية تقسيما لتجربة القطاع منذ التأسيس 1975 إلى 2002 موعد انعقاد المؤتمر الرابع. لا زال الخلل النظري والتنظيمي طاغيا على وضعية القطاع النسائي، هذا ما أشارت إليه الرسالة التي رفعتها المسؤولات في الكتابة الوطنية للقطاع إلى اللجنة المركزية للحزب "توضح فيها الصعوبات التنظيمية التي يعيشها القطاع النسائي والتي يمكن إرجاعها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية".[110]

المثير للانتباه هو أن أسباب التعثر الواردة في الورقة التنظيمية للمؤتمر الرابع هي نفسها التي أشارت إليها التقارير الصادرة عن الندوات السابقة في (77-79-84-92) ولكي لا نسقط في التكرار وللتذكير فقط يمكن اختصار هذه الأسباب الموضوعية في

[110]- المؤتمر الوطني الرابع للنساء الاتحاديات، 28-29-30 يونيو 2002، مشروع الأرضية التنظيمية، ص 14.

"غياب استراتيجية حول المسألة النسائية"[111] وضعف التواصل بين الأقاليم والمركز وغياب برنامج عمل وطني للقطاع النسائي يتم اختلاف وجهات النظر بين المناضلات حول وضع هذا البرنامج، تعدد المهام الحزبية لبعض المناضلات وتمركز أنشطة القطاع على المستوى الوطني.

هذه الأسباب الموضوعية والذاتية، الوطنية والمحلية "جعلت القطاع النسائي الاتحادي في الأقاليم، حاضرا غائبا، في نفس الوقت"[112] لكن رغم هذه المعيقات فإن القطاع يحاول في كل مرحلة وبوسائل ذاتية محدودة التغلب على تلك العقبات والاستمرارية في العمل، لهذا فهو في كل مناسبة يستحضر المنجزات التي حققها والمعارك التي شارك فيها إما بشكل فردي أو بالتنسيق مع باقي التنظيمات النسائية والحقوقية، وكذا الأنشطة الإشعاعية التي قام بها سواء وطنيا أو دوليا، تشارك فيها الكتابة الوطنية للنساء الاتحاديات أو لجنة التنسيق الوطني، وتبقى الأقاليم بعيدة كل البعد عن هذه الأنشطة. لهذا تحدث التقرير عن الحضور الغائب للقطاع على مستوى الأقاليم وليس على المستوى الوطني. "فالقطاع حاضر بالنظر إلى التوزيع الجغرافي لهذا التنظيم على شكل مكاتب أو لجان أو أنوية على امتداد خريطة الوطن، إذ وصلت الهيكلة إلى صحرائنا المغربية، وغائب بالنظر إلى العمل الحزبي الفعال المستمر، والحضور الجماهيري الممتد والمنظم".[113] يدرك القطاع جيدا أنه تنظيم نسائي بعيد عن أن يكون تنظيما جماهيريا، لأن امتداده منحصر في البعد الجغرافي، إذ يتم خلق مكاتب محلية وفروع وصلت في المؤتمر الرابع إلى عشرين فرعا، ولم يتحول بعد إلى امتداد جماهيري حقيقي لذلك "لم يستطع تحقيق تلك النقلة النوعية التي بدأ التمهيد لها في المرحلة السابقة (في المؤتمر الرابع للحزب) والتي أصبحت ظروفها الموضوعية ناضجة اجتماعيا وسياسيا خاصة مع الحركة التي عرفها المجتمع المدني، هذه النقلة التي كانت تهدف إلى الدفع بالعمل النسائي للخروج من العمل السياسي الداخلي والمباشر إلى العمل الجماهيري المنفتح على فئات واسعة من النساء".[114]

ففي كل لقاء وطني يلاحظ القطاع أنه لا يزال في نفس الوضع التنظيمي وبالتالي الإشعاعي، يواجه نفس المشاكل.

---

[111]- نفس المرجع، ص 4.

[112]- نفس المرجع، ص 15.

[113]- نفس المرجع، ص 15.

[114]- نفس المرجع، ص 15.

3-3-2 مشروع تنظيم نصف جماهيري

رغم بعض المكتسبات التي حققها القطاع النسائي الاتحادي سواء في علاقته بالحزب (تبني نسبة 20% في التمثيلية النسائية داخل الأجهزة المنتخبة، تعيين وزيرتين في حكومة التناوب 1998) أو في علاقته مع محيطه الخارجي (توسيع تواجده في مختلف الأقاليم) أو مع التنظيمات النسائية الأخرى (لجنة التنسيق مع أحزاب الكتلة وبعض الجمعيات النسائية) فإن وضعه التنظيمي وإلى حدود انعقاد المؤتمر الوطني الرابع ظل يعاني من نفس المعيقات والعراقيل المذكورة سلفا، والتي من انعكاساتها الأساسية ضعف التواصل بين الأجهزة الوطنية والمحلية، وغياب استراتيجية واضحة لدور التنظيم في تصور كل من الحزب والقطاع، وانحصاره في نخبة من النساء محدودة العدد. دفع هذا الوضع القطاع إلى الوقوف في مؤتمره الأخير وقفة تأمل لا تخلو من بعد نقدي جعلته يعيد النظر في ذاته ويضع الصيغة التنظيمية التي كان يشتغل بها لأزيد من عقدين محط التساؤل هل ثمة ضرورة لاستمرار وجود قطاع نسائي اتحادي؟[115] إن استمرارية المعيقات التنظيمية وما ينتج عنها من مشاكل لا تسمح للوضع النسائي أن يتطور دفعت بعض المسؤولات في القطاع إلى التفكير في التخلي عن الشكل التنظيمي القديم والانفتاح على صيغة جديدة. تنبع مشروعية هذا السؤال من عوامل موضوعية متعلقة بالتغيرات الطارئة على واقع المرأة المغربية والتي أهلتها إلى المساهمة في مختلف المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، الحقوقية والسياسية وتقلدها لمناصب كانت حكرا على الرجل، لكن هذه الدينامية لا تعكسها القوانين المنظمة للعلاقات بين الجنسين من جهة، وواقع فئات عريضة من النساء تعاني دائما من الأمية والفقر من جهة ثانية. أما العوامل الذاتية فتكمن في الهوة الكبيرة بين الخطاب التقدمي الذي يتبناه الحزب والإجراءات المتخذة والتي تتعامل مع المسألة النسائية كمسألة ثانوية قابلة للتأجيل باستمرار. فالخطاب يحاول أن يظهر بمظهر الحداثة والتقدمية والاعتراف بحقوق المرأة، لكن الواقع يعبر عن "انتهازية سياسية"[116] مورست على المـــرأة من خلال تجنيدها في المحطات الأساسية والصراعات الكبرى وجعل هويتها تنحصر في كونها "كائنا ناخبا" دون منحها إمكانية المشاركة السياسية الفاعلة.

أمام هذا التناقض في المواقف وهذه الهوة بين الخطاب والممارسة، وبعد محاولات فاشلة للدفع بالحزب إلى تبني مطالب النساء، والاهتمام بالتنظيم النسائي، أصبح القطاع يتساءل عن مشروعية وإمكانية استمراره كتنظيم، وإذا كان لا بد من بقائه، فهل سيستمر بنفس الطريقة التنظيمية أم يجب عليه البحث عن آلية جديدة. بعد

---

[115]- القطاع النسائي الاتحادي، المؤتمر الوطني الرابع، مشروع الأرضية التنظيمية، 28- 29-30 يونيو 2002، ص 17.

[116]- نفس المرجع، ص 17.

نقاشات معمقة، ارتأى الحفاظ على نفسه لأن المعيقات والمفارقات التي تعترض طريقه هي نفسها التي تفرض بقاءه واستمراريته كتنظيم لكن بصيغة جديدة. اقترحت الورقة التنظيمية مشروع "تنظيم نصف جماهيري" والمقصود بهذه الصيغة أن يصبح القطاع النسائي مفتوحا في وجه النساء الاتحاديات، وكذا الفعاليات المستقلة والنساء المثقفات للاستفادة من خبراتهن وكما عود القطاع نفسه يرى أن "تفعيل هذا المشروع متوقف على مدى نجاح الحزب في خلق رؤية متماسكة وعامة للمسألة النسائية وفق إطار نظري يمكنها من خلق تنظيم نسائي محكم وفق التوجهات الأساسية للحزب، في نفس الوقت أن ينفتح وبمرونة كبيرة على النساء من مختلف التوجهات والانتماءات، حتى تصبح "بطاقة العضوية في تنظيم النساء الاتحاديات لا تعني العضوية في الحزب"[117]

أثار هذا المقترح نقاشا حادا داخل لجنة "مشروع الأرضية التنظيمية" انتهى إلى رفضه من طرف أغلبية المشاركات والتشبث باستقلالية و"انغلاق" التنظيم النسائي الاتحادي. أما عن الحجج التي استندت عليها الرافضات فهي كالتالي:

لا يمكن للقطاع أن يصبح تنظيما نصف جماهيري بالصيغة المذكورة وهو:

- لا زال يعرف نفس المشاكل التنظيمية التي كان يعاني منها منذ التأسيس والتي تقلل من قوته.
- لم يبلور بعد تصورا واضحا لمفهوم القطاع وللمسألة النسائية.
- المكتسبات (نسبة 20 % كتمثيلية للنساء) لا زالت في بدايتها.
- الانفتاح يتطلب درجة عالية من الاستقلالية وهذا الشرط يشجعه العمل الجمعوي أكثر من العمل الحزبي.
- من الصعب إن لم نقل من المستحيل في شروط ثقافتنا السياسية المزاوجة بين مواقف الحزب ومواقف الحركة النسائية.

أما المؤيدات للمشروع فقد استندن على الحجج الواردة في مشروع الورقة والتي تتلخص في رغبة القطاع في الانفتاح على أكبر عدد من النساء، خاصة النساء المتعاطفات مع الحزب والمهتمات بالمسألة النسائية، ولا يرغبن في الانخراط الكلي في الحزب.

الملاحظ أنه من ضمن 100 مؤتمرة شاركت في مناقشة هذه الورقة، ثلاث مؤتمرات فقط صادقن عليها بنعم وهن عضوات الكتابة الوطنية السابقة وفي اللجنة التحضيرية

117- نفس المرجع، ص 19.

للمؤتمر. فما هي الأبعاد السياسية لمشروع تحويل القطاع من تنظيم حزبي إلى تنظيم مفتوح في وجه نساء من خارج الحزب لكن يشتغل بتوجهات حزبية؟ من خلال استقراء خطابات الحزب والقطاع، يمكن الوقوف عند العناصر التالية:

1- مقترح تنظيم نصف جماهيري هو مقترح النخبة النسائية الفاعلة في الحزب والقطاع والتي تحملت مسؤولية التسيير لفترات طويلة بتواجدها عدة مرات في الأجهزة الوطنية وسهرها على أنشطته واطلاعها عن قرب عن الإكراهات التي تفرضها الممارسة السياسية، فالاقتراح هو رغبة هؤلاء النساء في التخلص نسبيا من هذه الإكراهات.

2- الاقتراح رغبة في التخلص من حالة التقوقع النظري والتنظيمي الذي وجد القطاع نفسه فيه طيلة تاريخه بسبب موقف الحزب منه، ورفض للهوية التي يلصقها الحزب بالمرأة "ككائن ناخب".

3- الاقتراح رغبة كذلك في "الانعتاق" من حالة التبعية للحزب سواء على المستوى الفكري السياسي أو على المستوى المادي. بحيث أن وضعية الانفتاح تعطي للتنظيم صفة هيأة مستقلة تمكنها من الاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها الجهات المسؤولة وكذلك مصادر التمويل الأجنبي.

4- يعبر الاقتراح أخيرا عن الرغبة في احتلال موقع وازن وسط فعاليات الحركة النسائية، بحيث أن بعض الجمعيات بفضل استقلاليتها النسبية أوالكلية في العمل وبفضل استفادتها من التمويل الأجنبي الذي يخول لها الحصول على مقرات ومعدات وموظفين قارين ومنح دائمة ومتجددة، أصبحت أحيانا تحظى بموقع أكثر قوة من القطاعات النسائية للأحزاب. لهذا فالرغبة في الانفتاح هي رغبة في تدارك هذا الفارق والاستفادة من هذه الإمكانية مع الإبقاء على الامتيازات التي يمنحها الانتماء إلى تنظيم حزبي كإمكانية الوصول إلى مراكز القرار السياسي.

يعتبر القطاع النسائي الاتحادي أول قطاع نسائي حزبي تأسس سنة 1975، بمبادرة من بعض النساء الاتحاديات مما يدل على إدراكهن المبكر لضرورة خلق تنظيم نسائي وذلك قبل ظهور الجمعيات الحقوقية والأندية النسائية التي تأسست في بداية الثمانينات. لقد كان له السبق التاريخي في النشأة وفي طرح قضايا كثيرة شكلت أبرز المطالب النسائية فيما بعد خاصة تلك المتعلقة بالمدونة مثل منع تعدد الزوجات، تحديد سن الزواج في 18 سنة وبعض القوانين المجحفة في حق المرأة. لكن القطاع النسائي الاتحادي واجه مجموعة من المشاكل منذ لحظة تأسيسه سنة 1975 إلى حدود انعقاد المؤتمر الرابع سنة 2002، أهم مظاهرها:

- عرف القطاع ولادة ضعيفة سواء من حيث التصور النظري أو من حيث الامتداد الجماهيري، وقد حاول تجاوز هذا الضعف والانغلاق مرتين: الأولى سنة 1992 لما اقترح أن يصبح تنظيما جماهيريا يخاطب النساء من كل الشرائح والفئات الاجتماعية، والثانية سنة 2002 لما قدم اقتراح تنظيم نصف جماهيري يزاوج بين النساء الاتحاديات والفعاليات المستقلة. لكن المحاولتين باءتا بالفشل.

- لم يتمكن القطاع النسائي الاتحادي من التغلب على المصاعب التي تمخضت عن هذا الضعف في التأسيس وعلى رأسها المسألة التنظيمية.

- رغم مصادقة الحزب في مؤتمره التأسيسي على التقرير النسوي وبالتالي على تأسيس قطاع نسائي اتحادي، لم يبد طيلة هذه الفترة قناعة واضحة لا بالمسألة النسائية ولا بأهمية وجود تنظيم نسائي.

- من نتائج غياب هذه القناعة عدم التنسيق مع القطاع وتهميشه، وكذلك استغلاله في المناسبات وخاصة الانتخابات، الأمر الذي نعتته النساء الاتحاديات ب "الانتهازية السياسية".

لهذا ولد تأسيس القطاع النسائي مقاومة شديدة سارت في اتجاهين. اتجاه أول تجلى في مقاومة النساء للعقلية الذكورية التي تعمل ضمنيا على إقصائهن والاستمرار في العمل رغم كل الصعوبات. اتجاه ثان تمثل في تشبث الرجال بالتقسيم الجنسي للعمل السياسي وهو تقسيم يكرس اللامساواة بينهما، ويحافظ على السياسة كمجال خاص بهم فقط. يمكن القول إن هذه المقاومة والمقاومة المضادة هي التي مكنت القطاع من الاستمرار رغم التعثرات القوية والتوقفات المتكررة. فالعمل في المجال السياسي ليس كالعمل في مجالات أخرى لأنه عالم كما تقول الباحثة الفرنسية "بكل تأكيد جد ذكوري، به عدد قليل من النساء، هو مجال تفرض فيه الثقافة الذكورية وبشكل طبيعي قوانينها في نمط العمل، طريقة تنظيم الأشياء، اتخاذ القرارات وفي طبيعة هذه القرارات."[118]

تضعنا دراسة أدبيات القطاع النسائي الاتحادي سواء التي تمت صياغتها بمناسبة المؤتمرات الوطنية للحزب، أو تلك التي تمت صياغتها في الندوات والمؤتمرات الوطنية للقطاع، أمام مجموعة من المفارقات:

المفارقة الأولى:

القطاع النسائي الاتحادي تنظيم تابع للحزب مثل قطاعات أخرى منها من تأسس حسب متغير السن كقطاع الشبيبة الاتحادية وهي بدورها تنقسم حسب الفئات

[118]- Freedman, J, *Femmes Politiques, mythes et symbole*, op. cité, p. 10.

العمرية، قطاع الفتاة، القطاع التلاميذي والقطاع الطلابي، ومنها من تأسس حسب متغير المهنة، كقطاع التعليم والمحاماة والعمال والصناع التقليديين. أما القطاع النسائي فقد تم تأسيسه حسب متغير الجنس، فهو تنظيم خاص بالنساء كجنس يتعامل مع كل الفئات العمرية والثقافية والاجتماعية والمهنية. وقد أشار القانون الداخلي الذي وضع في ندوة 1992 في ديباجته إلى ذلك "يتكون تنظيم النساء الاتحاديات من جميع الطاقات النسائية الاتحادية الطامحة إلى بلورة المسألة النسائية كجزء من الاستراتيجية الحزبية الهادفة إلى تحمل النساء المسؤولية الكاملة في إرساء القواعد الحقيقية للبناء الديموقراطي "مما يعني أن القطاع تنظيم نسائي مفتوح في وجه كل امرأة دون إضافة أي شرط سوى شرط الانتماء للحزب، ثم أن تكون راغبة في ترجمة خطته حول المسألة النسائية على أرض الواقع. وهذا ما تؤكده المادة الأولى في الفصل الأول من نفس القانون "تعتبر عضوة في القطاع النسائي كل مناضلة تساهم في مختلف أنشطته ليتمكن من تحقيق أهدافه وبرامجه".[119] فالقطاع النسائي حسب القانون الداخلي تنظيم قائم على أساس الجنس، لكن جل التقارير تعتبر أن من بين المعضلات التي تعوق عمل القطاع هو "ضعف انخراط المناضلين وطنيا ومحليا في النضال من أجل المسألة النسائية، واعتبارها شأنا نسائيا". فالقانون الداخلي لا يفتح العضوية إلا في وجه النساء، لكن التقارير تعلن احتجاجها واستياءها عن عدم انخراط الرجال في النضال النسائي..

المفارقة الثانية:

تدارك التقرير الذي تقدم به القطاع في المؤتمر الوطني للحزب سنة 1984 التعميم الذي كانت تؤطر ضمنه المسألة النسائية، وشدد على خصوصية الوضع النسائي وعلى أهمية وجود تنظيم نسائي لتمكين النساء من تدارس قضاياهن ضمن الشروط السوسيوثقافية المتحكمة في المجتمع. وفي نفس الوقت تشير جل التقارير إلى أن نجاح عمل القطاع متوقف بالدرجة الأولى على درجة الاهتمام التي يجب أن توليها له الأجهزة الحزبية المسؤولة. أليست الخصوصية هي أن تتمكن النخبة النسائية المتواجدة داخل الحزب والقطاع معا من بناء تصور خاص يحترم الإطار النظري العام للحزب دون أن يلغي استقلاليته؟ فإذا كان القطاع يستشعر الحاجة إلى دور الحزب في مرحلة التأسيس وحتى حدود الثمانينات، فكيف نفسر استمرارية هذا المطلب والتشديد عليه في المؤتمر الرابع للقطاع سنة 2002؟ ألم تكن المدة الفاصلة بين التأسيس سنة 1975 وآخر مؤتمر سنة 2002 كافية لتحصيل تراكم في عمل

[119]- القطاع النسائي الاتحادي، القانون الداخلي، الندوة الوطنية، 1992.

التنظيم النسائي يسمح ببناء تصور مستقل؟ ظلت المرأة الاتحادية تلح على ضرورة تدخل الحزب أي الرجل لتجاوز المعيقات التي منعت انطلاقته انطلاقة جيدة.

المفارقة الثالثة

تدارك نفس التقرير الموضوع سنة 1984 أيضا الربط الميكانيكي بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع من الناحية الاقتصادية وبذلك تجاوز القطاع المنظور "الاقتصادي" واعتبر أن تحليل وضعية المرأة يجب أن يتم وفق ما تقتضيه الشروط التاريخية والثقافية المتحكمة فيها بهدف فهمها وتقديم حلول تمكنها من الخروج من حالة التبعية والتخلف، لكن تصوره للمسألة النسائية ظل سجين نظرة سياسية ضيقة لم تمكنه من بناء تصور نظري متكامل حول المسألة النسائية يأخذ هذه الشروط والأبعاد بعين الاعتبار رغم الخطوات التي قطعها قبل ذلك في إعادة بناء ذاته.

تمتعت قطاعات نسائية أخرى بنوع من الاستقلالية والجرأة في التعامل مع الحزب ومع قضاياها مثل قطاع الشبيبة الاتحادية، الذي يتوفر على جريدة ناطقة باسمه، كان من الممكن أن يستغل القطاع النسائي هامش الحرية والاستقلالية التي تسمح بها قوانينه الداخلية وكذلك قوانين الحزب لتحقيق هذا الهدف.

تصور الحزب للمسألة النسائية

يضعنا هذا الواقع أمام اعتبارين أساسيين، يتعلق الأول بالحزب والأهداف الحقيقية وراء خلق قطاع نسائي، هل هي تقوية التواجد النسائي داخل الحزب أم طريقة لعزل النساء عن العمل الحزبي، فتأكيد القطاع في كل المناسبات على عدم اهتمام الحزب بشؤونه وعدم الاستجابة لنداءاته المتكررة يجعلنا نستخلص أن الحزب لا يقوم بأحد أدواره الأساسية ألا وهي المساهمة في التنشئة السياسية للمواطنين، كما يعمل على إعادة إنتاج "ما نسميه بحالة الفاقة المدنية أو افتقاد الثقافة السياسية"[120] فإهماله للقطاع ليس إهمالا للنساء ولقضيتهن فحسب بل هو إهمال لواجبه كحزب اتجاه أطره في التكوين والتأطير وإكسابهم ثقافة سياسية. فباتخاذه إلى حدود المؤتمر السادس لما منح نسبة 20% للنساء في أجهزته المنتخبة، مواقف متذبذبة من المسألة النسائية يكون قد لعب دورا مباشرا في كبح الإرادة النسائية في التغيير وليس العكس وتزكية "البنيات السلطوية ذات التراتبية الصارمة"؟[121] بين الرجال والنساء في هذا المستوى.

تصور المرأة الاتحادية لذاتها

---

[120]- التازي عز الدين: ممارسة المواطنة والمجتمع السياسي: دور الأحزاب السياسية في التعبير عن الإرادة الشعبية، مقال من الكتاب الجماعي، *الديموقراطية المبتورة: النساء والسلطة السياسية في المغرب*، منشورات الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، ص 90، 2001.

[121]- المرجع السابق، ص 93.

يتعلق الاعتبار الثاني بالنساء كجنس وكفئة نوعية معنية بالعمل داخل القطاع والتصورات التي تحملها عن نفسها. فالعمل داخل القطاع النسائي هو جزء من العمل الحزبي السياسي ما دام هو تنظيم تابع للحزب ويتبنى منظومته الفكرية وتوجهاته الإيديولوجية. لكن النخبة النسائية بإلحاحها وتكرارها في كل مناسبة وفي كل عمل تقييمي أن تجاوز المعيقات وتحقيق الأهداف متوقفان بالدرجة الأولى على دعم الحزب لهن، تشعر أنها تمثل "أقلية" في عالم محسوب تقليديا على الرجال، وأن تواجدها فيه اقتحام، يمنعها هذا الشعور من بلورة عمل تتوفر فيه شروط الممارسة السياسية كالقدرة على التفاوض والدخول في المنافسة والضغط، لهذا بقي عملها في حدود الدرجات الدنيا من الممارسة السياسية. لم تدرك المرأة الاتحادية أن قوتها لا تكمن فيما يمكن أن يقدمه الحزب لها، بل في مدى تقوية تنظيمها وتوسيع قاعدته الجماهيرية والتوجه إلى كل الشرائح الاجتماعية حتى يتحول التنظيم إلى قوة ضاغطة سواء داخل الحزب أو على الجهات المسؤولة. فبعدم تحقيقها لهذه المهمة تكون المرأة الاتحادية، رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها تكرس وبطريقة ضمنية منهجية العمل التي ترفضها وتحتج عليها. فالإصرار على تدخل الحزب هو إصرار ضمني وغير معلن على التبعية للرجل ما دام الحزب هو بدون قطاع نسائي مكون من الرجال فقط، تبعية تستبطنها المرأة بحكم استمرار هيمنة الثقافة الذكورية وصعوبة استئصالها من جذورها وصعوبة تجاوز التقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية وفي حالتنا هاته للأدوار السياسية.

المبحث الثاني: حزب التقدم والاشتراكية والتنظيم المشترك

لا يتوفر حزب التقدم والاشتراكية على قطاع نسائي، لأنه يؤمن بصيغة العمل المشترك بين الرجال والنساء، فما هي دوافع هذا الاختيار؟

1 الحزب الشيوعي المغربي: الاختيار الثوري ومحنة الاعتراف

عرف حزب التقدم والاشتراكية نشأته الأولى في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي بحيث التحق بعض المغاربة بشعبته المتواجدة بالمغرب ابتداء من 1936. كانت أهم إشكالية يواجهها هؤلاء هي كيف يثبتون مغربيتهم وهم متواجدون في حزب له صفة أجنبية، بمعنى كيف يصبح الحزب مغربيا، وكيف يفك ارتباطه مع الشعبة الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي. كان يتوفر في هذه الفترة على جريدة تحت اسم "clarté" في 1936 وبعد سنتين أصبحت تحت اسم "espoir". سيتعرض الشيوعيون لحملات اعتقال أدت بليون سلطان أحد زعماء الحزب وهو من أصل يهودي إلى تأسيس نواة للحزب الشيوعي المغربي وذلك في يوليوز 1943. تشكلت اللجنة المركزية بالدار البيضاء وأصدرت جريدة ناطقة باسمه تحت اسم "الوطن". وبعد موت ليون سلطان عام 1945 سيعرف الحزب مسارا آخر من جراء بعض التحولات أهمها تعيين علي يعته من أصل عربي ومسلم. ابتداء من هذه الفترة، أصبح الحزب يعرف بالحزب الشيوعي المغربي بدل الحزب الشيوعي بالمغرب.

عمل علي يعته على تحويل الحزب إلى هيأة مغربية وإثبات استقلاله التام مع إزالة الطابع الفرنسي عنه. بدأ الحزب يتدخل تدريجيا في القضايا الوطنية كالمطالبة بتحسين أوضاع المغاربة والدفاع عن استقلاليتهم وحريتهم ووحدة بلدهم. تجسدت هذه المواقف في البيان الصادر عن الحزب في المؤتمر الأول سنة 1946 حيث أدان فيه الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تخلى عن الخط الثوري.[122] يجدد التزامه ووقوفه إلى جانب الشعب المغربي وحقه في الاستقلال. لكن رغم انفصال الحزب الشيوعي المغربي عن الحزب الشيوعي الفرنسي ورغم تغييره من حدة مواقفه وتليينه لها لم يستطع نيل اعتراف الأطراف المغربية الأخرى خاصة حزب الاستقلال الذي ظل يشكك في وطنيته ويتهمه بالتبعية لجهات أجنبية، لم يعترف بمغربيته ولم يسمح له بالمشاركة في أي تكتل حزبي، بل ذهب إلى حد اتهامه بالتعاون مع إسرائيل. لم يصدر هذا الموقف عن حزب الاستقلال وحده بل عن باقي الأحزاب المغربية التي شكلت "الجبهة الوطنية المغربية" في أبريل 1959 والتي

---

[122] - ضريف محمد: *الأحزاب السياسية المغربية*، إفريقيا الشرق، ص 67.

ضمت أربعة أحزاب وهي: حزب الشورى والاستقلال، حزب الاستقلال، حزب الوحدة المغربية، حزب الإصلاح الوطني."[123] بحيث نص البند السابع على أن الأحزاب الموقعة تلتزم بأن لا تقبل تأسيس جبهة موحدة مع الشيوعيين المغاربة.[124] قام الحزب الشيوعي المغربي بعدة خطوات من أجل إثبات مغربيته ووطنيته كتقديم الولاء إلى الملك محمد الخامس في نونبر 1955 وتأييد تعيين الحسن الثاني كولي للعهد في نونبر1957، بالرغم من ذلك لم يتمكن من كسب الاعتراف من أي طرف مما عرضه للحظر عدة مرات اضطر معها إلى العمل في السرية.[125]

2- حزب التحرر والاشتراكية والتخلي عن الماركسية اللينينية

أمام رفضه وعدم الاعتراف به من طرف كل القوى الفاعلة في البلاد أحزابا ونظاما، رغم ما أبان عنه من مواقف لا تشكك في وطنيته، ومع الحظر المتكرر اضطر الحزب الشيوعي المغربي إلى تليين مواقفه وتغيير اسمه. أثناء عقده للمؤتمر الثالث سنة 1966 خرج بقرار تغيير تصوره الإيديولوجي من الماركسية اللينينية التي كان يتبنى مبادئها في تحاليله وممارساته إلى الاشتراكية العلمية، وكذا تغيير اسمه من"الحزب الشيوعي المغربي" إلى "حزب التحرر والاشتراكية" فعمل على هيكلة نفسه من جديد معتمدا على أسلوب "الخلية" كوحدة العمل في المدن، و"مجموعة الدوار" كوحدة العمل في البوادي، وتوزيع العمل على مجموعات وفروع وتنظيمات إقليمية تسير من قبل اللجن المنتخبة. ولتحقيق هذه المرحلة الانتقالية، أكد الحزب على رفضه الخيار الثوري وتشبثه بالخيار الديموقراطي ومطالبته بديموقراطية برلمانية يقودها تحالف قوي يحارب الإقطاع والإمبريالية.[126] اعتبر الحزب أن المؤتمر الوطني هو أعلى هيأة تنظيمية لاتخاذ القرارات وتحديد الاختيارات الإيديولوجية والسياسية. مع هذا التغيير وانطلاقا من إيمانه بالمركزية الديموقراطية اعتبر حزب التحرر والاشتراكية نفسه حزبا ثوريا تقدميا يدافع عن مصالح الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والفقراء والمثقفين، وبتعامله مع كل هذه الفئات سيصبح حزبا جماهيريا، فكيف برر الحزب تغيير اسمه وتوجهه الإيديولوجي؟ أكد الحزب على أن تبنيه للاشتراكية العلمية كمنهج واختيار يتلاءم مع الواقع المغربي ومرتبط بالتقاليد الثورية للشعب المغربي والتراث العربي والبعد التحرري للدين الإسلامي.[127] لهذا أعلن عن كونه حزبا تتطابق إيديولوجيته مع المؤسسات الملكية ويعارض بشدة فكرة

[123]- Rezette, R. : *Les partis politique marocains*, Paris, 1955, p. 240.

[124]- Ibidem

[125] - ضريف محمد: المرجع السابق، ص95 .

[126]- Belhaj, A.: *Les partis politiques dans le Maroc indépendant*, op, cité.

[127]- Yata, A. : *Problèmes actuels de la révolution nationale démocratique. Bilan de 15 années d'indépendance*, 3ème congrès ,1966.

الحزب الوحيد. كما يؤمن بضرورة التدرج في تطبيق الديموقراطية الاشتراكية مؤكدا على الخيار الديموقراطي وتطبيق الديموقراطية البرلمانية لذلك طالب بضرورة تغيير القانون الانتخابي وبناء نظام التمثيل النسبي.

3- من التحرر والاشتراكية إلى التقدم والاشتراكية

لم يتمكن الحزب من نيل الشرعية وكسب الاعتراف بالرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها. فقد أعلنت محكمة الرباط حل حزب التحرر والاشتراكية عام 1969. وفي تحديد أسباب اتخاذ هذا الإجراء، لم تثر مسألة الايديولوجية الشيوعية للحزب بل استندت المحكمة على بعض الحيثيات كمشاركة أعضائه في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد بموسكو في يوليوز 1969.[128] بعد هذا الحظر لم يعمل الحزب على تليين مواقفه فحسب بل تخلى كلية عن الاختيار الثوري وأصبح ينتقد بحدة النزعة اليسارية التي وصفها علي يعته الأمين العام للحزب بالمغامرة التي ترفض التحليل والتبصر، وقابلها باللامسؤولية، مما حدا بأحد المحللين إلى نعت أعضاء الحزب بكونهم "شيوعيون بدون شيوعية."[129]

بحثا عن الشرعية أصبح الحزب يتبنى الخيار الإصلاحي، وللحصول عليها بعث علي يعته بمذكرة إلى القصر الملكي في 20 غشت 1972 أكد فيها اختياره الإصلاحي وتخليه عن الاختيار الثوري. لم توقف هذه المحاولات الحظر المفروض على الحزب، إلى أن غير اسمه للمرة الثانية فأصبح يحمل اسم"التقدم والاشتراكية" بدل التحرر والاشتراكية، وهي التسمية التي لا زال يحملها إلى الآن. فما هي تصوراته الأيديولوجية؟ كيف بلور مواقفه السياسية من أهم القضايا؟ ما هو تصوره للمسألة النسائية؟

3-1 الاشتراكية العلمية نظام العدالة والديموقراطية

ظلت الاشتراكية العلمية هي المرجعية الفكرية والإيديولوجية التي تبناها حزب التقدم والاشتراكية منذ مؤتمره الثالث سنة 1966 إلى آخر مؤتمر سنة 2001. لهذا كان يؤكد على أنه بدون نظرية ثورية لا يمكن تحقيق الثورة. والبروليتاريا هي الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع، لكنها لا يمكن أن تتجاوز النضال النقابي والإصلاحي إلا إذا كانت موجهة. لهذا يعتبر حزب التقدم والاشتراكية نفسه حزب الطبقة العاملة، و مهمته الأولى هي توجيهها وتأطيرها سياسيا حتى تقوم بأدوارها الطلائعية. فالاشتراكية العلمية كنظرية تمتلك الأدوات المناسبة للتحليل والمعرفة والخلق وتسمح

---

[128]- ضريف محمد: مرجع مذكور، ص 190.

[129]- ضريف محمد: مرجع مذكور، ص 190.

بتطوير التراث الثقافي للحضارة المغربية لأنها في جوهرها تطوير دياليكتيكي للمجتمعات الإنسانية، هي كذلك منهج للتحليل موجه للعمل من أجل خدمة السلم العالمي وتقدم الشعوب وتطوير الإنسان وملكاته. الاشتراكية العلمية هي الإيديولوجية التي من شأنها أن تخرج المجتمع من الأزمة السياسية والاقتصادية التي يوجد عليها كما أشار إلى ذلك التقرير الإيديولوجي للمؤتمر.[130] ستطرح على الحزب بعد سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، أزمة المرجعية وستحتل الصدارة في أعمال المؤتمر الخامس للحزب المنعقد عام 1995، "مما لا ريب فيه أن إحدى السمات البارزة لبداية العقد الأخير من هذا القرن هو الزلزال الإيديولوجي والسياسي الضخم الذي شكله انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية في حركية سياسية اتسمت بسرعة فائقة أذهلت كل الملاحظين."[131] لم يشكك بشكل مطلق في صلاحية الاشتراكية العلمية واعتبر أن سقوط المنظومة الاشتراكية لا يعني سقوط قيم العدالة الاجتماعية التي قامت عليها الاشتراكية، بل إن السقوط يعني فشل تجربة تاريخية بعينها وذلك لأسباب سياسية، منها محاصرة الإمبريالية للمنظومة الشرقية، إلى جانب تراكم الأخطاء المنهجية وعلى رأسها وضع القدسية على الاشتراكية كفكر، مما حدا بتلك الدول إلى إغفال الحريات العامة وحقوق الإنسان وقيم الديموقراطية. إضافة إلى ذلك عدم قدرة تلك الدول على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وتلبية المتطلبات اليومية للمواطنين. لكن الفشل لا يعود للفكر الاشتراكي بقدر ما يعود لتجربة الدول التي تبنت هذا الفكر، اعتبر المؤتمر أن الاشتراكية تشكل الفكر الأكثر قدرة على وضع أسس العدالة الاجتماعية. "فالاشتراكية العلمية ارتكبت أخطاء طبيعية بسبب فتوة الفكر الاشتراكي نفسه وليد منتصف القرن الأخير في أوروبا، وبسبب قلة تراكماتها التاريخية، كما أن الاشتراكية لا يمكن تحميلها مسؤولية الأخطاء فحسب طالما أنها كانت وما تزال التوجه السياسي الأكثر انسجاما مع هموم الإنسانية التواقة إلى العدالة الاجتماعية"[132] ستظل الاشتراكية في نظر حزب التقدم والاشتراكية الفكر المناهض للاستغلال الرأسمالي لذلك "فسقوط دول اشتراكية، لا يعني أن الرأسمالية هي الحل"[133] لأنها ستدخل العالم في القطبية الأحادية التي ستجعل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها المتحكم في مصير الشعوب. لهذا أبدى الحزب تخوفه الواضح من الصراعات التي

---

[130]- *Vers le 4ème congrès national du parti du progrès et du socialisme, projet du rapport du comité central.* Edition Al Bayane, juin 1987, p. 82.

[131]- حزب التقدم والاشتراكية، لنحول الأفكار إلى تقدم، أطروحة المؤتمر الوطني الخامس المنعقد بالرباط، أيام 21–22–23 يوليوز 1995، ص 12.

[132]- المرجع السابق، ص 13.

[133]- المرجع السابق، ص 12.

ستفرزها الوضعية الجديدة بين (الشمال–الجنوب) والتي تجعل العالم موزعا إلى موقعين، موقع الثروة في الشمال مقابل موقع الفقر في الجنوب، مما سيفضي إلى تناقضات ذات طابع اقتصادي بالأساس.

طرحت على حزب التقدم والاشتراكية كباقي الأحزاب الاشتراكية في العالم مسألة تحديد المرجعية الفكرية بعد سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية، ورغم ذلك وحتى حدود مؤتمره السادس المنعقد في 2001 حافظ على مرجعيته وجدد إيمانه بمبادئ الاشتراكية العلمية واعتبر أن مبادئها السامية وقيمها الإنسانية لم تفشل ولا زالت تحمل قيمتها التاريخية، لذلك رد على خصومها الذين اعتبروا فشلها في تجربة الدول الاشتراكية نهاية لها وانتصارا للفكر الليبرالي وللنموذج الرأسمالي، مذكرا "بالإنجازات الهامة والغنية التي راكمتها في خدمة الإنسان والتي لا يمكن القفز عليها."[134] فالماركسية كنظرية قائمة على الجدلية والتطور تقدم أدوات تحليلية ومفاهيم تطور ذاتها وتتفاعل مع مستجدات الواقع الجديد، كما أنها تؤمن بالتطور كجوهر للتاريخ وتستفيد من تقدم العلوم والمجتمعات الإنسانية. لهذا يرى الحزب أنه مطالب بتفعيل هذه الإمكانيات والحفاظ على النظرة الثورية والواقعية والعقلانية التي طبعت مسيرته التاريخية، وجعلته "يتعامل منذ نشأته مع المرجعية الاشتراكية انطلاقا من الواقع بكل ما يحمل من الخصائص والخصوصيات على المستوى الاجتماعي والفكري، وبناء على الحقائق الجديدة التي يفرزها تطور العلوم، والواقع المتغير للمجتمعات وهذه الواقعية والعقلانية هي التي كانت وراء تفوق الحزب وتميز مواقفه ودقة تحاليله مقارنة مع أشقائه".[135] بناء على هذا الموقف يرى حزب التقدم والاشتراكية أن تطوير الفكر الاشتراكي لن يتأتى إلا بتضافر الجهود بين كل فصائل الحركة الاشتراكية والعمالية عبر العالم.

3- 2 الرأسمالية نظام مستورد وغير عادل

يرى حزب التقدم والاشتراكية أن النظام الرأسمالي قد تم استيراده للمغرب في شكله الاستعماري، لذلك فرض بالقوة والعنف من خلال الغزو الفرنسي وفقدان المغرب لاستقلاله. لقد عمل الاستعمار على تقسيم المغرب وتفكيك وحدته ومضاعفة الفقر بين أفراد الشعب عن طريق نزع الأراضي وتهميش الحرف والصناعات التقليدية. الرأسمالية المصدرة للمغرب من طرف المعمرين هي الضريبة الثقيلة للإمبريالية.[136]

---

[134]- حزب التقدم والاشتراكية، تهييء المؤتمر الوطني السادس، مشروع الأطروحة والبرنامج العام، يونيو 2001، ص 38.

[135]- المرجع السابق، ص 39.

[136]-*Thèses adoptées par le 2ème Congrès National du Parti du progrès et du socialisme nos analyses, nos buts, nos tâches*, 23-24-25 Février 1979, p. 146.

فالليبرالية الاقتصادية في شكلها الحالي ليست سوى انحرافا للاستعمار الجديد، لذلك هي عاجزة حاليا عن تحقيق الإقلاع الاقتصادي والفلاحي والصناعي للبلد، تحكم عليه بالاندماج في النظام العالمي الذي يهدف إلى إبقاء هذه البلدان ومنها المغرب في حالة تبعية دائمة. فالرأسمالية ليس من شأنها أن تغني سوى الأغنياء سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالبلدان، لأنه نظام قائم على اللامساواة التي تجعل العامل يبيع قوة عمله لمن هو أغنى منه. الرأسمالية نظام يزرع اللامساواة بين الناس حتى تصبح راسخة.

3- 3 الثورة الوطنية الديموقراطية في إطار الاشتراكية

إن الثورة الوطنية الديموقراطية كما يشير إلى ذلك الاسم وقبل كل شيء عمل وطني قادر على تجميع أكبر الفئات والشرائح الاجتماعية، من أجل نشر مبادئ الديموقراطية والدفاع عن القوانين الاقتصادية والاجتماعية للعمال ولأفراد الشعب كما تعمل على تقليص هيمنة الأوليغارشية التي تدعم الإمبريالية وتضعف حركتهما. فالرأسمالية تقسم المغرب إلى قسمين: مغرب نافع ومغرب غير نافع الأول يجب أن يستفيد من اليد العاملة التي يقدمها الثاني، وفي هذه الحالة تكون الاشتراكية وحدها قادرة على رفع التحدي والقضاء على هذه الفوارق والتمايزات وجعل كل مواطن مغربي يتوفر على شغل، وتحرير الطاقات المكسورة والمصادرة عن طريق الاستغلال الرأسمالي.

في كل مؤتمراته ينتقد الحزب الحكومات المتعاقبة والتي عملت على صيانة مصالح الفئات ذات الامتيازات وتجاهل مصالح الفئات الشعبية. لهذا فالقوى التقدمية ومنها حزب التقدم والاشتراكية مطالبون بمواجهة الامبريالية والرأسمالية المرتبطة عضويا مع الطبقات المستفيدة. وما يضاعف هذه الأزمة هو انقسام الصف التقدمي والقوى الوطنية.

4 – حضور المسألة النسائية في المقررات الحزبية

كان حزب التقدم والاشتراكية يخصص حيزا صغيرا في كل مقرراته الحزبية ليتكلم عن المسألة النسائية، فما هي مقاربته الفكرية والمنهجية للمسألة؟ وفي ماذا يلتقي أو يختلف مع الأحزاب الأخرى، خاصة تلك التي تتبنى الاشتراكية؟

لم يتحدث الحزب في أي مقرر عن شكل تنظيمي اسمه القطاع النسائي، بل كان يكتفي بتقديم وصف لوضعية المرأة المغربية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، مع إعطاء بعض الحلول من أجل تجاوزها.

من خلال قراءة ما خصصه الحزب للمسألة النسائية في مقررات مؤتمراته الوطنية الستة، نسجل الحيز الضيق الذي كان يخصص لها والذي لا يتراوح بين الصفحتين والنصف صفحة. كما هو الأمر بالنسبة لقضايا أخرى يتعامل معها كقضية الشباب، الهجرة، والطلبة. في هذا الحيز الضيق المخصص للمسألة النسائية هناك قضايا تكررت في جل المقررات، وقضايا تطرق إليها مرة واحدة فقط.

القضايا المتكررة

1- يعتبر الحزب في جل مقرراته أنه يبذل مجهودا من أجل تطوير العمل وسط النساء مثل تقديم البعض منهن للانتخابات، يشيد ببعض المجهودات التي تبذلها نساء الحزب كالاتصال ببعض النساء في قطاعات مختلفة (الفلاحة، ربات البيوت، المعامل) وإن كان يسجل بأسف تأخره في هذا الميدان معتبرا أن النتائج التي تم تحصيلها لا زالت ضعيفة. في بداية الثمانينات عبر على ضرورة "المثابرة وبذل المزيد من الجهود بالتحليل وتعميم المكتسبات الإيجابية وتجاوز كل ما هو سلبي"[137] وظل نفس الأمر مطروحا حتى آخر مؤتمر في 2001 حيث جدد الحزب أسفه على استمرار نفس الأوضاع في صفوف النساء وعدم تمكنه من القيام بالأدوار المنوطة به رغم المجهودات التي بذلها في هذا الاتجاه "إلا أن الحزب للأسف الشديد تهاون بعد ذلك في العمل من أجل تعبئة النساء داخل الحزب بالذات وتميز نشاطه بنوع من الميل نحو ترك الموضوع للرفيقات وحدهن في حين أن القضية يجب أن تعالج كقضية للحزب برمته."[138]

2- يفتخر الحزب بأنه من الأحزاب الأولى التي خصصت صفحة أسبوعية من جريدتها للمسألة النسائية واعتبرها منبرا لمناقشة قضايا المرأة ومتابعة عمل الحزب فيها ونشر تقارير عن بعض الأنشطة التي تقوم بها نساء الحزب وبعض أعضائه كذلك، على المستوى الوطني وفي الأقاليم كالندوات والتجمعات والاحتفالات بحيث "تميزت جريدتا البيان وبيان اليوم في السبعينات بتخصيص صفحتين أسبوعيتين للنساء وقضاياهن".[139]

3- يعتز لكونه أول حزب جعل الاحتفال باليوم العالمي للمرأة 8 مارس تقليدا راسخا. وقد ظل يكرر هذا الأمر إلى آخر مؤتمراته " لقد كان حزب التقدم والاشتراكية تاريخيا حزبا طليعيا في تعامله مع المسألة النسائية، ويحق له أن يفتخر

[137]- Parti du Progrès et du Socialisme : *Pour le changement démocratique, en faveur des intérêts de la patrie et des droits du peuple. Thèses du 3ème congrès national*, édition AL-Bayane, 1983, p.169.

[138]- مشروع الأطروحة والبرنامج العام، المؤتمر الوطني السادس، 2001، ص 15.

[139]- المرجع السابق، ص 14.

بما راكمه من إنجازات في هذا المجال. فهو الحزب الأول الذي أدخل الاحتفال العلني باليوم العالمي للمرأة المحتفل به كل 8 مارس."[140]

4- يعتبر الحزب أن المسألة النسائية ليست مسألة نساء الحزب فحسب بل هي قضية الحزب برجاله ونسائه، تهم الحزب بكل تنظيماته وتعتبر من بين مهامه الحيوية والأساسية، وأنه يتعامل معها كواحدة من القضايا الهامة مثل الديموقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، "فحقوق المرأة جزء من حقوق الإنسان. وهي في صلب النقاش حول الديموقراطية."[141] لهذا الاعتبار، أي عدم الاقتناع بجدوى الفصل بين الرجال والنساء في العمل لم يؤسس حزب التقدم والاشتراكية قطاعا نسائيا واشتغل دائما بصيغة العمل المشترك.

5- يسجل الحزب التناقض الواضح في وضعية المرأة، والذي يتجلى في الفرق الحاصل بين مكانتها داخل المجتمع حيث شقت طريقها وخطت خطوات كبيرة في مجالي التعليم والشغل، وبين مستوى تنظيمها السياسي الذي لا زال متخلفا وضعيفا. في هذا الصدد انتقد بحدة الإجحاف القانوني اتجاهها والمتمثل أساسا في مدونة الأحوال الشخصية واعتبر أن تعديلات 1992 لم تكن في المستوى المطلوب. "إن التعديلات الأخيرة المدخلة على مدونة الأحوال الشخصية تبقى رغم بعض إيجابياتها بعيدة جدا عن الاعتراف للنساء بأهليتهن."[142]

قضايا لم تتكرر

وهي قضايا تطرق إليها الحزب مرة واحدة لأنها مرتبطة بظرف أو حدث معين:

1- في المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد سنة 1987 تطرق الحزب في الحيز المخصص للموضوع إلى مظاهر الاستغلال المزدوج للنساء وبين أنهن أولى ضحايا البطالة والاستغلال مدللا على ذلك ببعض الإحصائيات، كما احتج على غياب الشروط القانونية والاجتماعية في أغلب قطاعات الشغل كقطاع الزرابي وفي المعامل السرية. كما ندد بالأمية وظاهرة الدعارة المنتشرة في صفوف النساء من الطبقات الفقيرة على وجه الخصوص.[143]

---

[140]- المرجع السابق، ص 14.

[141]- حزب التقدم والاشتراكية: لنحول الأفكار إلى تقدم، أطروحة المؤتمر الوطني الخامس المنعقد بالرباط أيام 21-22-23- يوليوز 1995. ص 28.

[142]- المرجع السابق، ص 28.

[143]- Parti du Progrès et du socialisme : *Projet du rapport du Comité Central*. Édition AL-Bayane, juin 1987, p. 56.

2- أشار إلى موقف المغرب من الاتفاقية الدولية حول مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة ومصادقته عليها بتحفظ، ثم مطالبة الحركة النسائية ومن ضمنها نساء الحزب برفع هذا التحفظ. في نفس المؤتمر تعرض الحزب إلى مسألة خطة إدماج المرأة في التنمية معبرا عن تأييده لها وعن رده على المعارضين "يساند حزب التقدم والاشتراكية بقوة حكومة التناوب وكذا برنامج خطة إدماج المرأة في التنمية التي تمت صياغتها بتعاون مع المنظمات الغير الحكومية، كما أن حزبنا ينادي باقي القوى الديموقراطية والتقدمية لمناهضة أعداء الديموقراطية والتقدم والحداثة والذين يعللون مواقفهم بمبادئ بعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف، دين العدالة والمساواة."[144]

3- تأسيس جمعية نسائية من طرف مناضلات الحزب باعتبارها أول جمعية نسائية مناضلة تأسست بإيعاز من الحزب وهو "يفتخر اليوم وهو يرى الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب كمنظمة نسائية مستقلة تخدم القضايا السامية التي خلقت من أجلها، أي الدفاع عن حقوق المغربيات."[145]

اشتغل حزب التقدم والاشتراكية طيلة تاريخه بصيغة العمل المشترك. طالب دائما بأن تصبح المسألة النسائية قضية مجتمع تحضى باهتمام المناضلين من الرجال والنساء. لعبت بعض مناضلاته دورا بارزا في تفعيل القضية على الواجهة النسائية من خلال عمل الجمعية التي أسسنها في أواسط الثمانينات. خلص في مقرراته الأخيرة إلى أنه لم يقم بالدور التعبوي في صفوف النساء بالشكل الذي يراه مناسبا، في نفس الوقت عبر عن اعتزازه بعمل مناضلاته داخل وخارج الحزب. كيف يمكن تبرير هذه الهوة الكبيرة بين تصوراته المؤمنة بقضية المرأة وإنجازاته التي لم تتمكن من تفعيل تلك القناعات؟ هل اعتزازه بحصيلة ما قدمته نساؤه على الواجهة الجمعوية مؤشر على تخليه عن مهمته في هذا الشأن والاعتماد على عمل مناضلاته في الجمعية؟

لم يتوفر حزب التقدم والاشتراكية على قطاع نسائي في أية مرحلة، بل كان دائما يستبعد فكرة تنظيم نسائي مستقل. وعن الأسباب، تقول إحدى المسؤولات "إن العمل بالقطاع لا يقنعنا كثيرا، ولا يشعرنا بالاكتفاء ولا يساعدنا على الاندماج في عمل الحزب، القطاع النسائي لا يشكل إطارا صالحا للنساء خاصة في السابق لما كانت السياسة تخيف الكثيرين خاصة النساء. إضافة إلى أن القطاع لا يمنحنا إمكانية العمل مثل باقي الرفاق، لهذا فضلنا العمل في إطار مرن يمكن أن يجلب النساء ويساعدهن

---

[144]- مشروع الأطروحة والبرنامج العام المؤتمر الوطني السادس يونيو 2001. ص 47.

[145]- المرجع السابق، ص 15.

على التعبير عن مشاكلهن وطموحاتهن."[146] لم يتمتع حزب التقدم والاشتراكية كما تشهد على ذلك الأحداث التاريخية بالاستقرار في وضعه الداخلي إلا بعدما تخلى عن النظرية الثورية وتبنى الخط الإصلاحي في بداية السبعينات، كما أنه لم يتمتع قط بقاعدة جماهيرية كبيرة، اعتبر نفسه حزب الطبقة العاملة والفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع، لكنه لم يكن أبدا حزبا جماهيريا ولا عماليا، لأن الطبقة العاملة تشكل أقل من 10%، وقاعدته الجماهيرية ظلت دائما جد محدودة،[147] ويلاحظ أن جل أطره منحدرون من الطبقة المتعلمة والمثقفة على وجه الخصوص، وأن معظم تقاريره ووثائقه الداخلية مكتوبة باللغة الفرنسية. ظل يعمل بدون تنظيم نسائي إلى حدود المؤتمر الوطني السادس حينما طرح في مشروعه فكرة "تنظيم قطاع نسائي حزبي على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي، وأن يساهم الحزب في تنظيم وتأطير النساء حسب قطاعات العمل من أطر عليا وعاملات وأستاذات ومزارعات وخادمات مع القيام بأنشطة تساهم في توعيتهن بالشأن النسائي وتعبئتهن لفائدته، إلى جانب الأنشطة الاجتماعية والثقافية، مع الحرص على تكييف وسائل تواصلنا."[148] إلا أن المؤتمر لم يصادق على هذا المقترح وانتهى إلى "خلق لأول مرة في تاريخ الحزب "المجلس الوطني للمساواة" كتنظيم يضم النساء والرجال، ويحقق الاختلاط الجنسي، ليس بالضرورة أن يكون العدد متساو، الهدف هو أن يضم كل مهتم بالقضية النسائية من الرفاق ونساء اللجنة المركزية والفعاليات. لا يعوض هذا المجلس الشكل التنظيمي للنساء بل يبحث عن الكفاءات النسائية.... والتحسيس والتربية على المساواة لأن الحزب معني بكل القضايا المجتمعية"[149] إن خلق لجنة متساوية الأعضاء بين الرجال والنساء هي استمرارية لصيغة العمل المشترك، ما دامت المسألة النسائية مسألة جميع الأطر رجالا ونساء. عمل الحزب على تفعيل هذه الخطة قبيل الانتخابات التشريعية ل 2002 حيث قام بجولة في مجموعة من الأقاليم كان يحضرها معظم أعضاء الديوان السياسي من الرجال والنساء للحديث في كل القضايا بما فيها قضية المرأة. مبررات هذا الاختيار حسب أحد مسؤولي الحزب راجعة إلى كون "القضية النسائية في أحزابنا تفهم على أنها قضية الرفيقات والمناضلات وهذا هو العيب، علينا أن ندمج مقاربة النوع في أنشطة الأحزاب، بمعنى أن كل قضية تناقش يجب أن ينظر إلى أثرها على الرجل والمرأة على

---

[146]- في مقابلة مع الصقلي نزهة: عضو المكتب السياسي في المؤتمر الأخير للحزب، ورئيسة سابقة للجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، برلمانية في دورة 2002 ورئيسة فريق الحزب في البرلمان. أجريت مقابلة في فاس في مارس 2002.

[147]- سانتوشي جون كلود، *الأحزاب السياسية تحت المجهر، تعددية تحت المراقبة*، ترجمة محمد حمادي، دفاتر وجهة نظر(3) ص 21، 2003.

[148]- مشروع أطروحة المؤتمر السادس، ص 45.

[149]- نفس المقابلة مع الصقلي نزهة.

المناضل والمناضلة على حد سواء. هدفنا أن تصبح القضية النسائية هما للرفاق والرفيقات."[150]

شارك الحزب في حكومة التناوب ل 1998، وقد عين سعيد السعدي أحد أطر الديوان السياسي للحزب في منصب كاتب الدولة المكلفة بأوضاع المرأة والطفولة والمعاقين، كهيأة وزارية مستحدثة لأول مرة. أشرف على وضع مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية بتنسيق مع بعض الجمعيات النسائية، كمشروع يهدف إلى تحسين أوضاع النساء وبناء ثقافة المساواة، دافع عنه بقوة، لقي معارضة شديدة من طرف التيارات الإسلامية بمختلف تلويناتها الايديولوجية والسياسية أدت إلى إقالته من منصبه قبل المدة المخصصة.

يمكن القول إن حزب التقدم والاشتراكية يحمل نظرة متميزة للمسألة النسائية، له السبق في تخصيص صفحة على جريدته للموضوع، رغم طرحه لصيغة العمل المشترك بين الرفاق والرفيقات، فإن عمله في هذا المجال لم يكن أبدا عملا جماهيريا وظل محدود التأثير مما حدا بنخبته النسائية إلى البحث عن واجهة أخرى للعمل منحتها إمكانيات نضالية مادية ومعنوية لم يوفرها الإطار الحزبي المشترك. راكمت خبرة واسعة في مجال الدفاع عن حقوق النساء وتثبيت ثقافة المساواة،[151] وانتهت إلى تأسيس مركز تكوين القيادات النسائية الذي يهدف إلى تأهيل النساء للمشاركة السياسية، لكن عمل الحزب على الواجهة النسائية ظل دائما محدودا ومنحصرا في دائرة ضيقة.

---

[150]- في مقابلة مع السعدي سعيد: عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، كاتب دولة مكلف بالأسرة والأشخاص المعاقين في حكومة التناوب 1998. أجريت المقابلة في فاس، مارس 2001.

[151]- الجمعية المغربية لنساء المغرب، تأسست سنة 1985. تتواجد في مدينتي الرباط والدار البيضاء.

المبحث الثالث: منظمة العمل والتنظيم النسائي الجماهيري

ما ميز منظمة العمل منذ تأسيسها في بداية الثمانينات هو توفرها منذ البداية على قطاع نسائي يحمل تصورا جديدا للعمل النسائي ويحمل مشروع بناء حركة نسائية جماهيرية.

1- منظمة العمل والمشروع النسائي الموحد

من إفرازات وتفاعلات حالة الاستثناء التي أعلن عنها في المغرب بعد أحداث مارس 1965[152]، ومن نتائج هزيمة 1967 وما أفرزته من نقاش لدى النخبة العربية، وتبعا لانتفاضة الشباب في فرنسا وكذا بعض العواصم الأوروبية في 1968 تبلورت في بعض أوساط الفئات المثقفة والشبيبة المغربية تنظيمات سياسية مناهضة للطابع الإصلاحي للأحزاب التقدمية خاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية. وهكذا وفي أواخر الستينات ظهرت جبهة الطلبة التقدميين في الجامعة المغربية تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وهي عبارة عن تحالف بين تنظيم "ألف" ويمثل تيار إلى الأمام المنشق عن حزب التحرر والاشتراكية وتيار "باء" ويمثل تيار 23 مارس كاسم أخذ عن اليوم الذي أعلن فيه عن تأسيس هذه المنظمة وهو تيار منشق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكلاهما يتبنى الماركسية اللينينية. بدأ التباين بين منظمة "ألف" و "باء" مع بروز قضية الصحراء المغربية، حيث كان تنظيم باء يقر بمغربية الصحراء. وقد جرت محاولات كثيرة لتوحيد هذين التنظيمين وغيرهما من التنظيمات التي تتبنى نفس التوجه الفكري والسياسي إلا أنها جميعها باءت بالفشل "فقد كانت وحدة الحركة الماركسية- اللينينية نقطة دائمة في جدول أعمالها باعتبارها خطوة أولى في استراتيجية بناء الحزب الثوري. وقد عرفت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1974 محاولات انتهت كلها بالإخفاق لأسباب مختلفة في كل مرة ويكمل بعضها بعضا."[153]

تعرضت الحركة الماركسية اللينينية في بداية السبعينيات إلى حملات قمعية متتالية انتهت إلى اعتقال بعض أطرها ونفي وتصفية البعض الآخر، مما اضطر أعضاءها إلى ممارسة أنشطتهم في السرية أوفي المنفى. انتهى هذا الوضع إلى بلورة نقاش واسع بين المعتقلين السياسيين وأساسا المنتمين منهم إلى 23 مارس، انصب أساسا على إمكانية تحويل التنظيم من السرية إلى العلنية.

---

[152]- بوعزيز مصطفى: *اليسار المغربي الجديد النشأة والمسار (1965- 1979)* ترجمة وتقديم: زكري عبد الرحمان، مطبعة دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش، 1993.

[153]- المرجع السابق، ص 58.

مع عودة مجموعة من المنفيين في نهاية السبعينات تم تأسيس جريدة أنوال سنة 1979، ثم بدأ العمل على خلق تنظيم سياسي حصل على الشرعية القانونية سنة 1981 تحت اسم منظمة العمل الديموقراطي الشعبي. نظمت ندوتها التأسيسية الأولى في نفس السنة تحت شعار"دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع".عقدت أربعة مؤتمرات وطنية وقد ظل محمد بنسعيد أيت يدر أمينها العام إلى حدود 2002 حينما حلت نفسها واندمجت مع ثلاثة تيارات يسارية أخرى[154] تحت اسم "اليسار الاشتراكي الموحد".

2- القطاع النسائي للمنظمة العمل وشعار

"حركة نسائية جماهيرية ديموقراطية تقدمية ومستقلة"

اعتبرت منظمة العمل الديموقراطي الشعبي أن المسألة النسائية مدخل أساسي لتحقيق شعارها المركزي دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع، لذلك عملت على خلق قطاع نسائي مباشرة بعد تأسيسها في بداية الثمانينيات كهيأة تنظيمية تستقطب النساء وتعمل على تأطيرهن. عقد القطاع النسائي للمنظمة ندوته الوطنية الأولى في دجنبر 1983، فما هي السمات العامة التي طبعت هذه المرحلة فيما يخص المسألة النسائية؟ وما هي طبيعة المشروع الجديد التي أتى به هذا التنظيم النسائي الجديد؟ شهد المغرب في بداية الثمانينيات نوعا من الانفتاح السياسي تجلى في بلورة خطاب جديد يركز على المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان، مما شجع النخبة النسائية المغربية المنتمية إلى المكونات اليسارية بمختلف تلاوينها إلى المساهمة في تبنيه وتطويره. اتخذت البدايات الأولى شكل لجان نسائية داخل الجمعيات بالدرجة الأولى سواء منها المهتمة بحقوق الإنسان[155] أو الجمعيات الثقافية، كما شهدت المرحلة ظهور عدد من النوادي النسائية خاصة في مدينتي الرباط والدار البيضاء[156] تشتغل في دور الشباب وتركز على التحسيس ومحو الأمية. تزامن تأسيس القطاع النسائي لمنظمة العمل مع الإرهاصات الأولى لتشكل حركة نسائية مغربية (وهناك من يعتبر أنه شكل قاطرتها)[157] في وقت كان موقع القطاعات النسائية لباقي أحزاب اليسار لا يزال ضعيفا وغير مؤثر في الأوساط النسائية. كان القطاع الاتحادي الذي تأسس بضع سنوات من قبل لا زال يعاني من مشاكل تنظيمية، بينما لم يكن حزب الاستقلال يرى

---

[154]- وهي: الحركة من أجل الديموقراطية، الديموقراطيون المستقلون، اليسار الاشتراكي الموحد.

[155]- مساهمة بناني عبد العزيز: الحركة المغربية لحقوق الإنسان: النضال من أجل المواطنة ودولة القانون في الكتاب الجماعي، *وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي*، دار توبقال للنشر، 1998، من ص 179 إلى 198.

[156]- انظر حول هذه النوادي حوارا مع الشافعي ليلى في جريدة 8 مارس، نونبر 1991.

[157]- الأعداد الأولى من جريدة 8 مارس.

أن المسألة تتمتع بأية خصوصية فهي واحدة من المشاكل الاجتماعية، في الوقت الذي يؤمن فيه حزب التقدم والاشتراكية بضرورة طرح المسألة النسائية للنقاش لم يكن يتوفر بدوره على أي تنظيم نسائي وازن. إضافة إلى هذه المعطيات، ساهمت عوامل أخرى في جعل انطلاقة القطاع النسائي للمنظمة انطلاقة قوية نسبيا، أهمها غياب أي تنظيم نسائي جماهيري آخر، استفادته من الدعم القوي المقدم من طرف أجهزته الحزبية، توفره على جريدة 8 مارس كمنبر إعلامي مكنه من نشر أفكاره وتصوراته ومخاطبة فئات عريضة من النساء. أراد القطاع النسائي للمنظمة أن ينفتح على جميع الفعاليات النسائية من داخل وخارج المنظمة بهدف بناء حركة نسائية جماهيرية تجتمع فيها كل التيارات السياسية والحقوقية، لتفعيل ذلك خلق تجمعات نسائية في الأحياء تحت اسم "لجان 8 مارس" بهدف التواصل مع أكبر عدد من النساء. في هذا الإطار عقد ندوته الوطنية الأولى تحت شعار "من أجل بناء حركة نسائية جماهيرية ديموقراطية ومستقلة".

3- المشروع الجماهيري في غياب التنظيمات النسائية

طرح القطاع النسائي للمنظمة منذ لحظة تأسيسه مشروعا وحدويا يطمح إلى ضم كل الفعاليات النسائية بما فيها المنتمية إلى الأحزاب السياسية السابقة عليه تاريخيا، اكتفى قطاع المنظمة بدعوة مختلف التنظيمات النسائية للانضمام إلى صفوفه عوض إشراكها في بنائه، فما هي الضمانات التي كان يتوفر عليها لإنجاح مشروع من هذا الحجم؟

تعتبر منظمة العمل أن مهمتها التاريخية هي إنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية والتي لا يمكن أن تتم إلا ببناء مجتمع حداثي عقلاني يرفض الذهنيات المتخلفة ويؤسس لعلاقات متكافئة بين الرجال والنساء، والقطاع النسائي باعتباره تنظيما تابعا للمنظمة مطالب بتفعيل مبادئها وتوجهاتها ومن هذا المنطلق أكد على المنطلقات التالية:

- خصوصية المسألة النسائية وضرورة التعامل معها وفق هذه الخصوصية.

- ضرورة ابتكار أساليب عمل خاصة وأشكال تنظيمية متلائمة مع واقع المرأة المغربية.

- ضرورة تحقيق استقلالية نسبية في العمل النسائي كما هو الشأن في العمل النقابي والثقافي.

- نظرة الأحزاب إلى المسألة النسائية نظرة اختزالية.

انتقد القطاع النسائي للمنظمة بحدة المواقف السابقة عليه من المسألة النسائية سواء منها مواقف الأحزاب السياسية أو بعض الهيئات النسائية أو التوجهات الفكرية، لخصها في ثلاثة طروحات أساسية:

– الطرح التذويبي الذي يختزل المسألة النسائية في النضال السياسي العام ويعتبر أن تحرر المرأة هو نتيجة حتمية لتحرر المجتمع، وهو طرح يعجز عن جذب النساء للعمل السياسي. النقد هنا موجه لحزب الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية اللذان يشيران في أدبياتهما إلى أن تحرر المرأة سيتحقق بصفة تلقائية ومباشرة مع تحرر المجتمع من التبعية وبناء المجتمع الاشتراكي.

– الطرح النسواني الذي ينظر إلى الرجل كخصم للمرأة، وهو طرح يموه الصراع وينقله من صراع طبقي إلى صراع بين الرجال والنساء، وهو طرح نادت به بعض التيارات الجمعوية والفكرية المنتمية إلى إحدى الفصائل الطلابية والتي لم يكن لها تأثير كبير.[158]

– الطرح اللاتسيسي الذي يرى أن الحركة النسائية سوف تنشأ بشكل عفوي تلقائي عندما تكتمل شروطها الضرورية ومن أهمها انتشار الوعي في صفوف النساء. المقصود بهذا الطرح بعض التوجهات الفكرية التي تعالج المسألة النسائية في بعدها الثقافي وتتجاهل الشروط الاجتماعية والاقتصادية، وهو طرح يخفف من حدة الصراع الطبقي الحقيقي ويخدم في آخر المطاف الصف الرجعي.

انطلاقا من قراءته للتصورات السائدة، اعتبر القطاع النسائي للمنظمة أن التجارب السابقة فاشلة لأنها لم تستطع استقطاب النساء ونشر الوعي في صفوفهن نظرا إلى طغيان الطابع الحزبي الضيق واستحضار الاعتبارات السياسية بالأساس، لذلك عجزت عن بناء تنظيم نسائي متماسك قادر على إخراجهن من حالة اللامشاركة الفعلية في الحياة السياسية. إن الاكتفاء بالعمل في الإطار الحزبي سوف يبقي النساء مبعدات عن المشاركة السياسية الفعلية ولا يسمح لهن بالتنظيم والتعبئة. كما أن الأحزاب بصيغتها الحالية لا تتناسب ووضعية المرأة وبالتالي لا تقدم لها ما هي في حاجة إليه. إذن ضمن هذا الإطار يطرح القطاع النسائي للمنظمة خصوصية المسألة النسائية ويعتبر أنها تأتي على رأس القضايا التي تجب مراعاتها في تسطير البرامج والأساليب التنظيمية، ولتحقيق هذه الغاية يتطلع إلى المساهمة في "خلق تنظيم نسائي جماهيري ديموقراطي مستقل يحتضن كل النساء المتطلعات إلى غد أفضل بمختلف انتماءاتهن السياسية والإيديولوجية".[159] لهذا اعتبر القطاع النسائي للمنظمة أن ما

---

[158]- كانت هذه الجمعيات تنتمي إلى تيار القاعديين، إحدى الفصائل الطلابية المتواجدة في الجامعات المغربية.

[159]- الندوة الوطنية الأولى للقطاع النسائي لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي، 24– 25 دجنبر 1983، ص 24.

يميزه عن غيره من التنظيمات التي انتقدها هو تمكنه أولا من قراءة وتحليل وتفسير وضعية المرأة بكيفية مختلفة، ثم ثانيا من خلال ابتكاره لمناهج عمل جديدة وملائمة لوضعية المرأة المغربية. لذلك انتهت الندوة الوطنية التي عقدها في 25 دجنبر 1983 إلى اقتراح تأسيس تنظيم نسائي موحد يضم كل الفعاليات النسائية سواء المنتمية إلى الأحزاب السياسية أو المستقلة من أجل بناء حركة نسائية جماهيرية ديموقراطية مستقلة. ومن داخل أعمال الندوة وجه القطاع النسائي للمنظمة النداء التالي لكافة التنظيمات والفعاليات.

نداء من أجل بناء تنظيم نسائي جماهيري تقدمي:

إن الندوة الوطنية الأولى للقطاع النسائي لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي، إذ تؤكد على أهمية القضية النسائية واندراجها ضمن القضايا المركزية في نضالنا الديموقراطي العام، تسجل استمرار الأوضاع المزرية التي تعاني منها المرأة المغربية، والمتمثلة أساسا في الحيف واللامساواة الممارسة ضدها على كل الأصعدة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالرغم من انخراطها في العمل الاجتماعي.

إذا كانت مشاركة النساء في حركة الجماهير العامة ضرورية لتحقيق أية نقلة حقيقية في سيرورة النضال الديموقراطي التحرري، فإن الجمهور الواسع من النساء ما زال يعاني من تدني الوعي والتهميش وضعف الانخراط في النضالات التي تخوضها عموم الجماهير سياسيا واجتماعيا وايديولوجيا.

بيد أننا بدأنا نلمس اهتماما متزايدا بالقضية النسائية في الساحة السياسية والثقافية المغربية سواء وسط القوى التقدمية أو لدى شريحة تتسع باستمرار من النساء المثقفات غير أن غياب التنظيم النسائي الديموقراطي التقدمي، ترك المجال مفتوحا لترتع فيه القوى الرجعية ومكنها من الإمساك بالمبادرة في العمل النسائي حيث استطاعت العمل على خلق تنظيمات نسائية مختلفة لكسب الجماهير النسائية ولاحتواء أية بوادر لتشكيل حركة نسائية منفلتة من قبضة اليمين.

وتأسيسا على كل هذا فإن الندوة تهيب بكل الهيئات الوطنية السياسية والنقابية والثقافية والنساء الديموقراطيات التواقات إلى بزوغ فجر انعتاقهن وعلى كل الضمائر التواقة والغيورة على تحرير المرأة أن تضافر الجهود لبناء تنظيم نسائي جماهيري ديموقراطي وتقدمي ينبني على أساس المبادئ التالية:

- الاستقلالية كضمان أساسي لدمقراطية المنظمة النسائية وجماهيريتها.

- الانطلاق من خصوصية وضع النساء في تسطير برنامج المنظمة وخططها وأساليب عملها من أجل لف أوسع جمهور نسائي حولها.

- العمل على الرفع من وعي النساء واكسابهن خبرة تنظيمية ونضالية تمكنهن من فرض مطالبهن الخاصة وتؤهلهن للانخراط في النضال العام للجماهير الشعبية كافة.

فلنتحد جميعا – قوى تقدمية ونساء تواقات لغد خلاصهن- من أجل احتضان هذا المشروع الوطني الهام، مشروع تنظيم نسائي جماهيري ديموقراطي مستقل.

انطلق المشروع الوحدوي الذي جاء به القطاع النسائي لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي من أجل بناء حركة نسائية مغربية من أربعة مبادئ أساسية وهي الجماهيرية، الديموقراطية، التقدمية، الاستقلالية، فبأي معنى استعمل هذه المبادئ؟

الجماهيرية، هي انفتاح جماهير النساء المنتميات للتنظيم المقترح على النساء من مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية والانتماءات السياسية بهدف بناء تنظيم نسائي وطني موحد تشكل المسألة النسائية هدفه وغايته.

الديموقراطية وتعني القبول المبدئي والفعلي بالاختلاف بين مكونات التنظيم وترسيخ أسس ومبادئ الحوار الفعال من أجل بناء علاقات ديموقراطية بين مختلف الهياكل التنظيمية من ناحية وبين مختلف التيارات والتوجهات الفكرية التي سوف تنضم إليه من ناحية ثانية. "فالديموقراطية هي الضمانة الأساسية لتحقيق الجماهيرية بما تعنيه من انفتاح على كل الجماهير النسائية واحتضان وحشد كل طاقاتها واستعداداتها."[160]

التقدمية هي توجه سياسي وتصور إيديولوجي تحرري يعتبر أن قضية المرأة جزء لا يتجزأ من قضايا باقي الفئات والشرائح الاجتماعية، أي أن التنظيم سيصبح رافدا من روافد الحركة الجماهيرية بشكل عام.

الاستقلالية والمقصود بها ضرورة تمتع التنظيم باستقلالية كاملة عن الأحزاب السياسية أو أية جهة أخرى من أجل حمايته من أية تبعية، لهذا يجب أن تتجلى هذه الاستقلالية في تدبير شؤونه الخاصة وفي اتخاذ جل القرارات وفق قوانينه الداخلية، وتوفير فرص متكافئة للجميع من أجل المساهمة في القرار والتوجيه والفعل.

اعتبر قطاع المنظمة أن هذه المبادئ الأربعة من شأنها أن تجعل التنظيم قادرا على"انتهاج أساليب دعائية وتحريضية ملائمة، والنضال من أجل انتزاع مكاسب خاصة بالنساء لدمجهن في الحركة الجماهيرية العامة"[161] إضافة إلى ما سبق فإن التنظيم الذي ينشده القطاع له طابع تثقيفي تعبوي يساعد النساء على بلورة الوعي بقضاياهن ورفض العقلية السلبية والعمل على تحقيق مطالبهن.

160- نفس المرجع، ص 53.

161- نفس المرجع، ص 12.

إذا كانت المبادئ الثلاثة الأولى الجماهيرية، الديموقراطية، التقدمية هي مبادئ يمكن تحقيقها بين مكونات سياسية مختلفة، فإن مبدأ الاستقلالية يضعنا أمام مجموعة من التساؤلات، إذ كيف يمكن تحقيق استقلالية تامة داخل تنظيم نسائي مكون من تيارات سياسية مختلفة وزعامة إحدى الفصائل السياسية؟

جاءت الدعوة إلى بناء مشروع وحدوي مستقل من طرف قطاع نسائي لهيأة سياسية حديثة النشأة، وقد وجهت الدعوة إلى قطاعات نسائية لها سبق تاريخي عليها، لها مواقفها وتجاربها الخاصة. تطرح مسألة الاستقلالية منذ البداية صعوبات نظرية وعملية لتحقيقها، إذ كيف لنساء تنظيم سياسي عمل فترة طويلة في السرية أن يستقل عن تنظيمه السياسي وهو في بداية العمل في إطار الشرعية. فحينما نتحدث عن قطاع نسائي لحزب سياسي معين هذا يعني أن هذا التنظيم ليس تنظيما مستقلا سواء من حيث تصوراته وتوجهاته الفكرية أو من حيث الجانب التنظيمي، الشيء الذي يجعل استقلاليته في بناء تنظيم نسائي مسألة غير قابلة للتحقق لا نظريا ولا عمليا. لهذا يجوز أن نتساءل هل كانت نساء المنظمة على درجة عالية من التجرد والنزاهة أكثر للانخراط في العمل المشترك وتحقيق استقلالية تنظيمهن عن الإطار الحزبي الذي انطلقن منه واستمدن مشروعية عملهن من داخله؟ وهل كن على ثقة أن نداءهن سيلقى استجابة بالشروط والمحددات التي وضعنها؟ كانت دعوة نساء المنظمة لبناء حركة نسائية ديموقراطية جماهيرية ومستقلة مجرد شعار هن على علم أن شروطه الذاتية والموضوعية لم تحن بعد، ومع ذلك وظفنه بهدف تعبئة أكبر عدد من النساء وحشدهن في صفوف التنظيم الجديد. لقد كان القطاع النسائي للمنظمة أشد ارتباطا بهيأته السياسية أكثر من القطاعات النسائية الأخرى، وهو ارتباط يتجلى في ثلاثة مستويات:

– المستوى المادي: يتجلى هذا الارتباط في الدعم المتواصل الذي كانت منظمة العمل تقدمه لجريدة 8 مارس النسائية.

– المستوى الأدبي: يتجلى في الدعم المكثف لأطر المنظمة للقطاع النسائي وذلك بالمشاركة في صياغة الأرضية التوجيهية التي تعبر عن موقف منظمة العمل وقطاعها النسائي في نفس الوقت، كذلك الحضور المكثف في الأنشطة الإشعاعية.[162]

– المستوى السياسي: يتمثل هذا الارتباط في كون جل المسؤولات عن القطاع النسائي متواجدات في الهيئات السياسية لمنظمة العمل الديموقراطي.[163] فكيف يمكن

[162]- نص الكلمة التوجيهية التي ألقاها الأمين العام لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي في افتتاحية المهرجان الخطابي للندوة الوطنية الأولى للقطاع النسائي للمنظمة. 25-12-1983. منشورة في جريدة 8 مارس العدد الثالث يناير 1984. وكذلك الكلمة التي ألقاها المسؤول عن قطاع الشبيبة التابع للمنظمة في نفس المناسبة.

تصور الفصل بين عملهن داخل التنظيم السياسي وعملهن داخل التنظيم النسائي المستقل؟

كانت صعوبة تحقيق استقلالية القطاع النسائي عن التنظيم السياسي مطروحة أمام نساء منظمة العمل مثلما هي مطروحة أمام نساء تنظيمات سياسية أخرى. فرغم أن قطاع المنظمة هو الذي طرح مشروع بناء تنظيم نسائي جماهيري مستقل، نلاحظ أنه هو الذي يوجد في حاجة كبيرة إلى الدعم الذي يقدمه له تنظيمه السياسي من أجل إنجاحه.

اعتبر القطاع النسائي للمنظمة أن التنظيم النسائي المنشود "لن يكون بديلا عن الأحزاب أو النقابات، بل إنه الأداة الرئيسية لتعزيز صفوفنا بالطاقات النسائية،"[164] هدفه حشد أكبر عدد من النساء من أجل الدفاع المشترك عن المطالب النسائية "إننا لا نعتزم ولا ندعي القدرة بمفردنا على تشكيل تنظيم نسائي ديموقراطي جماهيري مستقل، لأن مهمة بهذا الحجم، وهذه الأهمية لا يمكن أن تكون وليدة جهود أحادية الجانب، وإنما نتاجا لتكاثف جهود كل القوى التقدمية وتوحدها حول هذا الشعار."[165] لهذا فتأكيد قطاع المنظمة على خصوصية المسألة النسائية وضرورة تحقيق الاستقلالية راجع بالأساس إلى اقتناعه بأن التجارب السابقة عليه لم تستطع تعبئة النساء والتخلص من الخلط الحاصل لديها بين ما هو نسائي وما هو سياسي "ففشل القطاعات النسائية الحزبية المختلفة يعود بالدرجة الأولى إلى قفزها عن هذه الخصوصية واتسامها بالطابع الحزبي الضيق والمنغلق والعاجز عن تعبئة الجمهور العريض من النساء العازفات عن العمل السياسي والمتخوفات منه."[166] يرغب قطاع المنظمة في تجاوز المعيقات التي هو على وعي بها ويطمح إلى بناء "مشروع وحدوي يلحم كل الآراء التحررية ويتجاوز الحلقية الضيقة ويهدف أساسا إلى إطلاق المبادرات النسائية المستقلة". إن المفارقة الأساسية التي وضع القطاع النسائي للمنظمة نفسه فيها هي أن هذه التنظيمات التي يصور عجزها بطريقة هجومية هي نفسها التي يوجه إليها نداء بناء مشروع موحد. لم يدرك أن عدم إشراكها في صياغة المشروع ونعتها ب "الحلقية الضيقة" وبالطابع الحزبي المنغلق والعاجز عن تعبئة النساء كانت واحدة من الأسباب المباشرة في فشل هذه المبادرة. لم يلق المشروع أية استجابة من طرف التنظيمات النسائية الحزبية التي لها سبق تاريخي وتتوفر على

---

[163]- نذكر الأسماء التالية: لطيفة اجبابدي التي كانت تمثل رئيسة تحرير جريدة 8 مارس عضوة في المكتب التنفيذي للمنظمة، نزهة العلوي مسؤولة عن القطاع النسائي، عائشة لخماس مديرة للجريدة وعضوة في المكتب التنفيذي للمنظمة. وهناك أمثلة كثيرة لا يسع المجال لذكرها.

[164]- نفس المرجع، ص 22.

[165]- نفس المرجع، ص 22.

[166]- نفس المرجع، ص 54 .

تصورات حول المسألة النسائية وراكمت بعض التجارب والأدبيات، لكنها لم تكن طرفا في بناء مشروع يتطلب حدا أدنى من التراضي والتوافق بين مكوناته. في حين لقي مشروع بناء حركة نسائية جماهيرية تجاوبا من طرف بعض النساء المستقلات والمهتمات بالمسألة النسائية، وشريحة مهمة في صفوف الطالبات، إلا أن الأغلبية انسحبت فترة قصيرة بعد التأسيس احتجاجا على الممارسات الإقصائية الناتجة عن غياب الديموقراطية الداخلية وهيمنة النخبة النسائية التقليدية على كافة الأجهزة والقرارات وتعاملها مع العضوات المستقلات الغير منتميات إلى منظمة العمل كوافدات غريبات.

شكل القطاع النسائي لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي تجربة خاصة تقاطعت بداخله وعبره مجموعة من المعطيات بسبب انطلاقته المتوهجة النابعة من مشروع طوباوي حالم يهدف إلى خلق حركة نسائية مغربية تلتف حولها مختلف الفعاليات، وانتهائه إلى جمعية نسائية ومراكز الاستماع القانوني.

عرف هذا القطاع انطلاقته مع الندوة الوطنية التي اعتبرت كمؤتمر تأسيسي سنة 1983 أفرزت أجهزة وطنية ثم بعد ذلك أجهزة محلية. اعتبرت المنظمة أن تأسيسها لقطاع نسائي "لم يأت مسايرة لنهج كلاسيكي مألوف بل جاء مشبعا بالحس الكفاحي الجماهيري الذي ساد المرحلة، وبتأطير نظري سياسي وتنظيمي مختلف"[167] فقطاع المنظمة باقتراحه لتنظيم جماهيري انطلق من قناعة حزبه التي تعتبر أن "التحرر النسائي هو معيار لكل تحرر، وأن الديموقراطية لا يمكنها أن تتحقق إلا بالنساء اللواتي يشكلن العمق الجماهيري لأية حركة ديموقراطية".[168] توجت منظمة العمل مشروعها بإصدار جريدة 8 مارس كحدث أطلق صيرورة جديدة للعمل النسائي بالمغرب دام مدة سبع سنوات قبل توقفه. اتجهت أغلب نساء المنظمة إلى العمل في التنظيم الموازي أي "اتحاد العمل النسائي" الذي بدأ يفك الارتباط تدريجيا مع المنظمة ويبتعد عن خطها السياسي. تحول القطاع إلى تنظيم صوري بدون أطر ولا برنامج، فكانت تلك أكبر معضلة تنظيمية مر منها سرعان ما تتحول إلى "مرحلة الانزلاق، حيث عم التفكك والانحلال كل الهياكل التنظيمية فاختزل التنظيم في بعض عضوات المكتب التنفيذي الذي صار يشتغل كمكتب للعلاقات الخارجية والمشاريع التنموية أكثر من أي شيء آخر."[169]

---

[167]- المؤتمر الوطني الرابع لمنظمة العمل الديموقراطي الشعبي، الفصل الخاص بالمسألة النسائية، ص141، 2001.

[168]- نفس المرجع، ص 146.

[169]- نفس المرجع، ص 147.

بعد الخلافات الحادة التي عصفت بوحدة المنظمة، وحدوث انشقاق داخلها سنة 1996 استطاعت الجهة المنشقة أن تجرف معها "القيادة النسائية" التي كانت منذ البداية تتمتع بنفوذ داخل التنظيم بحكم مسؤولياتها ومواقعها المتعددة، فأصبحت تشكل القطاع النسائي للحزب المنشق.[170] أما عن التنظيم النسائي للمنظمة فلم يعد يتوفر إلا على عدد قليل من العضوات، سيعرف بدوره التوقف مع انصهار المنظمة مع مكونات سياسية أخرى تحت اسم اليسار الاشتراكي الموحد، أسس في شهر يوليوز 2004 ويضم أربع تشكيلات يسارية وهي إضافة للمنظمة، الديموقراطيون المستقلون والحركة من أجل الديموقراطية وفعاليات يسارية.

تأسس القطاع النسائي للمنظمة وهو يحمل مشروعا كبيرا يطمح إلى بناء حركة نسائية مغربية ذات امتداد جماهيري وتنوع سياسي وأهداف تقدمية، مر بمسارات متقلبة ومتباينة في المواقف والأهداف انتهت إلى جعله إطارا صوريا سرعان ما انصهر مع مكونات سياسية جديدة باسم جديد.

لا يمكن لمشروع وحدوي أن يتحقق إلا إذا تضافرت مجموعة من العوامل ذاتية وموضوعية، سياسية وثقافية تكفل له إمكانية التحقق على أرض الواقع، أهمها في مشروع حركة نسائية موحدة

- تشبع مختلف الفاعلات والفاعلين في هذا المجال بمبادئ الديموقراطية وثقافة المشاركة والتخلص من عقلية الهيمنة والانفراد بالقرارات والإيمان بضرورة تجدد النخب النسائية.

- استعداد مختلف التنظيمات النسائية التابعة منها للأحزاب أو المستقلة للمساهمة في بناء تنظيم نسائي جماهيري موحد يدافع عن المطالب النسائية بعيدا عن الإكراهات السياسية والظرفية الانتخابية وفي استقلالية عن القرارات الحزبية.

- وجود قاعدة جماهيرية نسائية تتبنى المشروع الجماهيري وتدافع عنه بعيدا عن الحسابات السياسية.

- نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين داخل الأحزاب السياسية.

الملاحظ أن هذه الشروط لم تكن متوفرة لا في كليتها ولا في جزئياتها، لهذا لم يتعد هذا التصور كونه كان مشروعا نظريا قوبل بالرفض من طرف جميع التنظيمات.

---

[170]- أسس المنشقون عن منظمة العمل الديموقراطي الشعبي حزبا جديدا تحت اسم "الحزب الاشتراكي الديموقراطي" في بداية 1997.

لقد راهنت منظمة العمل الديموقراطي منذ تأسيسها على المسألة النسائية حيث كانت الحركة النسائية في بداية تشكلها، فأتت بمشروع ضخم أكسبها الدعم السياسي أكثر مما أكسبه للمسألة النسائية. إن نساء المنظمة اللواتي طرحن مشروع الاستقلالية والجماهيرية كن أقل استعدادا لاحترامها، ولم يكن ديموقراطيات مع النساء اللواتي ألهمهن الحماس وأعجبن بطموح المشروع، فأصبحن ضحايا الانفراد بالقرارات والهيمنة على التنظيم منذ السنوات الأولى. فكان من نتائج ذلك أن بدأ عمل القطاع ببرنامج طموح (حملة المليون توقيع من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية) ثم تحول إلى مراكز تنموية في بعض المدن، تتلقى مساعدات مالية ضخمة من المنظمات الدولية تسيرها أول قيادة انتخبت منذ سنة 1987 لم تجدد نفسها إلى الآن 2005.

يبين المسار الذي مر به قطاع المنظمة أن مشروع حركة نسائية جماهيرية لم يكن حاجة استشعرتها النساء المغربيات في تلك الفترة ولا مكونات الحركة النسائية، بل كان مشروعا سياسيا بغطاء نسائي، الهدف منه احتلال موقع في الساحة السياسية. هكذا وفي غياب الشروط السوسيوسياسية الضرورية لبناء إطار موحد يجمع تيارات سياسية مختلفة، لم يلق هذا المشروع أية استجابة فأقبر في المهد، وعملت مناضلاته على تحويل مشروعهن منذ مارس 1987 إلى جمعية نسائية تحت اسم "اتحاد العمل النسائي".

الفصل الثالث

المسألة النسائية والمرجعية الليبرالية، حزب التجمع الوطني للأحرار

1- الظروف التاريخية لنشأة حزب التجمع الوطني للأحرار

من بين الأحزاب التي وقع عليها الاختيار في هذا البحث حزب التجمع الوطني للأحرار وهو واحد من الأحزاب التي تنعت بالإدارية وأصل هذه التسمية راجع إلى حاجة النظام السياسي إلى خلقها في مرحلة استشعر فيها الحاجة إلى التقليل من دور وقوة أحزاب المعارضة.

في سنة 1979 طلب الملك الحسن الثاني من أحمد عصمان الذي كان في منصب الوزير أن يتفرغ للإشراف على تجمع سياسي جديد تحت اسم "التجمع الوطني للأحرار". حدث ذلك بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1976 التي فتحت الباب أمام المرشحين اللامنتمين أو الأحرار. أمام الفوز الساحق الذي مكنهم من الحصول على أزيد من نصف المقاعد، تجمعوا في تكتل سياسي أطلقوا عليه "حركة الأحرار". كونوا فريقا برلمانيا وعقدوا تحت هذا الاسم المناظرة الأولى في مارس 1978، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة عقد المؤتمر التأسيسي للحزب حيث عين أحمد عصمان رئيسا له، منذ ذلك التاريخ وهو يحتل هذا المنصب.

الملاحظ أن المكونات الأساسية للحزب هي عناصر ليس لها أي انتماء سياسي تترأسهم شخصية سياسية قريبة جدا من النظام السياسي، وسبق أن احتلت منصب الوزير الأول، فكيف ينظر الحزب إلى نفسه؟ يتجاهل الحزب ظروف نشأته المرتبطة بالانتخابات واستفادته من دعم النظام، واعتبر نفسه "امتدادا حيا واستمرارية متطورة للحركة الوطنية العتيدة وجزء فاعلا فيها وعنصرا من عناصر تجديد مسارها السياسي يؤمن بضرورة النضال الديموقراطي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[171] يعتبر هذا التصريح مجرد ادعاء من طرف مؤسسي الحزب الهدف منه كسب الشرعية التاريخية في ظرف سياسي كانت فيه الأحزاب الوطنية خاصة الاتحاد الاشتراكي، تحتل موقع المعارضة السياسية. كان تأسيس حزب سياسي في ذلك الظرف وسيلة لوقف هذا الامتداد والوقوف في وجه أطر ومرشحي الاتحاد، خاصة بعد الفوز الذي حققوه في الانتخابات الجماعية عام 1976.

اعتبر التجمع أنه "قام واستقام على تطلعات جيل المسيرة الخضراء التي استمد ميثاقه من فلسفتها، ليكون الهيئة السياسية التي تتوخى تمثيل ذلك الوسط الديموقراطي

---

[171]- التجمع الوطني للأحرار "المشروع المجتمعي"، ص 1، أكتوبر، 1997.

الاجتماعي المتفتح وتدعيم المؤسسات الديموقراطية من أجل المساهمة في تحقيق المصالح العليا للبلاد."[172]

2- التجمع الوطني للأحرار كحزب الوسط

يركز الحزب في تصوره الإيديولوجي على مسألتين أساسيتين، تبنيه للديموقراطية الاجتماعية والتمركز في الوسط. تفيد المسألة الأولى إيمان الحزب "باقتصاد السوق" كاختيار أمثل لأنه لا يغفل البعد الاجتماعي في كل تخطيط اقتصادي "إننا نؤمن باقتصاد السوق الاجتماعي" الذي يعزز التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويجعل الإنسان هدفا ووسيلة في نفس الوقت، قادرا على تحقيق التقدم من أجل نفسه ومن أجل المصلحة العليا للبلاد. بهذا الاختيار يضع التجمع الوطني للأحرار نفسه كحزب وسط يتموقع بين اليمين واليسار، ويتجنب الليبرالية المتوحشة التي لا تؤمن إلا بالربح والسوق وتتجاهل حاجيات الإنسان، وفي نفس الوقت يتجنب المذاهب الشمولية واختيار الحزب الوحيد، كاختيار يحد من المبادرة الفردية.

المسألة الثانية تتجلى في كون حزب التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن دوافع اختياره الإيديولوجي والسياسي، نابعة من رفضه للتيارات المتطرفة اليمينية منها واليسارية والتي أظهرت عجزها في تسيير الشأن العام ووضع برامج تتلاءم مع الواقع المغربي، يقصد بذلك الأحزاب السياسية الوطنية المحسوبة على اليسار بالدرجة الأولى. لكنه في نفس الوقت لا يعتبر أن تجاوزها أمرا سهلا. "إن اختيار الوسط ليس سهلا ولا مريحا لأنه فضاء تتلاقى فيه مجموعة من التيارات التي قد تميل إلى اليسار أو إلى اليمين."[173]

3- العقيدة الإسلامية والملكية الدستورية والملكية الخاصة كأساس المشروع التجمعي

يلخص الحزب في كتابه "المشروع التجمعي" أهم المبادئ والمواقف التي يدافع عنها نذكر منها التشبث بالعقيدة الإسلامية وبالملكية الدستورية، احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية والجماعية والمنافسة الحرة، دعم سياسة اللامركزية في التخطيط والتنفيذ، تعبئة جميع الطاقات في مقدمتها المرأة التي يجب إدماجها في مسيرة التقدم الاجتماعي وإعطائها الوسائل التي تمكنها من أداء وظيفتها على الوجه الأكمل.

---

[172]- المرجع السابق، ص 21.

[173]- المرجع السابق، ص 22.

تمكن التجمع الوطني للأحرار من الاستفادة من دعم النظام واحتلال مواقع نفوذ قوية في وقت كانت فيه الأحزاب الوطنية والقوى السياسية المعارضة/اليسارية تتعرض لحملات متتالية من القمع، لهذا نعت حزب التجمع للأحرار من طرف أحزاب المعارضة، وحتى من طرف بعض المحللين السياسيين،[174] بالحزب الإداري كإحالة على انبثاقه من صلب إدارة النظام السياسي، ولا أحد من هؤلاء اعتبره حزبا وطنيا أو استمرارية للحركة الوطنية، بل هو الذي ألحق هذه الصفة بنفسه. يمكن اعتباره حزبا انتخابيا تنطبق عليه مواصفات الأحزاب التي تنشأ لهذا الغرض وتفتقد لبناء قاعدي أو تصور سياسي واضح.[175]

في هذا الصدد يرفض عبد الكبير الخطيبي نعت مثل هذه الأحزاب بالإدارية ويعتبر أنه "ينبغي التمييز بين الأحزاب المساعدة والأحزاب الوسيطة والأحزاب المهمشة خارج النظم الانتخابي."[176] ويعني بالمساعدة تلك التي تساعد طرفا على القضاء على طرف آخر. "فالتجمع حزب لا يتوفر على قاعدة لكنه يتوفر على نخبة من الأطر التي تتقن انتهاز الفرص واستغلال المناسبات في إطار علاقات زبونية واضحة."[177]

يؤكد الحزب أنه حزب الوسط يتموقع بين اليسار واليمين ويرفض التطرف، وهو بهذا الاختيار "يريد أن يمسك الميزان وأن يكون الحكم الذي ينتهز الفرص السانحة لتشكيل الحكومات ووضع السياسات."[178] لهذا كان دائما يحتل عددا كبيرا من المقاعد في مجلس النواب والجماعات المحلية، والحكومات المتعاقبة، كما استفادت أطره من مختلف المناصب العليا في الدولة.

4 – المؤتمرات الوطنية للحزب

أما عن الجانب التنظيمي، فقد عقد التجمع الوطني ثلاثة مؤتمرات في فترات زمنية متباعدة. عقد مؤتمره التأسيسي الأول في 1978، وعقد المؤتمر الثاني بعد خمس سنوات في 1983، بينما عقد المؤتمر الثالث بعد مرور أزيد من عقدين من الزمن وذلك في يونيو 2001 حيث جدد انتخاب أحمد عصمان للمرة الثالثة، وهو وضع يعكس ضعف الديموقراطية الداخلية للحزب وعدم قدرة أعضائه على الحد من نفوذ

174- بالنسبة لأحزاب المعارضة هي أحزاب الكتلة الديموقراطية، أما بالنسبة للمحللين السياسيين يمكن ذكر المصدق رقية وضريف محمد وغيرهما.

175- Portelli, H. : *Les régimes politiques européens*, Librairie Générale Française, Paris, 1990, p.87.

176- الخطيبي عبد الكبير: *التناوب والأحزاب السياسية*، منشورات عكاظ، ص 45، 1999.

177- المرجع السابق، ص 18.

178- المرجع السابق، ص 85.

النخبة المتحكمة في دواليب الحزب وعلى رأسها الرئيس الذي ينتخب أو تجدد الثقة فيه قبل بدء أشغال المؤتمر.[179]

5- المرأة في خطابات أحمد عصمان

تلقى جل الخطب والكلمات في مختلف المناسبات، كما تنشر جل الوثائق والتقارير الحزبية باسم أحمد عصمان باعتباره رئيسا للحزب، بما فيها تلك المتعلقة بمناسبة كعيد الأم. لا يتوفر التجمع الوطني للأحرار عن أي تنظيم نسائي، وعن سبب ذلك تقول إحدى المسؤولات في الحزب " لقد كان هناك شبه رفض لإنشاء قطاع خاص بالمرأة، رغم أننا كنساء الحزب كنا ننادي بتأسيس قطاع مستقل، لكن أحمد عصمان كان يقول لنا دائما، لا، النساء كالرجال ونفس الإطار الذي يشتغل فيه الرجل تشتغل فيه المرأة."[180] داخل حزب كالتجمع الوطني للأحرار، تعتبر إرادة الرئيس مقدسة وأقوى من إرادة كل الأعضاء نساء ورجالا.

نقرأ في أدبيات الحزب وهي عبارة عن تقارير المؤتمرات وخطب الرئيس منشورة في كتب تصورات أحمد عصمان وليس الحزب عن المسألة النسائية.

اعتبرت المناظرة التي عقدها الفريق البرلماني للأحرار في أكتوبر 1978 أن المرأة "ركيزة الأسرة والمجتمع ومن الضروري فتح المجال لها لتساهم في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساهمة تتسم بالمساواة مع الرجل، كي يتيح لها ذلك فرصة الانعتاق من أعباء التخلف والحيف والعياء التي تنوء تحتها."[181] أما في المؤتمر التأسيسي، فقد أشار أحمد عصمان في كلمة الاختتام إلى وضعية المرأة ورؤيته المستقبلية لها "بالرغم من أن المرأة تتمتع ببلادها ولله الحمد بنفس الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية، فإنه من رواسب التخلف الاجتماعي أن تظل في بعض الأحيان محرومة من ممارسة جزء من هذه الحقوق بحكم مجموعة من التقاليد والعادات العتيقة التي توجد الآن في طريق التلاشي."[182] يشيد رئيس الحزب بإمكانية تمتع المرأة المغربية بالحقوق السياسية التي يمنحها إياها الدستور من حق الترشيح والتصويت، وفي نفس الوقت يستنكر الحرمان الذي تعاني منه على المستوى الاجتماعي. نلمس اختلافا طفيفا في لهجة الحزب اتجاه المسألة النسائية في عقد التسعينات، إذ تحدث عنها ليس كقضية تهم المرأة فحسب بل كقضية مجتمع

179- الميثاق الوطني، افتتاحية أشغال المؤتمر الثالث، 15 يونيو، 2001.

180- مقابلة مع فرح نعيمة: عضوة المكتب التنفيذي للحزب، رئيسة الديوان في وزارة حقوق الإنسان. أجريت المقابلة في دجنبر 2003 في مقر الوزارة.

181- المصدق رقية: *المرأة والسياسة: التمثيل السياسي في المغرب*، ص 66.

182- عصمان أحمد: *نحو التجمع الوطني للأحرار*، منشورات ميثاق المغرب، ص 87، خطب 1997- 1978 مطابع ميثاق المغرب.

فوضعها في "صلب الإشكالية الاجتماعية مرتبطة بالنسق الاجتماعي العام تؤثر فيه وتتأثر به، ولا تنفصل عن المشاكل الأخرى ذات الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية"[183] لم تعد قضية المساواة بين الجنسين وعدم تحققها مسألة تقاليد وعادات هي في طور الزوال كما أشار في السابق، بل أصبحت قضية مجتمع مرتبطة عضويا بكل الأبعاد ولا يمكن عزلها عن باقي المشاكل، لهذا نجده في كتابه "المشروع التجمعي" قد أفرد فصلا من أربع صفحات وضح فيه رؤيته المستقبلية للمرأة الهادفة أساسا إلى تجاوز حالة التهميش التي لا زالت تعاني منها المرأة، يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

1- قضية المرأة قضية اجتماعية لا تنفصل عن ما هو اقتصادي وسياسي. في ظل التحول الديموقراطي الذي يعرفه المغرب أصبحت القضية النسائية في أولويات البرامج السياسية على اختلاف مشاربها. فالتزايد النسبي لمشاركة المرأة في الحياة العامة والتقدم الذي حققته منذ الاستقلال عناصر تضع قضيتها "في تأرجح بين الأصالة والمعاصرة" مما يزيد في تعقيد الإشكالية التي تطرحها.

2- التحسن المستمر والملموس لوضعية حقوق الإنسان كظاهرة صحية تنم عن حركية اجتماعية تستفيد منها المرأة.

3- اقتحام النساء لمواقع ومجالات لم تكن في متناولهن كمجلس النواب والقضاء والمناصب العليا في الإدارة.

4- مصادقة المغرب على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" مع التحفظ على ما يتناقض مع مبادئ الدين الحنيف.

بالمقابل هناك مظاهر أخرى اعتبرها التجمع الوطني مؤشرات سلبية تمنع المرأة من التمتع بكامل حقوقها على رأسها الأمية باعتبارها أكبر عائق أمام التنمية خاصة في العالم القروي. إلى جانب هذا لا زال التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين قائما، مما يساهم في اختلال التوازن بينهما في اتخاذ القرارات والتأثير في الحياة العامة، مثلا "تجد المرأة في الوظيفة العمومية بنسبة 54% في السلالم ما قبل السلم 5 و 37% في السلالم ما بين 5 و8 وفقط 9% في السلالم 10و11 أو خارج الإطار."[184]

يؤكد الدستور على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية لكن هذه المساواة لا تستثمر عمليا، لهذا يطالب التجمع بفتح الباب أمام المرأة للمشاركة في مراكز القرار. تمشيا مع تصورات الحزب التي تجعل المساواة بين

---

[183]- المشروع التجمعي، مرجع مذكور، ص 227، 1990.

[184]- نفس المرجع، ص 228.

الجنسين ضمن الثوابت الأساسية لمنهجيته. لهذا يعتقد الحزب أن تحقيق الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم إلا من خلال طرح واضح وعقلاني لإشكالية المرأة ومواجهة العوائق التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية، وتمكينها من ممارسة حقيقية للمواطنة.

يرى التجمع أن رفع درجة المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يبدأ بمشاركتها في أجهزته المنتخبة وهياكله المسيرة إيمانا منه بقدرتها على التفكير في قضايا المواطن والدولة، لهذا لا يمكن تحقيق الديموقراطية السياسية إلا بدمقرطة العلاقات داخل الأسرة والمجتمع. كما يجب خلق توازن بين واقع المرأة والقوانين الخاصة بها، وفي هذا الإطار تعتبر التعديلات التي تم إدخالها على مدونة الأحوال الشخصية مهمة. فرغم الضجة الفكرية التي أحدثتها فقد كسرت الرأي القائل أنها نص لا يقبل التغيير. لإنجاز هذا المشروع يرى التجمع الوطني للأحرار أنه من الضروري اعتبار المرأة شريكا كاملا قادرا على محاربة العقليات المتحجرة التي تؤثر سلبا على البلاد.

6- المسألة النسائية قضية مجتمع

عرفت مواقف الحزب بعض التغييرات في مطلع التسعينات، أصبح ينظر إلى المسألة النسائية كقضية مجتمع وليس قضية خاصة بالمرأة، تجاوز التفسير الأحادي الذي يركز على العقليات وربط وضعية المرأة بباقي الأبعاد اقتصادية، حقوقية، سياسية، أعلن عن الأخذ بالمواثيق الدولية بعد مصادقة المغرب عليها والدفاع عن المشاركة السياسية للمرأة بما في ذلك الوصول إلى أجهزة الحزب.

أصبح حزب التجمع الوطني للأحرار يوظف خطابا قريبا من خطاب الهيئات والجمعيات النسائية البارزة في هذه المرحلة، كما أن أغلب المطالب التي سطرها لا تختلف عن تلك التي تطالب بها الأحزاب الوطنية وبعض مكونات الحركة النسائية المغربية منذ بداية الثمانينات.

ازداد تغير مواقف الحزب من المسألة النسائية وضوحا في نهاية التسعينات، فأصبح يخلد بعض المناسبات الخاصة بالمرأة وينظم أنشطة إشعاعية ويصدر بعض الأدبيات ويضع خططا استراتيجية للنهوض بأوضاع المرأة، لكن الثابت الذي لم يتغير هو أن رئيسه أحمد عصمان هو الذي ينظر ويقرر وينفذ. حاول الرئيس في خطاب بمناسبة عيد الأم[185] إلقاء نظرة عامة وشاملة حول وضعية المرأة وذلك بالرجوع إلى الدين الإسلامي وموقفه الإيجابي من المرأة، والاستشهاد بالتاريخ الإسلامي الحافل بالأمثلة عن مشاركة المرأة في الحياة العامة وتمتعها بكافة حقوقها، كما اعتبر أن وضعيتها

185- التجمع الوطني للأحرار: لقاء الأطر النسوية التجمعية بالدار البيضاء، خطاب الرئيس أحمد عصمان، 30 ماي 1999.

اليوم ليست قدرا محتوما ولكنها نتيجة التراجع عن هذا التاريخ والمبادئ السمحة للدين الإسلامي، الأمر الذي يستدعي وبإلحاح النهوض بأوضاع النساء وتحسين ظروف عيشهن، ومساعدتهن على الاندماج في الحياة السياسية بهدف تعزيز تواجدهن في مراكز القرار. في نفس السياق استنكر الأرقام الهزيلة لترشيح النساء وفوزهن في الانتخابات، دون أن يوضح الأسباب التي جعلت حزب التجمع يساهم في هذه الوضعية ولم يرشح النساء وهو الحزب الذي كان يفوز بأكبر عدد من المقاعد في المجالس المنتخبة طيلة الفترات السابقة. استنكر كذلك وضعية التهميش الاجتماعي والسياسي، وأظهر الرغبة في تجاوزها لكن دون أن يشير إلى أسباب غياب تنظيم حزبي نسائي يساهم في تأطير النساء. تحدث عن استراتيجية واضحة ذات خطوط عريضة للنهوض بأوضاع المرأة في إطار خطة وطنية شاملة دون أن يوضح طبيعة هذه الخطة وآليات تطبيقها.

كما أشاد بحكومة التناوب والإرادة التي أبانت عنها في التعامل مع ملف المرأة، مستشهدا بوصول امرأتين للحكومة لكنه تحاشى الحديث عن الأسباب التي منعت حزبه كحزب مشارك في هذه الحكومة من تقديم امرأة لمنصب وزيرة أو كاتبة دولة.

لماذا يتخذ رئيس الحزب بمفرده القرارت المتعلقة بكل القضايا بما فيها القضايا النسائية؟ ألا يتوفر الحزب على أطر نسائية قادرة على القيام بمهمة إلقاء خطاب بمناسبة نسائية؟ عبر الرئيس في خطابه عن أسفه عن وضعية اللامساواة والتمييز التي لا زالت تعرفها المرأة المغربية، كما عبر عن استعداد الحزب واستعداده هو شخصيا لبذل جهد من أجل تجاوزها وجعلها تستفيد من المساواة التي يسمح بها الدستور المغربي، وهي المساواة التي منحت لها منذ أول دستور في بداية الستينات. لكنه لم يتمكن من التنازل عن موقع الزعامة حتى وهو يندد باللامساواة بين الجنسين.

تضعنا هذه الملاحظات أمام مفارقات واضحة في محتوى الخطاب من جهة، وفي علاقته بطبيعة الحزب من جهة أخرى. أصبحت المسألة النسائية محط اهتمام مختلف الفاعلين السياسيين، خاصة بعد النقاشات الصاخبة التي أثارتها المسألة في محطة المليون توقيع في بداية التسعينات ومحطة مشروع إدماج المرأة في التنمية في نهاية التسعينات وتدخل القصر في المناسبتين لفك النزاعات بين المؤيدين والمعارضين لتغيير المدونة، ازداد هذا الاهتمام بعد تعيين امرأتين في حكومة التناوب، آنذاك بدأت جل الأحزاب السياسية تستثمر موضوع المرأة في خطاباتها وحملاتها الانتخابية، لكي لا تظهر بمظهر البعيد عن القضايا الأساسية المطروحة للنقاش، ولا تفتقد الأصوات النسائية في الانتخابات، والتجمع الوطني للأحرار واحد من هذه الأحزاب. لقد كان اهتمامه بالقضايا النسائية ضعيفا إن لم نقل منعدما، طيلة عقدين

من تاريخه، لكنه في نهاية التسعينات أراد أن يتدارك هذا الإهمال فعمل رئيسه على تكثيف خطبه وتوجيهات تعكس أبويته الشبه مطلقة على الحزب، ونساء الحزب، واحتكاره الكلمة والقرار حول المسألة النسائية.

الفصل الرابع
التنظيمات النسائية والمرجعية الإسلامية

1- المعطيات السوسيوسياسية لنشأة أول حزب إسلامي بالمغرب

عرف المغرب في نهاية الستينات أول تنظيم إسلامي تحت اسم الشبيبة الإسلامية، وفي نهاية التسعينات شهد تأسيس أول حزب إسلامي تحت اسم حزب العدالة والتنمية، فهل هناك علاقة بين هذين الحدثين؟ ما هي التحولات السياسية التي طبعت هذه المرحلة؟ وهل من صلة بين أول جماعة إسلامية وأول حزب إسلامي في المغرب؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية وهي أن الحركة الإسلامية المغربية تنقسم إلى قسمين:

1- تيار يرفض المؤسسات التمثيلية والنظام الديموقراطي ويطرح بدائل فكرية عقائدية غير قابلة للتحقق في الواقع الحالي ولا تسمح له بالاندماج في الحياة السياسية، تعد جماعة العدل والإحسان أقوى مكوناته.

2- تيار يميل إلى الاندماج وفق مبدأ التوافق والتراضي مع باقي مكونات العمل السياسي وهو بذلك لا يرفض النظام الديموقراطي رغم الانتقادات التي يوجهها إليه، بل يرغب في الانخراط فيه، ويعتبر حزب العدالة والتنمية أهم ممثل لهذا التيار. وهو الحزب الذي يهمنا تتبع مساره في هذا البحث والوقوف عند تصوراته للمسألة النسائية.

يعتبر حزب العدالة والتنمية أول حزب إسلامي في المغرب، ينحدر من أول جماعة إسلامية وهي الشبيبة الإسلامية. عاش خلال ثلاثة عقود تحولات وتقلبات جوهرية في مواقفه وتصوراته الدينية والسياسية وهياكله وبنياته التنظيمية نتيجة انشقاقات وانصهارات مع مجموعة من الأطراف منها ما يلتقي معه في الانتماء إلى التنظيم الأم ومنها من جمعته به تحالفات سياسية. هذه التحولات جعلته يمر من محطات متعددة اتخذ من خلالها مواقف متقلبة وحمل عدة أسماء إلى أن انتهى إلى الاسم الحالي أي حزب العدالة والتنمية. ما علاقته بالدولة والمجتمع السياسي والمدني؟ ما موقفه من حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة؟

1-1 الشبيبة الإسلامية، التنظيم الأصل

تأسست حركة الشبيبة الإسلامية في نهاية الستينات وحصلت على الاعتراف الرسمي في نوفمبر 1972، أعلنت نفسها كجمعية ثقافية دينية وتربوية تتوجه بالأساس إلى تلاميذ الثانويات. "كان أحد مؤسسي جمعية الشبيبة الإسلامية عبد الكريم مطيع مناضلا يساريا قبل ذلك وعضوا سابقا في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حتى نهاية 1975، لم تكن الجمعية معروفة لدى الأوساط الإعلامية."[186] من أهم أهدافها صد التيار الماركسي الذي يمثل في رأيها الإلحاد والعلمانية رغم إعلانها الابتعاد عن القضايا السياسية، لأنها جمعية "تمثل جماعة من المسلمين وليس جماعة المسلمين بالإطلاق، كما أن وسيلتها الوحيدة لتحقيق ذلك هو توضيح العقيدة الإسلامية وتبسيطها والدعوة بالتي هي أحسن."[187] ترافق تأسيس الشبيبة الإسلامية حسب الكثير من المهتمين في العالم العربي بوجه عام وفي المغرب بوجه خاص، مع تأجج الغضب الشعبي الذي تلا هزيمة 1967 وتراجع المد الناصري القومي. سمح هذا الوضع بتنامي الحركة الإسلامية وشجعها على التغلغل في الأوساط الشعبية خاصة الشباب.[188] بدأت الشبيبة الإسلامية عملها في إطار تربوي إسلامي، لكن سرعان ما أصبحت تشكل خلايا سرية تؤمن بالعنف. وعلى إثر اغتيال الزعيم النقابي عمر بنجلون في دجنبر 1975 أصبحت مستهدفة من طرف السلطة بعد أن وجهت تهمة الاغتيال لبعض أعضائها، وتمت محاكمتهم في غياب المتهم الرئيسي عبد الكريم مطيع. بهذا الفعل حققت السلطة المغربية هدفين أساسيين، التخلص من زعيم نقابي وسياسي يساري كبير، والوقوف في وجه الحركة الإسلامية التي أصبحت تمارس العنف المادي بعدما ادعت أنها مجرد جمعية تربوية. كشفت هذه الأحداث أن الشبيبة الإسلامية كانت تتوفر على جهازين، أحدهما مدني قانوني، وآخر عسكري جهادي كان يعمل بسرية تامة تحت رئاسة عبد العزيز النعماني الذي انشق عن الحركة وأسس جماعة متطرفة تحت اسم "الجهاد" كما أوردها محمد الطوزي[189] و"منظمة المجاهدين بالمغرب" كما أوردها حسن قرنفل.[190]

أدى حل جمعية الشبيبة الإسلامية سنة 1976 إلى كثير من التفرقة والتشتت انتهى إلى انقسامها إلى ثلاث مجموعات وهي:

---

[186]- بورجا فرونسوا: *الإسلام السياسي: صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا*، نشر تانسيفت،دار العالم الثالث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 316، 1994.

[187]- قرنفل حسن: *المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟* إفريقيا الشرق، ص110، 1997.

[188]- العبدلاوي المختار: *الحركة النسائية والحركة الإسلامية*، تحت الطبع.

[189]- الطوزي محمد: *الملكية والإسلام السياسي في المغرب*، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، نشر الفنك، ص 230، 1999.

[190]- قرنفل حسن: *المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟* إفريقيا الشرق، ص 112، 1997.

– المجموعة الأولى نادت بالقطيعة مع الجمعية، وانتهى بعض أعضائها إلى الالتحاق بمنظمة الجهاد، أما الأغلبية فقد اندمجت في جماعة العدل والإحسان.

– المجموعة الثانية ظلت على ولائها لمطيع، وستتولى فيما بعد تأسيس جمعية (الجماعة الإسلامية) برئاسة عبد الإلاه بنكيران.

– المجموعة الثالثة، محايدة رفضت الدخول في النقاش مع الشبيبة الإسلامية واستمرت في النضال داخل جمعيات دينية مثل الدعوة الإسلامية بفاس والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير، توحدا في أبريل 1994 وأسسا معا جمعية "المستقبل الإسلامي."[191]

1- 2 الجماعة الإسلامية حركة باسم المسلمين

أعلنت المجموعة الثانية قطيعتها النهائية مع التنظيم الأصلي وتنصلها من زعيمها عبد الكريم مطيع بل وإدانتها لما يصدر عنه[192] وفي 1982 عملت على تأسيس جمعية مستقلة تحت اسم "الجماعة الإسلامية" بعد أن تعرضت أسبوعيتها الإصلاح للمنع، أصدرت أسبوعية جديدة تحت اسم "الراية" كمنبر للتعبير عن مواقفها السياسية والدينية. رغم أن ميثاق الجماعة ينص على أن "الجمعية لا تعتبر نفسها جماعة للمسلمين ولا ممثلا وحيدا للإسلام ولا وصية عليه وإنما هي جماعة من المسلمين تعمل على إقامة الدين في جميع مجالات الحياة."[193] تحمل هذه التسمية دلالة دينية قوية وتحيل على "مرجعية نظرية خاصة أنها حافظت على روابط مع الإرث الفكري للشبيبة الإسلامية، فمصطلح الجماعة الذي أطلقه الشيخ عبد السلام ياسين على المجلة التي نشرها سنة 1979 يحيل على كافة العناصر المكونة للأمة ويتضمن طموحا لاحتكار تمثيل الجماعة المسلمة والدفاع عن مشروع اجتماعي إسلامي."[194] غير أن الجماعة كانت تبذل جهودا كبيرة لصد الاتهامات التي تقول برغبتها في الهيمنة على الحقل الديني كما اتسم خطابها بالاعتدال والمرونة وتجنب أي صدام مع الأجهزة الرسمية وذلك بهدف خلق جسور التواصل مع السلطات وإيجاد موقع داخل الحياة السياسية. كانت الجماعة تشتغل وفق استراتيجية كسب اعتراف السلطة بها كمحاور أساسي يمثل التيار الإسلامي، وذلك عبر المشاركة في الحياة العامة وإعلان موقفها من قضايا وطنية ودولية وإصدار بيانات كتلك التي أصدرتها في مراجعة الدستور لسنتي 1992-1996. في إطار تليين مواقفها كانت الجماعة تدعو إلى

---

[191]- الطوزي محمد: *الملكية والإسلام السياسي في المغرب*، مرجع مذكور، ص 230.

[192]- ضريف محمد: *الإسلام السياسي في المغرب، مقاربة وثائقية*، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط، ص253، 1992.

[193]- قرنفل حسن: *المجتمع المدني والنخبة السياسية*، إفريقيا الشرق، ص 113، 1997.

[194]- الطوزي محمد: المرجع السابق، ص 231.

ضرورة القيام بنقد ذاتي بناء وصريح، اعتمادا على نفس المناهج التي تلجأ إليها عادة أطر الحركة الماركسية.[195]

لهذا ترى الجماعة أنها مرت بمرحلتين أساسيتين، مرحلة أولى امتدت من 1973 إلى 1984 طغى خلالها الاختيار الثوري ومنطق التغيير الجذري، ومرحلة ثانية، ما بعد 1984 تميزت بتصحيح الأخطاء وعدم التمادي في سلوك أعمى مناهض للنظام.[196] واجهت الجماعة بنهجها الجديد عراقيل عديدة من بينها رفض السلطات الاعتراف بها، معارضة الأحزاب السياسية الوطنية، وانتقادات الحركات الإسلامية الأخرى.

1-3 من الجماعة الإسلامية إلى الإصلاح والتجديد، التغيير الأول

كان الهدف الأساسي لأطر الجماعة الإسلامية طيلة هذه المرحلة هو الظهور بمظهر التنظيم الذي لا يزعج النظام ولا يحمل مواقف مستعصية بغية احتلال رقعة أكثر اتساعا في الحقل السياسي والاندماج داخل ثقافته وتصوراته ومحو الصورة السلبية المرتبطة بالعنف. لم يعد الاسم متطابقا مع روح التغيير المنشود، لذلك قررت الجمعية سنة 1992 تغيير اسمها من الجماعة إلى الحركة تجنبا للمعنى الذي يمكن أن يوحي به اسم الجماعة من احتكار للإسلام أو طائفية أو إقصاء الغير، وهي كلها مفاهيم تعتبرها الجمعية بعيدة عن ممارساتها. في هذا الإطار يؤكد "الميثاق" الذي خرجت به الجمعية "أننا لسنا جماعة المسلمين، وإنما نحن جماعة من المسلمين، وأن حركتنا لا تعتبر نفسها وصية على الإسلام ولا ناطقا وحيدا باسمه."[197] كما أكدت الجمعية أن المصلحة العامة للأمة والتفاعل والتعاون مع الغير ثوابت أساسية في منهجها القائم على الدعوة والحركية. إذن لهذه الاعتبارات قررت تغيير اسمها من الجماعة الإسلامية إلى حركة الإصلاح والتجديد، وهو تغيير لا يمس جوهر قناعتها ومبادئها والغايات التي تعمل من أجلها، ولا دعوتها إلى نبذ العنف والإكراه المادي والدعوة إلى الحوار. لكن الأهداف المعلنة في الخطاب السياسي ليست دائما هي الأهداف الغير معلنة، فتغيير الاسم ما هو إلا طريقة للتحايل على القانون المغربي الذي لا يسمح للأحزاب ذات التوجه الإسلامي بممارسة العمل السياسي، ولإضفاء المزيد من الشرعية على الاسم الجديد قام محمد يتيم أحد الوجوه البارزة في الحركة بشرح دلالة مفهومي الإصلاح والتجديد "الإصلاح جوهر دعوة الأنبياء وورثتهم من العلماء والدعاة وأساس مشروعهم في التغيير. الإصلاح الذي نريده ليس الذي يجعل من الإصلاح ترقيعا للواقع وتصالحا معه، الإصلاح في القرآن شمولي، وهو

---

[195]- المرجع السابق، ص 233.

[196]- المرجع السابق، ص 234.

[197]- المرجع السابق، ص 235.

كالتجديد، عمل الأنبياء أيضا."[198] فهل يعتقد هذا الزعيم أن أعضاء التجديد والإصلاح يقومون بعمل شبيه بعمل الأنبياء؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن رغبتهم في الانعتاق من الانغلاق لم تتحقق بعد، وأنهم لا زالوا يتصورون أنهم جماعة المسلمين وليس جماعة من المسلمين كما حاولوا تأكيد ذلك عدة مرات، وإلا لماذا اعتبر محمد يتيم أن عملهم شبيه بعمل الأنبياء؟ ألم يرسل الأنبياء لعامة الناس؟ بهذا التشبيه يعتبر أعضاء الإصلاح والتجديد أنهم أوصياء على المسلمين والمسلمات في قضايا دينهم ودنياهم، وهذا ما يفسر تعاملهم مع ملف المرأة كما سنوضح ذلك لاحقا.

1-4 من الإصلاح والتجديد إلى الإصلاح والتوحيد، التغيير الثاني

في 13 مارس من 1996 عاشت الحركة حدث تغيير اسمها مرة أخرى والمناسبة هي انصهارها مع رابطة المستقبل الإسلامي، وهي جمعية ثقافية تربوية تأسست في أبريل 1994، يترأسها أحمد الريسوني، منحها توحدها بحركة الإصلاح والتجديد فرصة البروز على الواجهة العمومية واهتمام الإعلام بها خاصة رئيسها الذي أصبح رئيسا للمكون الجديد أي "حركة التوحيد والإصلاح". فما هي الأسس التي قام عليها توحد هذين المكونين؟

إن توحيد الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي "لم يأت صدفة فهو التقاء فصيلين تجمعهما قواسم مشتركة لثقافة سياسية اندماجية، مما يعني أن اصطفاف الحركة الإسلامية بالمغرب وتمايزها بدأ يتم انطلاقا من ثقافتها السياسية ومدى قبولها بالاندماج أو رفضه وليس انطلاقا من مرجعيتها الدينية وشعاراتها الإسلامية التي تبقى على العموم مشتركة."[199]

تمثل رابطة المستقبل الإسلامي المجموعة الثالثة التي خرجت عن تنظيم الشبيبة الإسلامية، وهي بدورها ترغب في الخروج من عزلتها واحتلال مكان في الحياة السياسية. لذلك فالتوحد مع أحد مكونات الحركة الإسلامية هو بداية لتحقيق هذه الغاية ووسيلة للدفع بها إلى الخروج تدريجيا من الإطار الجمعوي المنحصر في النشاط التربوي الثقافي إلى الإطار الحركي الحزبي القادر على ممارسة النشاط السياسي.

تزامن هذا الحدث مع تعديل الدستور في شتمبر 1996، لعل تعامل المكون الجديد مع الحدث إيجابيا يدل على المزيد من الاعتدال في المواقف والقبول بالمهادنة والتسوية. لكن ذلك لم يمنعه من إظهار تشدده في بعض القضايا الاجتماعية التي تتنافى في نظره مع التوجهات الدينية، وأبرزها قضية المرأة. وكذلك موقفهم من الأحزاب

---

[198]ـ يتيم محمد: لماذا حركة الإصلاح والتجديد؟ أسبوعية الراية، العدد 15، 10 فبراير 1992.

[199]ـ أعراب إبراهيم: *الإسلام السياسي والحداثة*، دار إفريقيا الشرق، ص 118، 2000.

المعارضة التي اعتبرها الرجل الثاني في الحركة (عبد الإله بنكيران) "بأنها ليست أحزابا حقيقية وأنها لا تبحث إلا عن السلطة والامتيازات."[200]

كما تزامن حدث التوحد مع الانفراج السياسي الذي عرفه المغرب، حيث أن "الانصهار وقع في وقت لمح فيه الملك إلى إمكانية إدماج الحركة في اللعبة السياسية وهو الأمر الذي دعا إلى إعادة تشكيل بنيات الجماعة."[201] إذن وبحكم البرغماتية التي طبعت مواقف الحركة والرغبة الدفينة في احتلال موقع سياسي اعتبرت ذلك التلميح بمثابة فرصة ذهبية لا يجب تضييعها.

5-1 العدالة والتنمية، التغيير الثالث، التسمية الرابعة

عاشت الحركة تغييرا كبيرا في الأخير بانتقالها من التوحد مع الإطارات الجمعوية إلى التوحد مع الإطارات الحزبية. فتوحد الحركة مع إحدى الجمعيات مدها بالأطر وساعدها على توسيع قاعدتها الجماهيرية، لكنه لم يمنحها إمكانية المشاركة السياسية، لهذا ارتأت الحركة التوحد مع حزب سياسي فوقع الاختيار على حزب "الحركة الشعبية الديموقراطية الدستورية" الذي يرأسه الدكتور عبد الكريم الخطيب. فمن هو هذا الحزب ومن هي شخصية الخطيب؟ وعلى أي أسس قام هذا الانصهار والتوحد؟

ظهرت الحركة الشعبية الديموقراطية الدستورية بعد الانشقاق الذي عرفه حزب الحركة الشعبية برئاسة المحجوب أحرضان سنة 1967. منذ ذلك التاريخ وعبد الكريم الخطيب يحتل منصب الرئاسة. كان شخصية معروفة في جيش التحرير، احتل منصب مندوبه العام، تقلد مناصب وزارية عدة مرات، عرف بتقربه الشديد من القصر منذ فترة الاستقلال، مارس معارضة شديدة ضد حزب الاستقلال في الفترة الممتدة ما بين 1956 و 1959. عرفت الحركة الشعبية الديموقراطية الدستورية بدفاعها عن مبادئ الدين الإسلامي، لكن دون أن تكون لها نزعة دينية.

لماذا اختار أطر حركة التوحيد والإصلاح حزب الخطيب؟ لقد تقدمت الحركة سنة 1989 بطلب إلى السلطات المحلية من أجل الحصول على ترخيص لتأسيس حزب سياسي تحت اسم "حزب التجديد الوطني" أكدت في طلبها على الهوية الإسلامية للشعب المغربي، لكن دون مغالاة أو استعمال لمفاهيم الإسلام السياسي، كتطبيق الشريعة أو نشر الدعوة. كان الطلب إعلانا صريحا عن الرغبة في التآلف والاندماج مع النظام السياسي العام، غير أن طلبها ووجه بالرفض من قبل السلطات. في إطار الاستعداد لانتخابات 1992 لم تيـــأس الحركة وجددت طلبها لتأسيس حزب تحت

---

[200]- حوار مع بنكيران عبد الإله: Le quotidien du Maroc 21-22 ماي 1996. عن إبراهيم أعراب، المرجع السابق، ص 119.

[201]- الطوزي محمد: المرجع السابق، ص 236.

نفس الاسم، أرفق الطلب بلائحة الأعضاء المنتخبين. للمرة الثانية ترفض وزارة الداخلية الطلب وفي رسالة رسمية تبرر ذلك لكون "مبادئ الحزب تتعارض مع التشريعات الجاري بها العمل، لاسيما الفصل الثالث من الظهير الشريف رقم 1-58-376 بتاريخ 15 نوفمبر 1958 الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات."[202]

أمام هذا الرفض المتكرر وإصرار أطر الحركة على المشاركة في الانتخابات والاندماج في النسيج السياسي المغربي، تم إبداع فكرة العمل من خلال حزب سياسي عرف حالة جمود في السنوات الأخيرة. أما عن أسباب الاختيار،يقول أحد قياديي الحركة "لقد تم الإعلان عن ممارسة أعضاء الحركة العمل السياسي في إطار الحركة الدستورية الديموقراطية الشعبية يوم 22 يونيو 1992، بعد أن صادقت اللجنة الوطنية للحركة على هذه المبادرة، وبعد لقاءات متكررة مع الدكتور الخطيب تم تنظيم لقاء بين اللجنة الوطنية للحركة وقيادة الحزب ليتقرر بعد ذلك العمل من خلال الحزب. ولم يكن هناك أدنى خلاف حول ما طرحته الحركة من مبادئ ثلاث، الإسلام والملكية واللاعنف."[203]

عقدت الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية مؤتمرها الاستثنائي في 2 يونيو 1996 بمنزل الدكتور الخطيب وانتهى إلى انتخاب أمانة عامة مكونة من سبعة أعضاء، مما استرعى انتباه المتتبعين من محللين سياسيين ووسائل الإعلام أن انصهار التيار الإسلامي داخل حزب سياسي يعد ظاهرة جديدة في الحياة السياسية المغربية وسيكون لها تأثير قوي على توجهات حزب الخطيب خاصة أن أربعة من أعضاء الأمانة العامة يعدون من رموز حركة التوحيد والإصلاح.

من جهتها ابتهجت حركة التوحيد والإصلاح للحدث، واعتبرته مناسبة لتأكيد مواقفها سواء من الملكية أو النظام الديموقراطي أو الإسلام، وهذا ما عبر عنه البيان الختامي للمؤتمر مؤكدا التزام الحركة بما يلي:

- الاعتراف بالملكية الدستورية كأساس لنظام الدولة.
- نبذ العنف كوسيلة للتعبير السياسي.
- القبول بالديموقراطية وحقوق الإنسان في حدود ما يسمح به النص الديني.

عقد الحزب الحركة الشعبية الدستورية مؤتمره الرابع في أكتوبر 1998 وأدمج معه مكونات حركة الإصلاح والتوحيد تحت اسم جديد وهو حزب العدالة والتنمية. والمثير للانتباه هو أن حزب الخطيب قبل بحل الحزب وإدماجه مع الحركة، والعمل

---

[202]- الرسالة الجوابية لوالي الرباط، أسبوعية الراية، عدد 22، 1992.

[203]- لكحل سعيد: ملف حول العدالة والتنمية، جريدة الأحداث المغربية، 4 يوليوز، 2003.

تحت اسم جديد، في حين أن حركة الإصلاح والتوحيد وهي التي كانت تبحث عن الاعتراف بها تمكنت من الحفاظ على تنظيمها المستقل بأجهزته وقيادته وبرنامج عمله، بل أنها عملت على استقطاب عناصر جديدة إلى صفوفها مكتفية بإلحاق عدد محدود من أطرها بالحزب الجديد. بنهجها هذا تمكنت الحركة من استعمال الحزب كمنفذ عبور قانوني للعمل السياسي والوصول إلى مراكز القرار والتمكن من تمرير خطابها وقناعتها، محافظة في نفس الوقت على تنظيمها الأول. وتدريجيا تقوى وجودها داخل الحزب فأصبحت تعطي العضوية وتزكي ترشيح من تراه إطارا مناسبا مبعدة الأطر ذات التوجه الحداثي. دخلت حركة التوحيد والإصلاح حزب الخطيب باستراتيجية مدروسة من أجل تحويله شيئا فشيئا إلى حزب إسلامي بعد أن كان حزبا سياسيا بعيدا أن يصنف في الاتجاه الإسلامي، وقد تجلى ذلك في تصريحات منتخبيه في البرلمان الذين ما فتئوا يتهمون الأحزاب الوطنية بالإلحاد والعلمانية والكفر. تؤكد هذه المعطيات توقعات المتتبعين الذين "انتبهوا إلى خطورة الموقف واعتبروا أن انضمام الإسلاميين إلى حزب الخطيب فيه تحقيق لتحالف بين جيلين من السياسيين، وأن الغلبة ستكون لا محالة لصالح الجيل الأكثر فتوة وأشاروا إلى أنه ستكون للأمر انعكاسات مباشرة وسريعة على الحقل السياسي".[204] فما هو موقف السلطات من هذا التحالف؟ لماذا رفضت منح الحركة رخصة حزب سياسي مستقل ولكنها سمحت لها ولوج حزب آخر باسم جديد؟ رفضت الدولة لفترة طويلة الاعتراف بحزب إسلامي لكنها رغبت في نفس الوقت إدماج التيار الإسلامي في الحياة السياسية حتى لا تكرر تجربة الإقصاء السياسي الذي مارسته مع الأحزاب اليسارية في السابق وتتمكن بالتالي من مراقبته وضبطه، أدركت الدولة كذلك أن الإقصاء من شأنه أن يؤجج العنف لدى هذا التيار وليس العكس، في هذا السياق التاريخي وتحقيقا لأهداف كثيرة سمحت الدولة بانضمام الإسلاميين إلى حزب معروف بولائه للقصر والانضباط لتعاليمه، وأصبح في هذه المرحلة في حالة شلل. لهذا فقرار الالتحاق والانصهار لم يكن قرار حركة التوحيد والإصلاح ولا قرار حزب الخطيب بل قرار اتخذ بموافقة السلطات بالدرجة الأولى.

تأكدت توقعات المراقبين السياسيين الذين نبهوا إلى قوة هذا الحدث وما سيفرزه من معطيات جديدة ليس في الساحة السياسية المغربية فحسب بل فيما يخص المسألة النسائية أيضا، تجلى ذلك بوضوح في الحملة المضادة التي شنها الحزب على مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية، والفوز الساحق الذي حققه في الانتخابات التشريعية لشتنبر 2002. ما هو موقف الحزب من المسألة النسائية، أي موقع تحتله

[204]- الطوزي محمد: المرجع السابق، ص 237.

المرأة في حزب العدالة والتنمية؟ هل تشتغل بصيغة القطاع النسائي أم تشتغل مباشرة في هياكل الحزب؟

مثلما أن حزب العدالة والتنمية هو امتداد لحركة التوحيد والإصلاح فإن القطاع النسائي التابع له هو امتداد للتنظيم النسائي للحركة.

2- المنظمات النسائية بدل القطاع النسائي

اهتمت حركة التوحيد والإصلاح منذ بداية تأسيسها في التسعينات بالمسألة النسائية واعتبرت أن ضم النساء لصفوفها من الأولويات التي يجب أن تحظى باهتمام كبير، عكس ما كان عليه الأمر في الفترات السابقة حيث لم يكن للمسألة النسائية حضور لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي.

يمكن إرجاع أسباب هذا الاهتمام إلى العوامل التالية:

- تدويل المسألة النسائية بحيث أصبحت جل المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة تولي اهتماما كبيرا للمسألة عن طريق حث الدول الأعضاء على النهوض بأوضاع المرأة في كافة المجالات بما في ذلك المجال السياسي.

- الاهتمام المتزايد بالمسألة وطنيا سواء من طرف الدولة أوالأحزاب السياسية أو هيئات المجتمع المدني.

- ظهور عدد كبير من الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق النساء، منها المستقلة ومنها التابعة للأحزاب السياسية.

- فتح ملف تغيير مدونة الأحوال الشخصية من طرف إحدى هذه الجمعيات في بداية التسعينات[205] حيث كانت حركة التجديد والإصلاح آنذاك من أقوى المعارضين للمشروع.[206]

أدركت حركة التوحيد والإصلاح أن النساء يشكلن قوة هائلة يمكنها من خلالها أن تمرر أفكارها وتصوراتها السياسية والدينية، كما يمكن أن توظفها بشكل مثمر في توسيع قاعدتها الجماهيرية والمشاركة في الحياة السياسية التي ما فتئت تبحث عن منفذ رسمي لولوجها. ولتحقيق هذه الغاية أسست منظمة "تجديد الوعي النسائي" سنة 1995 كناطق باسمها ومعبر عن مواقفها من المسألة النسائية، بعد اندماج الحركة مع حزب الخطيب وتأسيس حزب العدالة والتنمية لم يؤسس هذا الأخير قطاعا نسائيا

---

[205]- جمعية اتحاد العمل النسائي، تأسست من طرف القطاع النسائي لمنظمة العمل الشعبي، سنة 1987.

[206]- لكحل سعيد: ملف حول العدالة والتنمية، جريدة الأحداث المغربية، يوليز 2003. إحالة إلى الهجمة الشرسة التي قادها أطر الإصلاح والتجديد ضد أطر اتحاد العمل النسائي ذهبت حد تكفيرهن وإصدار فتوى الجهاد ضدهن.

وظلت هذه المنظمة تلعب دور استقطاب وتأطير النساء إلى حدود سنة 2002 لما أسس الحزب جمعية نسائية أخرى تحت اسم "منتدى الزهراء" ثم بعد فترة قصيرة "لجنة قضايا المرأة والأسرة". ظلت المنظمة تحافظ على استقلالية تنظيمها مثلما فعلت حركة الإصلاح والتوحيد رغم انتقال عدد من نساء منظمة تجديد الوعي النسائي إلى العمل في صفوف الحزب الجديد. لكنه استقلال نسبي ما دام أطر الهيئتين متواجدين رجالا ونساء في حزب العدالة والتنمية، وتعتبر منظمة تجديد الوعي النسائي كرافد مهم يزود الحزب بالأطر النسائية. في هذا السياق رفضت بسيمة الحقاوي وهي رئيسة منظمة تجديد الوعي النسائي إلى حدود 2003 وعضوة في الأمانة العامة للعدالة والتنمية وبرلمانية، بشكل قاطع أن تتحدث باسم الحزب ولم تنف أو تثبت وجود قطاع نسائي للعدالة والتنمية ولم تقبل الحديث إلا باسم منظمة تجديد الوعي النسائي.[207] كتعبير عن استقلالية كل جهاز عن الآخر. فما هي الأسباب التي جعلت حزب العدالة والتنمية لا يؤسس قطاعا نسائيا ويكتفي بالعمل في هذه الواجهة من خلال منظمات نسائية موازية؟

أصرت المسؤولة الأولى في الحزب على عدم الحديث عن موقف الحزب من المسألة النسائية وأحالتني على الرجل الأول في الحزب ليتحدث شخصيا عن التنظيم النسائي. وفي مقابلة مع العثماني وكجواب على هذا السؤال، اعتبر أنه "لا يمكن مقاربة التنظيم النسائي إلا من خلال الحديث عن المسار التاريخي لحزب العدالة والتنمية في قوامته وهيكلته الجديدة." أي بعد انصهاره في حزب الخطيب وحمله للاسم الجديد، بعد ذلك "أصبحت حركة التوحيد والإصلاح هي المكون الأساسي لحزب العدالة والتنمية، كانت عندها جمعيات نسائية وفي مقدمتها بالأساس منظمة تجديد الوعي النسائي، ولكي لا تتكرر الجهود ولا تتكرر الهيئات، فقد فضل الحزب في مساره الاستغناء عن إنشاء قطاع نسائي."[208] فمنظمة تجديد الوعي النسائي كتنظيم قائم يدافع عن نفس التصورات يمكن أن يقوم بنفس الوظائف التي يمكن أن يقوم بها القطاع، إضافة لهذا اعتبر العثماني أن "بعض الأعضاء خاصة الدكتور الخطيب لهم فلسفة تنطلق من أن النساء داخل الحزب يجب أن يعملن في جميع أجهزة الحزب في مختلف مستوياته مركزية، إقليمية، ومحلية، دون التفريق بين الرجال والنساء، لهذا يعارض إنشاء قطاع نسائي تابع لحزب العدالة والتنمية."[209] فالسبب مزدوج، هناك من جهة معارضة الأمين العام لإنشاء تنظيم نسائي ومن جهة

---

[207]- مقابلة مع الحقاوي بسيمة في مكتب حزب العدالة والتنمية بالبرلمان، الرباط، 22 يونيو 2003.

[208]- مقابلة مع العثماني سعد الدين في مكتب الحزب بالبرلمان، 22 يونيو 2003، في تلك اللحظة كان نائب الأمين العام للحزب.

[209]- نفس المقابلة.

أخرى وجود منظمة نسائية يمكن أن تلعب هذا الدور باعتبارها منظمة تنتمي إلى التنظيم الأصلي راكمت في صفوفه تجارب كثيرة. فما هي تصوراتها للمسألة النسائية ولطبيعة العمل وسط النساء؟

2-1 منظمة تجديد الوعي النسائي، الرؤية والميثاق

تجدر الإشارة في البداية إلى أن مواقف منظمة تجديد الوعي النسائي من مختلف القضايا السياسية والاجتماعية هي نفس مواقف الحركة والحزب معا، وتتلخص في اعتبار الدولة المغربية لا تتوفر فيها المواصفات الأساسية التي تجعل منها دولة إسلامية، أبرزها "الشورى، تطبيق حدود وأحكام الشريعة على كل مرافق الدولة ومناحي الحياة، إلغاء العمل بكل القوانين والتشريعات التي قد تتنافى مع أحكام الشريعة"[210] تعتبر المنظمة أن المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية لا تلتزم بأحكام الشريعة التي تكون الحاكمية فيها لشرع الله، وتعمل بالقوانين الدولية وتنفذ ما تمليه عليها المؤسسات العالمية، وهي بذلك لا تحقق إسلامية الدولة وتسير في اتجاه علماني واضح، لهذا تعطي المنظمة وحزب العدالة والتنمية لنفسيهما الحق في القيام بهذا الدور.

تلخص منظمة تجديد الوعي النسائي مواقف الحركة من المسألة النسائية في كتيب صغير نشرته في أكتوبر1997، ينقسم إلى محورين أساسين وهما: الرؤية والميثاق.

- الرؤية وتعني بها المنطلقات والتصورات الفكرية للمنظمة المستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية.

- الميثاق ويلخص المبادئ التي تدافع عنها والأهداف التي تنوي تحقيقها والوسائل التي توظفها.

2-2 المعالم والمنطلقات

تؤكد منظمة تجديد الوعي النسائي على المرجعية الإسلامية كمنظومة شاملة صالحة لتأطير كل مجالات الحياة المعاصرة. كما ترى أنها مدخل أساسي لكل مشروع نهضوي للمجتمع سواء على المستوى الدستوري القانوني أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ولتفعيل هذه المرجعية وضعت مجموعة من المبادئ اعتبرتها معالم ومنطلقات جوهرية لبناء واقع نسائي صحيح لخصتها في ستة مبادئ أساسية

---

[210]- لكحل سعيد: ملف عن حركة التوحيد والإصلاح العدالة والتنمية، جريدة الأحداث المغربية، يوليوز 2003.

الإنسانية: تؤكد المنظمة تجديد الوعي النسائي أن إنسانية المرأة هي أساس كرامتها وعلاقتها بالرجل لكل منهما حقوق وعليه واجبات دون تحديد طبيعتهما.

التكاملية: تتسم علاقة المرأة بالرجل بالتكاملية، أي أن كل واحد منهما يكمل الآخر ولا يستطيع بمفرده أن يحقق الكمال الوجودي والاجتماعي والفكري.

المساواة لا المماثلة: يدل مفهوم المساواة حسب منظمة تجديد الوعي النسائي على وحدة الأصل البشري بين الجنسين دون أن تؤدي هذه الوحدة إلى التماثل. فالتكافؤ في القدرات الإدراكية والإنتاجية أمر يلغي المماثلة ويجعل من المساواة مبدأ يعطي لكل حقه حسب خصوصيته وكفاءته.

أداء الرسالة: الإنسان مطالب بأداء رسالته في الحياة بأمانة، وهذا ما يعطي معنى لوجوده، الأمانة بالنسبة للمرأة هي أن تجند نفسها لتحقيق هويتها الطبيعية القائمة على مبادئ الدين الإسلامي والرصيد الثقافي لأمتها.

الاستقلالية: المرأة كائن مستقل غير تابع تتحمل مسؤولية اختياراتها وقراراتها بقوة المبدأ والشرع. لهذا يمنح الشرع للمرأة الاستقلالية الكاملة في تسيير أموالها.

الواجب والحق: المرأة مطالبة بأداء واجباتها قبل أن تطالب بحقوقها بهدف تحقيق التوازن وتجاوز مبدأ تبرئة الذات وإلقاء المسؤولية على الآخر.

2-3 المقاربة الشمولية المعيارية التكاملية

تعتبر منظمة تجديد الوعي النسائي هذه المبادئ الستة بمثابة أسس نظرية لبناء مشروعها كمنظمة نسائية ذات توجه إسلامي ووضعتها في قالب نظري أسمته بالمقاربة الشمولية المعيارية التكاملية. تهدف المنظمة إلى تجاوز الوعي السائد لدى النساء وإعادة بناء وعي جديد قائم على أحكام الشريعة الإسلامية يمكنهن من تحمل المسؤولية الفردية والجماعية، الأسرية والمجتمعية.

بنت المنظمة مشروعها الإصلاحي على أسس الأحكام الشرعية، ووظفت في خطابها جهازا مفاهيميا يعتمد على مجموعة من المصطلحات ذات الشحنة الدينية القوية. فما هي قراءة المنظمة للدين؟ وإلى أي مدى تعتبر أن أحكام ومقاصد الشريعة إطارها المرجعي الوحيد؟ تعتبر المنظمة أن الإطار الفكري العام الذي تتبناه يقوم على "المطلق بدلا من النسبي، وعلى الوحدة بدلا من الثنائية، وينطلق من النظرة الشمولية التكاملية للفرد وللجماعة وللنظام. فالأصل في المجتمع السليم أفرادا وجماعات الاستجابة لله في العمل بأوامره والابتعاد عن نواهيه. مشتركين في الاستخلاف، وفي

تحمل المسؤولية."[211] فالحركة ومنظمتها النسائية في إطار رفضهما للثقافة الغربية، يحرصان على عدم استعمال مفاهيمها، لذلك تضع قاموسا من المصطلحات الخاصة بها يميز تصوراتها واختياراتها الفكرية. وهي ظاهرة موجودة عند جل مكونات الحركة الإسلامية "لا يجب أن يغيب عن ذهننا أن بعدا من الأبعاد الأساسية للإسلام السياسي، هو الحرص على أن تتمتع لغته بمفردات تختلف جذريا عن مفردات الغرب (وهذا لا يعني أن القيم الغربية برمتها ستكون موضع رفض من طرف الإسلام)"[212] فمن جملة المفاهيم الواردة في نصوص وخطابات حركة منظمة تجديد الوعي النسائي، نجد مثلا: المقاربة المعيارية والشمولية والتكاملية، إضافة إلى مفاهيم أخرى كمفهوم الاستخلاف، الأصالة، الهوية الإسلامية، المرجعية الدينية، العدالة، التنمية، التكافل الاجتماعي. سنقف عند المفاهيم التي لها صلة مباشرة وقوية بالموضوع الذي يهمنا في البحث.

ترى المنظمة أن الدين الإسلامي يقدم مشروعا مجتمعيا متكاملا يزاوج بين البناء الروحي والمادي للفرد والجماعة، لا تكون فيه الغلبة لجانب على آخر ولا يطغى فيه بعد على بعد آخر، ومن هنا تكون المساواة بين الجنسين كما تنشدها المنظمة قادرة على تحقيق العدل بين الرجل والمرأة وتجنبهما السقوط في المماثلة أو التماثلية، وتحملهما مسؤولية الاستخلاف في الأرض.

تستند المرجعية الفكرية للمبادئ المسطرة في مجملها إلى الشرعية الدينية المرتبطة بواقع المجتمع المغربي وهويته الثقافية، وفي هذا الإطار توظف المقاربة المعيارية التي هي إمكانية للعمل بمقتضى المراجع الدينية والثقافية واستغلاله للإمكانيات الذاتية والموضوعية. فهي "أفضل السبل للتوصل إلى منهجية اجتهادية راشدة تخدم أهدافنا الإصلاحية في إطار العدالة والإنصاف وتحترم خصوصياتنا المغربية."[213]

الشمولية هي أحد مكونات الإطار المرجعي العام الذي يدعو إلى التحرر من الوصاية والتبعية والتخلص من الهيمنة الغربية التي ترفضها المنظمة لكونها دخيلة وغير منسجمة مع هوية المجتمع المغربي. فالمقصود بها "الحد من الانزلاق نحو الحلول

---

[211]- مجلة الخطوة، نشرة تصدر عن منظمة تجديد الوعي النسائي، ص 22، العدد 9، يوليوز- غشت 2001، مقال عن مطالب المنظمة بخصوص مدونة الأحوال الشخصية.

[212]- بورجا فرونسوا: *الإسلام السياسي، صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال لإفريقيا*، نشر تانسيفت دار العالم الثالث، مطبعة النجاح الجديدة، ص 18، 1994.

[213]- الحقاوي بسيمة: أمينة المنظمة في كلمة الافتتاح للندوة الصحفية التي عقدتها في يوليز، 2001، مقال عن مطالب المنظمة بخصوص مدونة الأحوال الشخصية، منشور في مجلة "الخطوة"، عدد 9، يوليوز- غشت، ص 28، 2001.

الترقيعية التجزيئية التي تكون عاملا من عوامل التفكيك وزعزعة البناء، لاعتمادها طروحات متنافرة مع طبيعة المجتمع".[214]

أما المقاربة التكاملية فهي المحدد الطبيعي والثقافي والديني لعلاقة الرجل بالمرأة، هي "المنظار الذي يمكننا من اعتبار كرامة الأفراد واستقلاليتهم وحقهم في التميز والاختلاف وهو المنهج الذي يتحقق به التعاون والتكامل."[215]

إضافة إلى هذه المفاهيم الثلاثة تكرر مفهوم الاستخلاف في خطاب المنظمة باستمرار، فهو مرتبط من جهة بالمفاهيم المتعلقة بتصور المنظمة للعلاقات بين الرجل والمرأة، ومرتبط من جهة أخرى بالمفاهيم الإسلامية التي تفسر دور الإنسان في الحياة كالعبادة والأمانة والشهادة والعمل بالواجبات العينية والكفائية. وهكذا تقول إحدى المسؤولات في المنظمة: "يعتبر الاستخلاف أساسيا في فهم رؤية الإنسان ووظيفته في هذا الكون، فالإنسان الذي أعطاه الله هذه المنحة الغالية الروح والعقل لا يمكنه بأي حال أن يتخلى عن الواجبات والتكاليف المرتبطة بهذه الميزة الخاصة. واستخلاف الإنسان يشمل الرجال والنساء بدليل آيات عديدة في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) التوبة الآية 71."[216] فالاستخلاف هو الرابطة الإيمانية التي تؤطر العلاقات بين الرجال والنساء على أساس المحبة والتعاون في جميع مناحي الحياة. أما الولاية فهي بمثابة شحنة تولد طاقة تتفجر بشكل إيجابي في المحيط الخارجي فيقف المؤمنون والمؤمنات لمواجهة الانحراف الاجتماعي والسياسي والعقيدي وذلك للقيام بالمعروف والنهي عن المنكر وتأدية الواجبات والتكاليف على وجهها الأكمل."[217]

إن العمل بهذه المقاربات من شأنه أن يجنب المجتمع خطر السقوط في التبعية ويحفظ له هويته الدينية والثقافية والحضارية ويضمن له التطور وفق مؤهلاته وقدراته الذاتية والموضوعية. ولكن السؤال الذي يستوقفنا بعد هذه القراءة الأولية لمبادئ المنظمة هو التالي: هل تعتمد المنظمة على المرجعية الدينية وحدها؟ ألا توظف هي بدورها مفاهيم المواثيق الدولية ذات المرجعية الغربية؟ إذا نظرنا إلى الإنسانية كأول بند أوردته المنظمة، وعرفته بحفظ الكرامة نجد أنه يلتقي مع أول بند ينص عليه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وباقي المواثيق الصادرة عنه أي الكرامة الإنسانية. كما أنه أحد المفاهيم الواردة في القرآن، لكن المنظمة لم تشر إلى كون هذا المفهوم

---

[214]- المرجع السابق، ص 23.

[215]- المرجع السابق، ص 23.

[216]- خلدون سمية: *المرأة والتنمية: رؤية إسلامية*، مقال منشور في جريدة الصحراء، العدد 3611، دجنبر 1998.

[217]- خلدون سمية: المرجع السابق.

حاظرا بقوة في المرجعية الدينية والدولية على حد سواء، بل أكدت على "أن القوانين الدولية لا تعلو على المرجعية الإسلامية" وأنها تؤكد على "عدم استيراد القوانين الغربية أو المنافية لواقعنا المغربي."[218] ثم أكدت فيما بعد على مبدأ "المساواة لا التماثل" بين الجنسين، فلماذا لم تكتف بالتأكيد على المساواة وأضافت لا للتماثل؟ ترى المنظمة أن المساواة هي حالة من التكامل النفسي والاجتماعي بين الرجل والمرأة باعتبارهما مستخلفين في الأرض. فهي تخاف أن تؤدي المغالاة في المطالبة بالمساواة إلى الرغبة في التماثل بين الجنسين وهو مبدأ ترفضه المنظمة وتتجنب السقوط في منزلقاته، كما يحدث ذلك عند التيارات التي تنعتها بالعلمانية.[219] فالتماثل يضيع التنوع والتكامل ويلغي خصوصية كل جنس ويطمس معالمه وبذلك تختلط حقوق كل طرف بواجباته. لهذا نجد أن المنظمة تحث المرأة على أداء الأمانة على أحسن وجه، وما هذه الأمانة سوى الدور الطبيعي أي الأمومة. تدعو المنظمة إلى ترشيد العلاقات الأسرية وتصويبها لأن "الأسرة هي النواة الأولى لبناء المجتمع... والمرأة في الأسرة هي نواة النواة، وهي المحرك للتواصل والترابط داخل الأسرة."[220] فمن واجب المرأة أن تتحمل مسؤولية بناء الأسرة والسهر على تسيير شؤونها وخلق الترابط والتواصل بين أعضائها قبل المطالبة بحقوقها. فالمساواة هي أن تقوم بدورها الطبيعي أولا وعلى أحسن وجه قبل أن تطالب بحقوقها دون أن يكون الرجل شريكا لها في هذه المسؤولية.

تتحدث المنظمة بعد ذلك عن الاستقلالية كإلغاء لتبعية المرأة لأي كان وتمتعها بنوع من الحرية في اختيار المبادئ والتوجهات، وتسيير الأموال، ولكن كيف للمرأة أن تختار مبادئها إذا كانت المرجعية الدينية هي الأساس؟ إذا كانت هذه الحرية ممكنة على المستوى النظري حسب أحكام الشرع، فهي غير متبوعة بحرية فعلية على أرض الواقع، لأن الفئات العريضة من النساء تعاني من الأمية والفقر والتهميش، ناهيك عن الفئات التي بحكم التقاليد والأعراف تحرم من الإرث، فأي هامش من الاستقلالية يتبقى للمرأة في ظروف تقيدها أحكام الشريعة، وتعتبر وظيفة الإنجاب والتربية مهمتها الأولى، وفي حرية تسيير مال هي في كثير من الحالات لا تملكه؟ فمفهوم المساواة كما تدعو له المنظمة يجعل من القيام بالواجب شرطا ضروريا وسابقا على المطالبة بالحقوق، وهي وسيلة تحث من خلالها المرأة على تحمل المسؤولية وعدم الإلقاء بها على الآخرين. بهذا الموقف تريد أن تتجنب مواقف الجمعيات النسائية التي تفسر تدهور أوضاع المرأة بإلقاء المسؤولية على القوانين

---

[218]- منظمة تجديد الوعي النسائي، *الرؤية والميثاق*، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، أكتوبر، ص 12، 1997.

[219]-- نفس المقابلة مع الحقاوي بسيمة.

[220]- منظمة تجديد الوعي النسائي، مرجع سابق، ص 16.

والمجتمع. ولكن إذا كان هذا الشرط ممكن التحقق بالنسبة للفئات المتعلمة والتي تتمتع بوضع اجتماعي مناسب، فكيف يكون ممكنا بالنسبة للفئات العريضة من المجتمع التي تعاني من التهميش والفقر والأمية؟ هذه الفئات التي تحدثت المنظمة عنها واعتبرت أن مؤازرتها واجب ديني. إن المنظمة بهذا الشرط تعطي لمفهوم الحق والواجب معنى ضيقا يقلل من حظوظ تمتع النساء بالاستقلالية في الاختيارات نظريا وعمليا. فأي استقلالية يمكن أن تتمتع بها المرأة لما نجعل مهمتها الأساسية والأولية هي المهمة الأسرية ونحن نعلم أنها مهمة تطول ويمكن أن تأخذ من المرأة كل العمر؟ أظهرت مجمل الدراسات النسائية[221] أن تقسيم المجال إلى عام وخاص واعتبار الأول رجاليا والثاني نسائيا تقسيم ينتج عنه جعل المهمة الأساسية للمرأة هي الأسرة وبالتالي إبعادها عن الحياة العامة وعلى رأسها المشاركة السياسية، كما أظهرت جل هذه الدراسات أن القضاء على هذا التقسيم يعد خطوة ضرورية من أجل إشراك النساء في الحياة العامة والسياسية.[222] بتأكيدها على أن استقامة الأحوال الاجتماعية يرجع بالأساس إلى استقامة أحوال الأسرة، وبجعلها هذه المهمة نسائية بالدرجة الأولى، تكون منظمة تجديد الوعي النسائي قد حملت المرأة مسؤولية جسيمة قللت من حظوظ مشاركتها في الحياة العامة والسياسية. كما أن طلبها هذا يعتبر بعيدا عن مطالب مجمل التيارات النسائية العالمية وكذلك المغربية التي جعلت من اقتسام المهام الأسرية بين المرأة والرجل خطوة أولية وضرورية لاقتسامهما فيما بعد المجال العام بكل مكوناته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبالتالي السير نحو المساواة بينهما. سيتجلى هذا الموقف أيضا في تعامل المنظمة مع المواثيق الدولية. إلى أي حد يمكننا اعتبار منظمة تجديد الوعي النسائي منظمة نسائية بالمعنى الذي يدعو إلى المساواة بين الجنسين؟

4-2 الاختيارات: المواثيق الدولية لا تعلو على المرجعية الإسلامية

ترى المنظمة أن تحقيق مشروعها يجب أن يتم على ثلاثة مستويات أساسية وهي المستوى الاجتماعي والثقافي والحقوقي. وضعت المستوى الاجتماعي في المقدمة نظرا إلى استيائها من الوضع المتدني للفئات العريضة من النساء بسبب الأمية والفقر وما يترتب عنهما من مشاكل "كتعاطي النساء للمهن المنحطة من توزيع الخمور في الحانات والملاهي الليلية"[223] لهذا يجب الاهتمام بالأسرة والأم وتفعيل التكافل الاجتماعي الذي يحث الأغنياء على مساعدة الفقراء، كما يجب التصدي للأمية كعائق

[221]- Laponte, J. et Bichier, M. : *Le traitement objectif des sexes dans la recherche*, Conseil de recherches en science humaines du Canada, 1985.

[222]- Agacinski, S. : *Politique des sexes*, op. cité, p. 89.

[223]- المرجع السابق، ص 9.

ضد التنمية. وفي هذا الإطار دعت إلى ضرورة تفعيل القيم الدينية كالتكافل الاجتماعي الداعي إلى مساعدة الأغنياء للفقراء. دون إشارة إلى الدور الذي ينبغي أن تقوم به الدولة في هذا الشأن، معتبرة أن التكافل الاجتماعي قادر لوحده على حل كل الأسباب المؤدية للفقر والتهميش.

راهنت المنظمة في الاختيارات التي وضعتها على دور المستوى الثقافي والعلمي في حفظ وصيانة الهوية الإسلامية للشعب المغربي من خطر الهيمنة الغربية التي تعمل على إضعافها وطمس معالمها التاريخية، منبهة إلى دور "الوكيل الثقافي للغرب المهيمن."[224] الذي تلعبه بعض النساء والجمعيات اليسارية، الأمر الذي يساهم في نشر الأمية الفكرية ويزكي التبعية للنموذج الغربي بالشروط التي يمليها علينا، المقصود هنا الجمعيات النسائية التي تتبنى المرجعية الدولية والتي لا تفوت المنظمة وأطر حزب العدالة والتنمية الفرصة لانتقادها ونعتها بالعلمانية، واتهامها بنشر الفساد. وقد كان مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية فرصة للهجوم عليها، وتكفير عضواتها بامتياز.[225]

تشير المنظمة في المستوى الحقوقي إلى موقفها من المرجعية الدولية في بندين وهما:

1- عدم استيراد القوانين الغربية أو المنافية لواقعنا المغربي.

2- المواثيق الدولية لا تعلو على المرجعية الدينية.

نفهم من هذين البندين أن المنظمة ترفض المواثيق الدولية معتبرة إياها سلعة مستوردة لا تتلاءم مع واقع المجتمع المغربي ولا مع حضارته وثقافته. إضافة إلى أننا "لسنا في حاجة إليها ما دمنا نحتكم إلى المرجعية الإسلامية وهي منظومة شاملة صالحة لتأطير جميع مناشط الإنسان في الحياة المعاصرة خاصة مع وجود اجتهاد خلاق ومواكب لمعطيات العصر وحاجيات الإنسان المعاصر ومصطحب لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية السمحة."[226] لكننا نجد أن المنظمة في الميثاق وفي تحديدها لحقوق المرأة تلح على ضرورة توافقها مع الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تشير إلى أنها "تتفق مع كل المطالب التي تقدم دوليا، والتي لا تتعارض مع

---

[224]- المرجع السابق، ص 9.

[225]- نجد كتابات كثيرة في هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال كتاب *حركة التوحيد والإصلاح، موقفنا مما سمي "مشروع إدماج المرأة في التنمية"*، منشورات الفرقان، الطبعة الرابعة، 1420- 2000.

[226]- حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي *"نحو مغرب أفضل، من أجل نهضة شاملة"* 2002، ص 7.

مرجعيتنا الدينية والثقافية والاجتماعية، ونضم أصواتنا إلى كل من ينادي بالحقوق التي لا تنحرف عن القيم الإنسانية المشتركة."[227]

نسجل التناقض الواضح في مواقف المنظمة من المرجعية الدولية، إذ اعتبرتها قوانين مستوردة نشأت في تربة مخالفة تماما للواقع المغربي، كما اعتبرت أن التعامل معها بمثابة عملية استيراد جاهزة لا تخدم سوى مصالح الغرب، نافية عنها طابعها الكوني الذي يسمح لها أن تنظم حياة الشعوب في تنوعها الديني والثقافي. وتزيد حدة هذا الرفض في تأكيدها على أن المرجعية الدولية لا تعلو على المرجعية الإسلامية، فحتى لو كان مضمونها لا يختلف عن جوهر الأحكام الشرعية، فإن المنظمة تعتبرها أقل درجة منها. لكنها تتراجع عن هذا الموقف القاطع وتعبر عن قبولها المطالب الدولية في حالة عدم تناقضها مع المرجعية الدينية وبالتالي إمكانية القبول بها. فكيف نفسر هذا التناقض؟ ألا يشكل نوعا من التذبذب في مواقف المنظمة وعدم انسجام تصوراتها مع بعضها البعض، ومع مواقفها العملية؟ فالمرجعية الدينية كمنظومة فكرية علمية وثقافية حاضرة بقوة في حياة الشعوب والأفراد وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لهذا فالنظام الديموقراطي والمشاركة في الانتخابات والعمل بالمؤسسات المنتخبة من برلمان ومجالس بلدية أحد أوجه المرجعية الدولية. أليس القبول بهذا النظام والمشاركة فيه اعترافا بهذه المرجعية؟ إن حزب العدالة والتنمية والمنظمة النسائية التابعة له غير قادرين على رفض المرجعية الغربية رفضا كليا ما دام هذا الرفض يتوقف كلما كانت أهدافهما السياسية متوقفة على القبول بها. وهذا ما عبرت عنه رئيسة المنظمة في جواب على السؤال التالي: لماذا رفض المرجعية الدولية والقبول بالديموقراطية وهي أحد أوجهها؟

"نحن نميز بين الإيديولوجيا والديموقراطية. فالإيديولوجية هي التصورات الفكرية العقائدية كالعلمانية، أما الديموقراطية فهي منهج وطريقة في التدبير قائمة على العدالة الاجتماعية. والمطالبة بها والأخذ بإجراءاتها لا يتعارض مع الأحكام الشرعية ولا يمس جوهر الدين."[228]

3 – منتدى الزهراء للمرأة المغربية كتنظيم مواز

أسست نساء العدالة والتنمية في 2002 تنظيما نسائيا تحت اسم منتدى الزهراء كمكون ثان للعمل النسائي. وهو شبكة تضم عددا من الجمعيات النسائية ذات الأهداف المشتركة من مختلف مناطق المغرب تعرفها إحدى المسؤولات كالتالي "كانت كل جمعية تشتغل في مجالها الخاص، البعض في المجال الثقافي، البعض في

---

[227]- منظمة تجديد الوعي النسائي، *الرؤية والميثاق*، ص 14.

[228]- الحقاوي بسيمة: نفس المقابلة المذكورة.

المجال الحقوقي، هناك من كان يمثل خلية تابعة لجمعية اجتماعية أو نسائية، سميناه نسيج الأصالة، جاء هذا الاختيار أمام الإكراهات الحالية والاحتياجات الواقعية التي تتطلب أن يكون نسيجا قويا يتكلم عن قضية المرأة، لأن كل جمعية تنطوي على نفسها وإذا بقيت وحدها لن تقدم شيئا مهما"[229] ترأس المنتدى سمية خلدون وهي برلمانية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي وإحدى العضوات القياديات في الحزب.

يعتبر المنتدى نفسه "جمعية مستقلة ذات طابع ثقافي وحقوقي"[230] تهتم بشؤون المرأة والأسرة في حين اعتبرها العثماني جمعية قريبة من الحزب وداعمة له، مما يعني أن الاستقلالية المشار إليها في القانون الأساسي هي استقلالية نسبية جدا وما يزيد في تأكيدها هو أن المنتدى عقد جمعه العام بمقر حركة التوحيد والإصلاح في أبريل 2002. تهدف هذه المنهجية في العمل إلى تشجيع الجمعيات النسائية من مختلف مناطق المغرب على الالتحاق بالمنتدى، وهكذا يمكن كسب عطفها مع الحزب فتصبح بشكل أو بآخر داعمة له.

عقد الجمع العام تحت شعار "من أجل امرأة مكرمة، أسرة متكاملة وتنمية أصيلة" بلغ عدد الجمعيات الملتحقة بالمنتدى 19 جمعية ولا زال باب الانخراط مفتوحا.

سطر المنتدى في قانونه الأساسي مجموعة من الأهداف:

- بلورة رؤى أصيلة في المجال القانوني والحقوقي والاجتماعي في ارتباط مع قضايا المرأة والأسرة.
- العمل على إبراز النموذج الحضاري لتحرير المرأة وتكريمها نظريا وواقعيا.
- تقوية نسيج الأسرة المغربية.
- تعزيز مكانة الأمومة وتكريمها معنويا وماديا.
- العمل والتنسيق مع الهيئات العاملة في حقل العمل النسوي.
- المساهمة في إعداد وتمويل وإنجاز المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحسين وضعية المرأة.

كآليات للعمل يعتمد المنتدى على مجالين الأول نظري يتمثل في القيام ببحوث ودراسات علمية وتنظيم دورات تكوينية متخصصة. أما الثاني فيعتمد على الخدمات

---

[229]- مقابلة مع المرابطي بشرى: عضوة في حزب العدالة والتنمية، ولجنة عمل المرأة والأسرة، عضوة مؤسسة ومسؤولة في منتدى الزهراء. أجريت المقابلة في المقر المركزي لحزب العدالة والتنمية بالرباط، في دجنبر 2003.

[230]- المادة الأولى من القانون الأساسي للمنتدى المصادق علية بتاريخ 11 ماي 2002.

التي يمكن تقديمها للمرأة في وضعية صعبة كإنشاء مراكز الاستماع والإرشاد والحماية للنساء ذلك عبر عقد شراكات مع أفراد ومؤسسات لإنجاز برامج تهم الأسرة عموما والمرأة على وجه الخصوص وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات ذات الأهداف المشتركة.

تشكل المنطلقات العامة والأهداف التي سطرها المنتدى وكذلك وسائل العمل استمرارية للتصورات العامة لحزب العدالة والتنمية وكذلك منظمة تجديد الوعي النسائي، كالتركيز على دور الأسرة في استقرار المجتمع وبناء العلاقات المتوازنة بين أعضائه مع التأكيد على دور المرأة في هذه العملية. لكن ومن خلال قراءة المبادئ العامة المسطرة في قانونه الأساسي، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

1- ركز المنتدى على مفهوم الأصالة بشكل مكثف في الوقت الذي ركزت فيه منظمة تجديد الوعي النسائي على المرجعية الدينية وأصول بناء دولة ومجتمع مسلمين.

2- دعا المنتدى إلى العمل مع الهيئات العاملة في الحقل النسائي دون وضع شروط لذلك أو تحديد طبيعة هذه الهيئات ومرجعيتها الفكرية أو المذهبية، عكس ما نادت به المنظمة في السابق.

3- دعا أيضا إلى عقد شراكات مع أفراد ومؤسسات من أجل إنجاز برامج ومشاريع لصالح الأسرة دون تحديد من هم هؤلاء الأفراد أو الهيئات، مع العلم أن أغلب الهيئات التي تمول المشاريع التنموية أجنبية ذات توجه حقوقي وتشجع على ثقافة المساواة بالأساس، سبق لكل من المنظمة والحزب أن انتقدا بحدة الجمعيات النسائية التي تدخل في هذا النوع من الشراكات، واتهمها بأنها تلعب دور"الوكيل للغرب". كما أن هذا الأمر كان من بين الأسباب التي برر بها الحزب والمنظمة رفضهما لمشروع الخطة كما سنبين في القسم الموالي. مما يبين أن توجه حزب العدالة والتنمية توجه إسلامي سياسي يتكيف مع الظروف والمستجدات ولو بتغيير المنطلقات.

4- لجنة قضايا المرأة والأسرة

إنها المكون الثالث الذي يؤطر النساء داخل حزب العدالة والتنمية، وهي لجنة وطنية مرتبطة بالهياكل العليا للحزب مكونة من الرجال والنساء، تهدف إلى بلورة خطاب حزبي واضح حول المسالة النسائية عن طريق القيام بدراسات وأبحاث ميدانية، كما أن من أهداف اللجنة خلق تواصل فعال بين النساء المتواجدات في المكاتب المحلية والإقليمية من أجل التفكير المشترك في مواضيع تهم المرأة، أو في قضايا غابت عن الأمانة العامة. تلعب اللجنة دور الناطق باسم الحزب في علاقته بباقي الأحزاب أو الهيئات الخارجية. وقد قسمت اللجنة أعمالها على ثلاث واجهات:

1- الجانب التصوري التنظيمي ويتضمن أربعة محاور وهي: إنضاج رؤية الحزب لقضايا المرأة، تقوية عمل اللجنة الوطنية، تفعيل عمل اللجنة الوطنية ثم تشجيع انتماء العنصر النسوي للحزب.

2- جانب التأطير والتكوين ويتضمن: تأهيل وتفعيل قيادات نسائية وتكوين أرشيف حول العمل النسوي. يتضمن كل ما يتعلق بالمرأة والأسرة لدى الأحزاب السياسية.

3- الجانب الإشعاعي والتواصلي ويتضمن: ربط العلاقات مع منظمات وهيآت نسائية وطنية وأجنبية، تقوية التواصل الداخلي وتقوية الإشعاع الخارجي للعمل النسوي.

اختارت اللجنة وسائل عمل متنوعة لتحقيق هذه الأهداف منها تنظيم أيام دراسية ومهرجانات إشعاعية وتنظيم دورات تكوينية وحضور الملتقيات الوطنية والدولية. يرغب الحزب في تقوية التواجد النسائي بداخله حتى يصل إلى نسبة 30% على الأقل وذلك على المستوى الجهوي والمحلي.[231] أصبحت نساء العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة وبعد الحضور السياسي الذي أصبح يتمتع به الحزب أكثر استعدادا للانفتاح على مختلف مكونات الحركة النسائية عكس ما كن عليه في بداية التأسيس حيث كانت جل الأنشطة تمر في إطار تنظيمي ضيق جدا. لم تكن نساء الحزب يعبرن عن الاستعداد لمواكبة أو حضور أنشطة باقي الجمعيات والقطاعات النسائية الأخرى كتعبير عن رفض المرجعية الحقوقية التي تنطلق منها، وما يعكس رغبة نساء الحزب في المزيد من الانفتاح والاستقطاب والمرونة هو طرح مسألة انتماء النساء غير المحجبات للحزب للنقاش. وطرح مسألة ما للنقاش هو قبول مبدئي بعدم رفضها.

تتكلف اللجنة بتطبيق هذه الأهداف ولكن هناك قضايا تعرضها على الأمانة العامة للحزب قبل المصادقة عليها من قبيل إضافة عناصر جديدة للجنة أو صياغة التصور الحزبي حول المرأة أو التحاق غير المحجبات بالحزب.

رسميا لا يتوفر حزب العدالة والتنمية على تنظيم يحمل اسم القطاع النسائي، لكن تواجده وسط النساء قوي وفعال وهذا ما تمت ملاحظته في التظاهرات العمومية مثل مسيرة الدار البيضاء. يشتغل الحزب من خلال منظمات موازية تنحصر الآن في ثلاث هيئات وهي منظمة تجديد الوعي النسائي، منتدى الزهراء للمرأة المغربية، لجنة قضايا المرأة والأسرة.

[231]- حزب العدالة والتنمية، لجنة قضايا المرأة والأسرة الرباط، مشروع أرضية للبرنامج السنوي للجنة قضايا المرأة والأسرة 03-12-2002.

شكل التنظيم الأول الرافد الأساسي الذي مد الحزب منذ انطلاقته في صيغته الجديدة في 1999 بأطر نسائية ومثله في الأنشطة الإشعاعية ودافع عن تصوراته ومرجعيته الإسلامية. أما الهيئة الثانية فنشأت مؤخرا والهدف منها هو استقطاب فعاليات نسائية من مختلف الجمعيات الحقوقية والثقافية والتربوية اكتسبن درجة من الوعي السياسي والحقوقي داخل جمعياتهن، مما يمكن اعتباره إضافة نوعية لصفوف الحزب. أما الهيأة الثالثة فهي الأكثر ارتباطا بالحزب نظرا إلى طبيعة تكونها من الأطر الحزبية نساء ورجالا وارتباطها بهياكله التنظيمية واشتغالها في مقراته الخاصة، "أنشأ الحزب لجنة عمل المرأة والأسرة لكن بعد الانتخابات التشريعية ل 27 شتنبر 2002 ونظرا إلى وجود نائبات برلمانيات هناك التفكير في صياغة جديدة لتنظيم عمل نسائي داخل الحزب لكن في أفق التكامل مع الهيئات النسائية الأخرى الموجودة الآن والتي هي إما داعمة للحزب أو قريبة منه وخصوصا منظمة تجديد الوعي النسائي ومنتدى الزهراء حتى لا يقع التكرار"[232] لكن دون أن يحدد كيفية هذا التجديد، فهل نفهم من كلام العثماني أن منهجية الحزب يمكن أن تشهد تغييرا في أفق بناء تنظيم موحد؟

باختياره العمل عن طريق المنظمات الموازية يكون حزب العدالة والتنمية قد أبدع طريقة جديدة في العمل النسائي، ميزته عن باقي الأحزاب سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى الإشعاعي. فقاعدته النسائية كبيرة وامتداداته وسط الجماهير ملموسة كما سيتجلى ذلك في نتائج الانتخابات. كما أن العمل عن طريق منظمات وهيئات موازية من شأنه أن يستقطب لصفوف الحزب عناصر جديدة تكون مسبقا مهيأة لتبني المرجعية الدينية ما دام من شروط الالتحاق بالمنتدى أن يكون للجمعية الملتحقة نفس أهدافه. وبهذه الطريقة يمكن للحزب أن يستبعد تأسيس قطاع نسائي كما هو متعارف عليه عند الأحزاب الأخرى.

يتبنى الحزب وهيئاته النسائية المرجعية الإسلامية مع رفض المرجعية الحقوقية في البداية والتعبير عن إمكانية قبولها في مرحلة ثانية، كما أنه ركز في جل أدبياته وبرامجه على الأسرة ودور المرأة في بنائها والحفاظ عليها، معتبرا أنه الدور الأول والجوهري الذي ينبغي أن تقوم به، محملا إياها تبعات ما ينشأ داخلها من مشاكل. وهو موقف يثمن التقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية.

[232] في نفس الحوار مع سعد الدين العثماني.

خلاصة القسم الأول

بعد الوقوف على تصور كل حزب من أحزاب العينة المدروسة من المسألة النسائية، وبعد قراءة أدبيات القطاعات والهيئات النسائية التابعة لها من مقررات المؤتمرات والندوات الوطنية والمحلية والإشعاعية، يبدو ممكنا تحديد أوجه الاختلاف، أوجه التشابه، وكذا أوجه التقاطع بينها.

1- أوجه الاختلاف

تتشكل عينة البحث من ستة أحزاب وأربعة نماذج فيما يخص تنظيم العمل على الواجهة النسائية وهي:

الأحزاب ذات المرجعية الاشتراكية ممثلة في: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي. رغم انتمائها إلى نفس المرجعية فإن رؤيتها للعمل النسائي مختلفة خاصة على المستوى التنظيمي، نجد أن اثنين منها يتوفران على قطاع نسائي وهما الاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل. تأسس الأول في 1975 مع المؤتمر الاستثنائي للحزب ولا زال يشتغل إلى الآن، أما الثاني فتأسس في 1983 مباشرة بعد حصول المنظمة على الاعتراف القانوني إلا أنه توقف بحكم الانشقاق الذي عاشته المنظمة في 1996 ففقد أغلب أطره ثم توقف نهائيا مع انصهار المنظمة مع أحزاب أخرى في تنظيم جديد. أما التقدم والاشتراكية فلا يتوفر على قطاع نسائي لأنه اختار صيغة العمل المشترك بين النساء والرجال وسط الأجهزة الحزبية، وقد أسست مجموعة من أطره النسائية الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب سنة 1985. وفي مؤتمره الأخير المنعقد في 2002 أسس لجنة وطنية متساوية الأعضاء للاهتمام بالمسألة النسائية مكونة من النساء والرجال.

ينفرد حزب الاستقلال بالمرجعية السلفية وبتجربته الخاصة في هذا المجال وهي الانتقال من صيغة العمل المشترك إلى العمل بصيغة التنظيم النسائي التابع للحزب، أطلق عليه اسم المنظمة وليس اسم القطاع.

أما حزب التجمع الوطني للأحرار، فقد غابت المسألة النسائية عن اهتمامه لأزيد من عقدين من الزمن، وفي مؤتمره الأخير الذي انعقد في يونيو 2002 قرر خلق قطاع نسائي لا زال في مرحلة التبلور.

لا يتوفر حزب العدالة والتنمية على قطاع نسائي وإنما على منظمات وجمعيات نسائية داعمة له تلعب أدوارا شبيهة بالأدوار التي تلعبها القطاعات النسائية لأنها تحاول التواجد في مختلف المناطق. إلا أنها تختلف عن القطاعات في كونها تؤطر

النساء من داخل وخارج الحزب، بمعنى أن المرأة يمكن أن تدعم الحزب وتشارك في أنشطته دون أن تنتمي له بكيفية مباشرة ولا أن تحمل بطاقته. يتوفر الحزب على لجنة قضايا المرأة والأسرة مكونة من نساء ورجال، مهمتها تدراس جميع القضايا المتعلقة بالمرأة واقتراح ما تراه مناسبا على الأمانة العامة. ويمكن استعمال نفس الصيغة في المدن.

نحن إذن أمام ستة أحزاب سياسية، وأربعة نماذج في العمل في الواجهة النسائية، كل نموذج ينفرد بتجربة خاصة من حيث الانطلاق والاسم والاستمرارية.

مسألة المرجعية

تشكل مسألة المرجعية الفكرية والمذهبية نقطة أساسية في النقاشات والخلافات الدائرة بين الأحزاب السياسية والقطاعات التابعة لها، وتشتد وتيرة هذا الخلاف لما يتعلق الأمر بقضايا تهم تغيير الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة، ومسألة التمثيلية في مراكز القرار.

تؤمن القطاعات النسائية التابعة للأحزاب الاشتراكية بالمرجعية الحقوقية إلى جانب المرجعية الإسلامية ومن هنا تتبنى كل المواثيق الدولية وتطالب الدولة بالتوقيع عليها وملاءمة القوانين المغربية معها. كما تطالب أحزابها بتفعيلها، في حين نلاحظ أن منظمة المرأة الاستقلالية تتأرجح بين المرجعيتين مع إعطاء المرجعية الحقوقية في مؤتمرها الأخير مزيدا من الاهتمام وتركيزها بالدرجة الأولى على الحقوق السياسية معتبرة أن وصول المرأة إلى مراكز القرار هو المنفذ الأساسي لتجاوز وضعية التهميش التي توجد عليها. أما حزب العدالة والتنمية فيتبنى المرجعية الإسلامية معتبرا أن المواثيق الدولية "سلعة مستوردة" لكنه مؤخرا لين من مواقفه وأبدى استعداده للتعامل معها، إذا لم تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2- أوجه التشابه

تلتقي التنظيمات النسائية التي تشتغل على شكل قطاع في عدة أوجه تتجلى في المستويات التالية:

المستوى التنظيمي

بالنسبة للقطاع الاتحادي وقطاع المنظمة ومنظمة المرأة الاستقلالية، تعتبر تنظيمات وطنية لها فروع في مختلف المدن، بحيث هناك أجهزة مركزية من لجنة أو كتابة وطنية ومجلس وطني ثم مكاتب أو لجن محلية وكلها أجهزة منتخبة. يحدد القانون الداخلي لكل قطاع المدة القانونية لتجديد هياكله وطنيا ومحليا إلا أن الملاحظ كما رأينا أن جلها لا يحترم مواعيد تجديدها مع الإشارة إلى التفاوت الحاصل في ذلك.

ففي الوقت الذي ظل القطاع النسائي الاتحادي يعاني ولآخر مؤتمر من ما سماه المعضلة التنظيمية، نلاحظ أن منظمة المرأة الاستقلالية تغلبت نوعا ما على هذا المشكل ويتجلى ذلك في التراكم الحاصل على هذا المستوى والتطور الفكري الذي نلمسه من قراءة وثائقها.

أما بالنسبة لباقي أحزاب العينة المدروسة، فإن كل حزب يختار طريقة تنظيمية تتلاءم مع وضعه السياسي وتطلعاته المستقبلية، وفي هذا الصدد لاحظنا أن حزب العدالة والتنمية حريص على ضبط هذا الجانب وعيا منه بأهميته في تأطير واستقطاب النساء.

المستوى النظري ويطرح من خلال أبعاد متعددة وهي:

1- مدونة الأحوال الشخصية كقانون منظم للعلاقات الأسرية، حيث يظهر الاختلاف بين القطاعات النسائية إما بالمطالبة بتغييرها والتخلي عن كل ما يكرس دونية المرأة (موقف قطاعات الأحزاب الاشتراكية) أو بعدم استعجال الأمر (موقف منظمة المرأة الاستقلالية) أو باتخاذ موقف المحايد أو المعارض لمبدأ التغيير حسب الظروف السياسية (حزب العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار).

2- المشاركة السياسية: نجد أن كل القطاعات النسائية تستنكر ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية وضعف تمثيليتها في مراكز القرار السياسي، وتحميل احزابها المسؤولية في هذا التأخير، مع اختلاف في طريقة مقاربة الموضوع. ركز خطاب منظمة المرأة الاستقلالية على الحقوق السياسية باعتبارها مدخلا للحقوق المدنية لذلك لم يركز على تغيير مدونة الأحوال الشخصية. في حين ركز قطاعا الاتحاد الاشتراكي والمنظمة ونساء حزب التقدم والاشتراكية على أسبقية الحقوق المدنية على الحقوق السياسية معتبرين أن الأولى هي المدخل للثانية ولذلك ركز كل منهم على تغيير مدونة الأحوال الشخصية.

3- مسألة الاستقلالية: تتمتع القطاعات النسائية باستقلالية نسبية تتجلى في توفرها على أجهزة منتخبة وقوانين داخلية، وفي بعض الأنشطة الخاصة، لكنها بالمقابل لا تتوفر على مقرات خاصة ولا على منح مالية دورية، ولا على إمكانية المشاركة في اتخاذ قرارات خاصة بالحزب أو بالقطاع.

4- نلاحظ أن كل قطاع يفرز نخبة نسائية كما هو الشأن داخل كل حزب سياسي تتواجد أساسا على المستوى الوطني، قريبة من الأجهزة العليا للحزب، تكون مسؤولة عن التنظيم، تعمل على تسييره والتأثير بشكل قوي في مجرى الأحداث أكثر من باقي العضوات في الفروع، لها موقع وتستفيد من بعض الامتيازات كما تتحول أحيانا إلى نخبة بمواصفات النخبة الرجالية "لاديموقراطية، لا تجدد نفسها، تبحث عن

السلطة" وهذا أمر تقتسمه مع الأحزاب التي لا تتوفر على قطاعات، فهي بدورها تفرز نخبة نسائية على المستوى الوطني.

إحدى خصوصيات هذه القطاعات هي كونها انبثقت من الأحزاب كمؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة، أي أنها انبثقت من العمل السياسي الحزبي بضوابطه، معادلاته، إكراهاته وحساباته، مما يجعلها محكومة بهذه الإكراهات وغير قادرة على الانفلات منها مهما كانت طموحاتها، الأمر الذي يجعل منها تنظيمات سياسية أكثر منها تنظيمات نسائية، تنضبط للثقافة الحزبية والطرق التنظيمية المطبوعة في غالب الأحيان بغياب الديموقراطية الداخلية وضعف الحوار بين القمة والقاعدة، مما يجبرها على الخضوع للسلطة الهرمية والتراتبية الحزبية في اتخاذ القرارات، سيتبين ذلك بشكل واضح في القسم الثالث من خلال دراسة وتحليل مواقف القطاعات النسائية من محطتين أساسيتين في تاريخ الحركة النسائية المغربية، وهما تغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية.

3- أوجه التقاطع

1- تتقاطع هذه التنظيمات النسائية في الاعتراف بعدم قبول وضعية المرأة كما هي سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو داخل الأحزاب، لكنها تختلف من حيث المقترحات الحلول. وتلتقي نساء الأحزاب الاشتراكية في تبني المرجعية الحقوقية والأخذ بمقاربة النوع كمنظور نسائي جديد في تحليل العلاقات بين الجنسين في كافة المجالات خاصة السياسية منها والدعوة إلى نشر ثقافة المساواة وتبني الإجراءات التي تسمح بتحقيقها خاصة في المجال السياسي كالتمييز الإيجابي والمناصفة. بينما تفسر نساء العدالة والتنمية الاختلافات بين الجنسين وتقسيم الأدوار بينهما بإرجاعها إلى أصلها البيولوجي، لهذا تضع الأسرة دائما في مقدمة برامجها وشعاراتها، وتعتبرها فضاء خاصا تسند الاهتمام به للمرأة. أما منظمة المرأة الاستقلالية فقد شهد خطابها تحولا واضحا وذلك بانتقاله من خطاب ذي طابع ديني إلى خطاب منفتح على المرجعية الحقوقية لكن بطريقة مختلفة عن قطاعات الأحزاب الاشتراكية.

2- تتواجد القطاعات النسائية بالمجال الحضري فقط، إذ لا يتوفر أي حزب من أحزاب العينة -حسب ما توصلنا إليه- على فرع للتنظيم النسائي بالمجال القروي، بمعنى أن علاقة المرأة بالسياسة ووصولها لمراكز القرار وما تطرحه من إشكاليات هي ظاهرة حضرية مرتبطة بالمدينة، أو بالأحرى المرأة الحضرية، خاصة المتعلمة. كما أنها تنظيمات تبقى بعيدة عن نساء الشرائح الاجتماعية الفقيرة ولا تضم سوى النساء المنتميات للأحزاب السياسية. وفي غياب إحصائيات دقيقة يصعب التكهن

بعددهن لكن الطابع العام هو أن عددهن قليل جدا مقارنة مع عدد الرجال. مما يجعل من هذه القطاعات تنظيمات نخبوية، حضرية، مغلقة.

3- لا تتوفر القطاعات النسائية على جدول عمل مضبوط مما يجعل أنشطتها موسمية، كالمؤتمرات والانتخابات أو احتفالية كتخليد اليوم العالمي للمرأة، أو أنشطة إشعاعية كتنظيم الندوات والأيام الدراسية.

لعبت القطاعات دورا بارزا في بلورة خطاب نسائي داخل أحزابها، وتحديد ملف مطلبي ومحاولة الدفع بالأحزاب لتبنيه.